

جامعة العلوم الإسلاميةالعالمية
كلية الدراسات العليا
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

" أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية "

" Tools of Mitigation Credit Risk in Jordanian Islamic Banks "

إعداد الطالبة

ناديا إبراهيم عبد الخشمان

المشرف الرئيس

الأستاذ الدكتور محمد صقر

المشرف المشارك

الدكتور موسى القضاة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الاقتصاد والمصارف الإسلامية

1435هـ - 2014م

الفصل الأول
مقدمة الدراسة

تمهيد :

تعد المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف في علاقته مع المتمولين، وتتعلق المخاطر الائتمانية بالاحتمالات المحيطة بمقدرة المدين على التسديد في الوقت المحدد للسداد وبالشروط المتفق عليها في العقد، حيث أن فشل ذلك المدين عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، يؤدي في كل الحالات تقريباً إلى إلحاق الخسارة بالمصرف، وبالتالي يشكل ذلك خطراً يواجه المصرف.

ولا يتوقف وجود المخاطر الائتمانية على التمويلات المباشرة للمصرف ، بل يواجه المصرف هذا النوع من المخاطر في الضمانات، إذ يتعين أن يكون العميل أهلاً للثقة التي يقدمها له المصرف، وأن يتسم بالمقدرة على استخدام المال في الغرض الذي خُصص له ([1]).

في هذا الصدد فإن المصارف الإسلامية تواجه المخاطر الائتمانية في أكثر صيغ التمويل التي تعمل بها ، فمعلوم أن المرابحة، والاستصناع، وبيع التقسيط هي بيوع آجلة يتولد عنها ديون في دفاتر المصرف، والمخاطرة الأساسية فيها هي المخاطر الائتمانية، والسلم يتولد عنه دين سلعي لا نقدي ولكنه يتضمن أيضاً مخاطر ائتمانية، والمضاربة والمشاركة عقدا شركة حيث لا تكون الأموال التي يدفعها المصرف إلى عميله ديوناً في ذمته، ولكنها قد

([1]) الحمزاوي، كمال خليل (2000)." **اقتصاديات الائتمان المصرفي :دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته**" ، ط2، الاسكندرية : منشأة المعارف للطبعة والنشر والتوزيع، ص 159.

تتضمن مخاطر ائتمانية في حال التعدي أو التقصير حيث يضمن العامل رأس المال فينقلب إلى دين في ذمته([1]).

وعند إنتهاء المضاربة يصبح نصيب المصرف مضموناً على العامل فهو دين ويتضمن المخاطر الائتمانية، إضافة إلى استخدام أموال المضاربة أو المشاركة في البيع الآجل وهو ما يقع في أكثر المضاربات، فيتحمل المصرف مخاطر ائتمانية غير مباشرة، متعلقة بمقدرة عملاء المضاربة على التسديد([2]).

هذا وتواجه المصارف الإسلامية بعض المخاطر الإضافية؛ نظراً لعملياتها التي تعتمد على المشاركة في الربح والخسارة، إضافة إلى البيوع التي تنجم عنها الديون ، كذلك عدم مقدرة المصارف الإسلامية على استخدام المشتقات المالية، من هنا يزداد حجم تعرضها للمخاطر الائتمانية، وبالتالي تقل مقدرتها في التعامل مع هذه المخاطر بالأساليب التقليدية، في ضوء ازدياد مخاطر الائتمان، ممّا يُؤدي إلى الضرر بالموقف المالي للمصرف ، ويُمكن أن تُؤثر سلباً على نشاط العملاء وأداء المصرف ([3]).

ما يترتب عليه أن يكون لإدارات المصارف الإسلامية في جميع أنحاء العالم اهتماماً متزايداً بمخاطر الائتمان، كما يترتب على هذه الإدارات أن تهتم بالمتغيرات الاقتصادية وغير

([1])القري، محمد علي (2002). " **المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي**" ، دراسة فقهية اقتصادية من موقع محمد علي القري، تم الاطلاع بتاريخ 2014/9/4، متوفر: www.elgari.com ، ص 6.

([2]) المرجع السابق، ص6.

([3]) شابرا، محمد عمر و أحمد، حبيب . (2006) "**الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية**"، دراسة بحثية من خلال المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جدّة: مكتبة الملك فهد للنشر، ص 67.

الاقتصادية التي تتسبب في تدني مقدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم؛ الأمر الذي يدعم التركيز على استخدام أدوات ومبادئ ملائمة تعمل على تخفيف مخاطر الائتمان ([1]) .

هذا وكون المصارف الإسلامية متعددة الوظائف فهي تقوم بما تقوم به البنوك التقليدية من أعمالٍ مصرفية، بالإضافة إلى أعمال الاستثمار المتمثلة بأوجه المرابحة للآمر بالشراء، والإجارة المنتهية بالتمليك والمشاركة المنتهية بالتمليك والمضاربة المشتركة، الأمر الذي يترتب عليه استخدام مخففات مخاطر الائتمان ([2]).

من هنا جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ما أورده عدد من الأدبيات عن طبيعة عمل المصارف عامة والمصارف الإسلامية خاصة في قابليتها لعدم الاستقرار؛ الأمر الذي يُحتّم احتياجها إلى إشراف جهات حكومية عليها ، بالإضافة إلى حاجة المصارف الإسلامية إلى هيئات رقابية شرعية لضمان حسن سيرها وتحقيق القدر الكافي من الاستقرار في أنشطتها، ولعل مبعث عدم الاستقرار الذي تتعرض له المصارف الإسلامية هو مخاطر الائتمان المتضمنة في كل عملية من عمليات المصرف ([3]).

([1]) شابرا، محمد عمر و أحمد، حبيب ، مرجع سابق، ص 67.

([2]) شبير، محمد عثمان (2007). "**المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي** " ، ط6، عمّان: دار النفائس للنشر والتوزيع، ص 308.

([3])عنانزة، عز الدين نايف وعثمان محمد داوود (2010). " اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية" ، ورقة بحثيه مقدمه إلى ***المؤتمر العلمي الدولي السابع لجامعة فيلادلفيا الخاصة، بعنوان: منظمات الإعمال المعاصرة من منظور إسلامي***، المنعقد في الفترة ما بين 23-25 تشرين ثاني، عمان، الأردن، ص17.

من هنا يُمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل: ما مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية وهل تحقق هدفها في تخفيف المخاطر الائتمانية ؟

أسئلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية؟ وينبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

   أ- ما مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية الاستعلام ؟

   ب- ما مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية الوقاية ؟

   ج- ما مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية للاستراتيجية العلاجية ؟

   د- ما مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية التمويل ؟

   هـ- ما مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية التنويع ؟

2. هل تعمل مخففات المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية على تخفيف المخاطر الائتمانية فعلاً ؟

3. هل توجد فروق دالة إحصائياً لاستخدام مخففات المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية تعزى للمتغيرات الديمغرافية: (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، واسم المصرف) .

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الفرضيات الآتية:

. الفرضية الرئيسة الأولى (HO 1): لا يُؤدي استخدام مخففات المخاطر الائتمانية، إلى تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية. وينبثق عنها ما يلي:

1. لا يُؤدي استخدام استراتيجية الاستعلام، إلى تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية.
2. لا يُؤدي استخدام استراتيجية الوقاية، إلى تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية.
3. لا يُؤدي استخدام الاستراتيجية العلاجية، إلى تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية.
4. لا يُؤدي استخدام استراتيجية التمويل، إلى تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية.
5. لا يُؤدي استخدام استراتيجية التنويع، إلى تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية.

. الفرضية الرئيسة الثانية (HO 2): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة حول مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية، تعزى للمتغيرات الديمغرافية، وينبثق عنها ما يلي:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية ، تعزى لمتغير الجنس.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ حول مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية ، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ حول مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية ، تعزى لمتغير التخصص العلمي.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ حول مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية ، تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ حول مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية ، تعزى لمتغير اسم المصرف.

أهمية الدراسة:

يعد النشاط الائتماني من أكثر الأنشطة ربحية وأكثرها خطورة في نفس الوقت، حيث تنشأ مخاطر الائتمان؛ نتيجة لعدم قدرة المدينين الوفاء بالتزاماتهم في مواعيد الاستحقاق، وما يترتب على ذلك من خسائر يتحملها المصرف، ونظراً لأهمية الدور الذي تقوم به مخففات المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ، فإن أهمية الدراسة الحالية جاءت على النحو الآتي:

1. تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تلقي الضوء على إحدى مؤسسات القطاع الخاص المتمثلة بالمصارف الإسلامية التي تشكل الشريان الحيوي للمجتمع المحلي، والمرآة التي

تعكس مدى استخدامها لمخففات المخاطر الائتمانية ؛ من أجل تحقيق هدفها في تخفيف المخاطر الائتمانية .

2. يُمكن القول بأن هذه الدراسة من الدراسات الأولى في الأردن التي تسلط الضوء على عملية استخدام مخففات مخاطر الائتمان ؛ لتحسين المحافظ الائتمانية لدى المصارف الإسلامية، إذ أن معظم الأدبيات والمصادر والباحثين كان تركيزهم على مخاطر الائتمان في البنوك التقليدية، وتركيزهم على إدارة المخاطر بشكل عام لدى المصارف الإسلامية .
3. يُؤمل أن تضيف هذه الدراسة فائدة علمية ؛ لندرة الدراسات التي بحثت في موضوع مخففات مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية .
4. يُؤمل أن يستفيد من هذه الدراسة العاملون في المصارف الإسلامية، بما تقدمه من تحليل ومناقشة ونتائج وتوصيات.
5. يؤمل أن يستفيد من هذه الدراسة الباحثون في مجال الصيرفة الإسلامية؛ لجذب اهتمامهم في إجراء دراسات ذات صلة بموضوع الدراسة.

أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1) التعرف على مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية.
2) الكشف عن تقديرات أفراد العينة حول مدى تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية.
3) رصد الفروق في استجابات أفراد العينة حول مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية ، تبعاً للمتغيرات الديموغرافية.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على تناولها لموضوع أدوات تخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة في المصارف الإسلامية في الأردن، وبذلك فقد تحددت بالآتي:

1. الحدود البشرية: وتمثلت بالمحاسبين والإداريين وموظفي الائتمان وموظفي المخاطر وموظفي تمويل الأفراد والشركات لدى المصارف الإسلامية الأردنية.
2. الحدود المكانية: وتمثلت بالأمكنة الجغرافية التي تشغلها المصارف الإسلامية الأردنية .
3. الحدود الزمنية: وتتمثل بالفترة الزمنية التي تستغرقها الدراسة الميدانية خلال شهري آذار ونيسان من عام 2014م.

مصطلحات الدراسة:

تكونت الدراسة من المصطلحات الآتية:

المخاطر: هي " احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المصرف وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها الى القضاء على المصرف وإفلاسه([1]).

الائتمان :

هو: " التزام يقطعه المصرف لمن يطلب منه أن يجيز لـه استعمال مال معين نظراً للثقة التي يشعر بها نحوه" ([2]).

مخاطر الائتمان: هي "الخسائر غير المتوقعة التي تمثل التغيرات التي تطرأ على العوائد أو رأس المال نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة ، وهي المخاطر الناشئة عن احتمال تعرض المصرف لخسائر نتيجة عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الموعد المحدد" ([3]).

([1]) الدروبي، محمد سهيل (2006). " **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** "، ملخص محاضرات الدكتور محمد سهيل الدروبي، تم استرجاع المعلومات عن الموقع الإلكتروني بتاريخ 2014/8/25، متوفر: www.http://stst.yoo7.com/t1636-topic ، ص 1.

([2]) القري، محمد علي (2002). " **المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي**" ، دراسة فقهية اقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز : جدة ، السعودية، ص2.

([3])Santomero & Babbel. (2004), "**Financial Markets, Instruments & Institutions**",3rd Ed., Mc Graw-Hill, New York, p 267..

أدوات تخفيف مخاطر الائتمان:

تجدر الإشارة هنا إلى عدم توفر تعريف لمفهوم أدوات تخفيف مخاطر الائتمان كمصطلح علمي، أو مالي، أو حتى إداري، لذا يمكن تعريفها إجرائياً كالآتي:

هي مجموعة من الأساليب والاستراتيجيات المستخدمة في المصارف الإسلامية؛ بهدف تخفيف مخاطر الائتمان والحد منها، وتتمثل أدوات تخفيف مخاطر الائتمان وفقاً لهذه الدراسة بالآتي: استراتيجية الاستعلام ، استراتيجية الوقاية، الاستراتيجية العلاجية، استراتيجية التمويل، بالإضافة إلى استراتيجية التنويع، حيث تُمثل هذه الاستراتيجيات المتغير المستقل لهذه الدراسة، ويتم التعرف على مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لهذه الأدوات (المخففات) وتحقيق هدفها في تخفيف المخاطر الائتمانية من خلال أداة الدراسة المعدة لهذا الغرض.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وذلك من خلال المبحث الأول الذي تناول المفاهيم الخاصة بمخاطر الائتمان والعوامل المسببة لها وأهميتها، وتناول المبحث الثاني صيغ التمويل الإسلامي الناجم عنها المخاطر الائتمانية، وتم استعراض المبادىء الإرشادية وأساليب معالجة المخاطر الائتمانية من خلال المبحث الثالث، وتناول المبحث الرابع موقف اتفاقيات بازل من مخاطر الائتمان وطرق معالجتها في المصارف الإسلامية، كما تناول المبحث الخامس واقع مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم مخاطر الائتمان

للوصول إلى مفهوم مخاطر الائتمان ؛ لا بد من التعرف على مفهوم الخطر ، حيث بيّن الرازي([1]) مفهوم الخَطَر في اللغة على أنه: " الإشراف على الهلاك والخوف من التلف، حيث يُقال هذا الأمر خطر بمعنى التردد بين أن يوجد وأن لا يوجد.

وفي ذلك أوضح ابن منظور في لسان العرب ([2])، الخطر بأنه " ارتفاع القدر والمال والشرف والمنزلة وجمعه أخطار ، والخطير من كل شيء هو: النبيل، ويُطلق الخطر على السبق الذي يُراهن عليه، والمخاطرة المراهنة، وقيل تخاطروا على الأمر بمعنى: تراهنوا عليه.

([1]) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1986). " **مختار الصحاح**." ، جدة :دار الثقافة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ص 180.

([2])ابن منظور (د.ت). "**لسان العرب** "، شرح علي شيري .ط1 ، ج 4، بيروت: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، ص 137.

وأورد فضل عبد الكريم([1]) عن الخطر في الاصطلاح وفق قاموس أوكسفورد ، بأنه "إمكانية حدوث شيء ما بالصدفة، وتترتب على ذلك نتائج سلبية وخسائر" ،ويُعرف وفق قاموس ويبستر بأنه " الضرر والتخريب والأذى" ، وعُرف أيضاً على أنه " ظاهرة أو حالة معنوية، تلازم الفرد عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، مما يترتب عليه حالة الشك أو الخوف، أو عدم التأكد من نتائج قراراته " .

ويأتي تعريف الخطر بالمفهوم المالي على أنه " ضرر مباشر متوقع للنشاط المرتبط بوحدة اقتصادية، بسبب وقوع أحداث اقتصادية، أو طبيعية أو سياسية، أو بفعل بشري، وفي حالة حدوثه ينتج عنه خسائر مؤثرة، قد تؤدي إلى عدم استمرارية الوحدة الاقتصادية في النشاط الممارس، وخروجها من السوق " ([2]).

وورد لفظ الخطر أو المخاطرة كثيراً في كتب الفقه الإسلامي، على لسان عددٍ من الأئمة الأعلام، المتقدمين منهم والمتأخرين، وفي مناسبات مختلفة، إلاّ إنه لم يرد ذكره في القرآن الكريم، أو في السنة النبوية الشريفة، وإنما ورد معناه في لفظٍ مرادف له، هو الغرر، في الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحصاة، وعن بيع الغرر، والغرر في اللغة هو الخطر، إذ إن نقل السلع من البلد بعيد المسافة، أو في شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم أرباحاً؛ لأن السلع المنقولة حينئذٍ تكون قليلة؛

([1]) محمد، فضل عبد الكريم (2008). " **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**"، ورقة بحثية من خلال الموقع الإلكتروني، تم الاطلاع بتاريخ 2013/4/26، متوفر: www.iefpedia.com/arab/ ، ص 2.

([2]) محمد، فضل عبد الكريم، مرجع سابق، ص 2.

لبعد مكانها، أو لشدة الغررفي طريقها ([1])

وللتمييز بين الغرر وعلاقته بمفهوم الخطر المالي، فقد جاء الغرر في اللغة ليُشير إلى الخطر والخديعة، وفي الاصطلاح الفقهي ليدل على ما يكون مستور العاقبة، وبيغ الغرر ثابت الحرمة في السنة النبوية فيما رواه أو هريرة : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر)* ، وبهذا أجمعت الأمة على حرمة بيع الغرر، إلاّ أن عقود البيع لا تكاد تخلو من بعض الغرر، فجاء المقصود بالحرمة لكثير الغرر وليس لقليله، ومن أمثلة بيوع الغرر كبيع الطير في الهواء، والسمك في الماء، وما إلى ذلك ([2]).

هذا وأشار كل من خالدي والرفاعي ([3]) إلى الاختلاف بين الغرر الذي جاءت به الشريعة الإسلامية بمنع البيوع المشتملة عليه، وبين المخاطرة في المفهوم المالي المعاصر، إذ إن الغرر يُمثل خللاً في الصيغة التعاقدية يتولد عنه مخاطرة ، بينما المخاطرة لا تُؤدي إلى فساد العقد ، فالمخاطرة بالمفهوم المالي يُمثل أمراً يتعلق بالملابسات المحيطة بالعمليات المترتبة على العقد والتي ربما تفوت حصول الغرض الذي يرمي إليه من يتعرض لهذا الخطر.

فعند بيع سلعة بثمن آجل فإن هذا البيع جائز ليس فيه غرر؛ لأن الحقوق والواجبات على الطرفيْن واضحة في العقد، وقد يتضمن العقد مخاطرة عالية إذا لم يكن الدين موثقاً بالرهن أو بالضمانات الشخصية وما إلى ذلك، ومن جانب آخر فإن بيع سلعة بثمن مؤجل ومربوط بمؤشر

([1])ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (2001). " **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق إدريس الحويدي ، (د.م): المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ص 368.

* رواه أبو داود عن أبي هريرة ، باب بيع الغرر ،3/ 254.

([2]) خالدي، خديجة و الرفاعي، غالب عوض (2009). " **مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية و سبل التقليل منها** " ، بحث مقدم لجامعة أبو بكر بلقايد، تلسمان، الجزائر و جامعة الزيتونة الأردنية، عمّان، الأردن، تم استرجع المعلومات عن الموقع الإلكتروني بتاريخ 2014/4/12، متوفر: www.iefpedia.com، ص5.

([3]) المرجع السابق، مرجع سابق، ص6.

مالي، حتى إذا جاء وقت السداد يتحدد المبلغ بصفة نهائية، حيث يتضمن هذا العقد مخاطرة أقل مقارنة بالعقد الذي يكون فيه الثمن ثابتاً لا يتغير، إلاّ إن ربط الثمن بمؤشر، يُدخِل في العقد غرراً قد يُفسده مع أنه أقل مخاطرة، في حين أن الثمن المؤجل أقل غرراً وأعلى مخاطرة([1]).

وتتفق الباحثة مع التوضيح السابق للدكتورة خديجة خالدي والدكتور غالب الرفاعي حول اختلاف معنى الغرر عن الخطر في المفهوم المالي، فالغرر يُعنى بالعلاقة التعاقدية، بينما الخطر يُعنى بالظروف المحيطة بالعقد، إذ إن الغرر مفهوم ساكن كما أشار محمد علي القري([2])، ولذلك إذا انعقد العقد على غير غرر لم يدخله الغرر بعد ذلك، بينما الخطر بمعناه المالي، يُشير إلى مفهوم متحرك ولذلك تزيد المخاطر بتغير الظروف .

ويستخدم الاقتصاديون الائتمان، فهي تُشير إلى إنها كلمة عربية صحيحة، وهي ترجمة للكلمة الأجنبية Credit، وتعني: "التزام يقطعه مصرف لمن يطلب منه أن يجيز له استعمال مال معين نظراً للثقة التي يشعر بها نحوه" ، فيدل هذا المعنى على الثقة التي يمنحها المصرف لعميله حتى يكون مستعداً لتمويله أو كفالته، ولذلك كان القرض تابعاً لتلك الثقة ونتيجة لها وليس هو الائتمان، وكانت الكفالة جزءاً مما يسمى الائتمان في المفهوم المصرفي لاعتمادها على تلك الثقة ، فالقرض نتيجة تابعة للائتمان([3]).

([1])خالدي، خديجة و الرفاعي، غالب عوض، مرجع سابق ، ص6.

([2])خالدي، خديجة و الرفاعي، غالب عوض، مرجع سابق، ص 6. بالإضافة إلى القري، محمد علي (2002). " **المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي**" ، دراسة فقهية اقتصادية من موقع محمد علي القري، تم الاطلاع بتاريخ 2014/9/4، متوفر: www.elgari.com .

([3])الخطيب، سمير (2005). "**قياس وإدارة المخاطر بالبنوك** " الاسكندرية: منشأة المعارف للنشر والتوزيع، ص 44.

هذا وعرفته بعض المعاجم المصرفية بأنه "القدرة على الاقتراض وشراء السلع مقابل وعد بالدفع في المستقبل" ([1]).

أما مخاطر الائتمان فهي من المخاطر الرئيسة التي تواجه المصارف الإسلامية ، ويُقصد بها: " المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية ،حيث تُشير إلى احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان، وعليه فإن المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل على سداد قيمة المبلغ إلى المصرف المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني ([2]).

كما تعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان ([3]).

وترتبط مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية بالطرف الآخر (العميل) والوفاء بالتزاماته في موعدها، وقد يكون عدم وفاء العميل (المدين) بالتزاماته تجاه المصرف في موعدها عائداً إلى عدم مقدرته على الوفاء أو عدم رغبته بالوفاء، وقد يكون الدين بالذمة ناتج عن تمويل إسلامي بأحد المنتجات المالية الإسلامية، فهو في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات بحيث يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقوداً ، أو عليه أن يسلم أصلاً، وقد تتأتى

([1]) الراوي، وهيب (2009). "**إدارة المخاطر المالية** " عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 23.

([2]) صالح، مفتاح ومعارفي، فريدة(2007) ."المخاطر الائتمانية: تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها"، مداخلة مقدمة إلى ***المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان:(إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة)***، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية،جامعة الزيتونة : عمّان، الأردن، في الفترة من 16–17 نيسان، ص 2.

([3])عبد الرحمن، ابتهاج مصطفى (2000). "**إدارة البنوك التجارية**"، الطبعة الثانية،القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ص57.

مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية أيضاً من عدم قيام الشريك بتسليم نصيب المصرف من رأس المال أو الربح كما هو الحال في المشاركة أو المضاربة ([1]).

ويمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها "المخاطر التي ترتبط بالطرف المقابل (المدين) في العقد، وبقدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد ([2]).

ويعرفها برايان كويل ([3]) على أنها "إمكانية عدم سداد الديون المستحقة للمصرف كاملة القيمة في تاريخ الاستحقاق "

وتُعرفها خديجة خالدي ([4])على أنها من " أهم المخاطر التي يتعرض لها المصرف في علاقته مع المتمولين، وتتعلق المخاطرة الائتمانية باحتمالات عدم مقدرة المدين على التسديد في الوقت المحدد للسداد وبالشروط المتفق عليها في العقد"

وترى الباحثة وفق ما تم طرحه من تعريفات لمخاطر الائتمان ، أنه بما أن الائتمان يُشير إلى الثقة التي يمنحها المصرف لعميله ، فتنشأ المخاطر من خلاله بزوال الثقة بين المصرف

([1])هندي، منير إبراهيم (2003). " **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**"، الاسكندرية: منشأة المعارف للطباعة والنشر، ص 46.

([2])أبو كرش، شريف مصباح (2005). " إدارة مخاطر الائتمان المصرفي "، ***المؤتمر العلمي الأول بعنوان: الاستثمار والتمويل بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة***، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، في الفترة من 8-9 مايو، ص11.

([3]) برايان كويل (2006). " **تحديد مخاطر الائتمان** " ، ترجمة: دار الفاروق للنشر، القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع، ص 81.

([4])خالدي، خديجة (2011) " إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية " ، ***المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي***، *بعنوان:* ***(النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي)***، المنعقد في الفتره ما بين18 إلى 20 ديسمبر، الدوحة، قطر، ص 6.

والعميل ، بحيث يُشير السبب إلى مماطلة العميل إو عجزة عن إعطاء الثقة للمصرف من خلال عجزه عن الوفاء بسداد الدين في الوقت المتفق عليه.

العوامل المسببة لمخاطر الائتمان:

يُمكن حصر العوامل المسببة لمخاطر الائتمان فيما يلي ([1]):

1) تنشأ مخاطر الائتمان في المصارف ؛ نتيجة لعدم سداد القروض في تاريخ استحقاقها، سواء أكان ذلك عجزاً سببه التعثر والإفلاس من قبل العميل، أم مماطلة متعمدة مقصودة.

وتنشأ أيضاً؛ نتيجة لحدوث أخطاء من العاملين في إدارة المصارف ، إما لعدم تدريبهم، أو لنقصٍ في خبرتهم، أو حتى نتيجةً لضعف السياسة الائتمانية لدى المصارف ، والتي تعني ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

2) قد تُسهم الأوضاع الاقتصادية السائدة، كاتجاه السوق نحو التضخم والانكماش، واضطراب حركة الأسواق في مخاطر الائتمان.

3) قد تكون طبيعة العمل سبباً في وجود مخاطر الائتمان، مثل القطاع الزراعي ؛ نظراً لتأثره بالعوامل المناخية وتعرضه للآفات الزراعية وما إلى ذلك ، إذ يُعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات مخاطرة.

وذكر محمد([2]) عوامل أخرى تنتج عنها مخاطر الائتمان هي:

1) التركزات الائتمانية، سواءً كانت للأفراد أو القطاعات أو المناطق الجغرافية.

2) ضعف عملية التنويع في المحفظة الائتمانية.

([1]) محمد، فضل عبد الكريم، مرجع سابق، ص 10.

([2]) المرجع السابق، ص10.

3) ضعف عملية التحليل التحليل الائتماني، وإجراءات منح الائتمان.

وتنشأ أيضاً مخاطر الائتمان في التمويل الإسلامي من خلال الجوانب التالية ([1]):

1) الذمم المدينة لعقود المرابحة.

2) الذمم المدينة والأطراف المتعامل معها في عقود الاستصناع.

3) مدفوعات الإيجارات المدينة في عقود الايجارات.

4) الصكوك التي يتم الاحتفاظ بها في تواريخ استحقاقها في السجل المصرفي.

أهمية مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية

تُعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها المصارف بشكلٍ عام ، ومن أكثر المخاطر انتشاراً في الصيرفة الإسلامية، إذ تُمثل 60% من مجموع المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية، إذ إن العلاقة التي تربط بين المصرف الإسلامي وعملائه هي علاقة بائع ومشتري، وعلاقة مضارب وصاحب مال ([2]).

ويرى الدكتور محمد القري ([3]) إن أهمية مخاطر الائتمان تكمن في مقدرة المصارف الإسلامية في التعامل معها والتخفيف منها، نظراً لخبرتها القديمة في التعامل مع مخاطر الائتمان.

([1]) عنانزة، عز الدين نايف و عثمان ، محمد داود (2010). " اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الاسلاميه الاردنيه " ، ورقة بحثيه مقدمه إلى ***المؤتمر العلمي الدولي السابع لجامعة فيلادلفيا الخاصة بعنوان: (منظمات الإعمال المعاصره من منظور إسلامي)*** ، المنعقد في الفتره ما بين 23–25 تشرين ثاني، عمّان، الأردن ، ص 8.

([2])غرغدو، عثمان بن إبرهيم (2012). " دور التعليم القرآنية وأثرها في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي الإسلامي: توثيق الدين بالرهن نموذجاً " ، بحث مقدم في ***المؤتمر القرآني الدولي السنوي***، في الفترة الواقعة بين 22–23 شباط، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ص 6.

([3]) القري، محمد علي ، مرجع سابق، ص 11.

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامي الناجم عنها مخاطر ائتمانية

من أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية عامةً، والتي قد ينجم عنها مخاطر ائتمانية ما يلي:

. الصيغة الأولى: المرابحة

وتعني: أن يقوم المصرف الإسلامي بشراء سلعة ما، يعرضها للبيع بالثمن الذي اشتُرِيَتْ به مع زيادة ربح معلوم يدفعه المشتري تبعاً للاتفاق المبرم بينهما، على أن يتم بيع السلعة للمشتري لأجل ؛ لأنه لا يستطيع تسديد القيمة مباشرة([1]).

وتُعد المرابحة من بيوع الأمانة ؛ لأن البائع (المصرف الإسلامي) مستأمن في الإعلام عن ثمن السلعة الأصلي، بحيث يُشترط لصحة عقد المرابحة تملك المصرف الإسلامي للسلعة بالطريقة المتعارف عليها داخل المجتمع المتعامل فيه، وتُعد المرابحة من صيغ التوظيف الرئيسة في المصارف الإسلامية ،حيث تصل نسبتها إلى أكثر من 90% من المحفظة التمويلية، وتستمد مشروعيتها من قوله تعالى: " ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم . . . " (سورة البقرة، آية رقم 198)، وبهذا أجمعت الأمة على جواز المرابحة ([2]).

تأسيساً على ما تقدم، فإن مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة المنعقدة في الكويت من (10 – 15 /12 1988) في ضوء ما لاحظه من أن أكثر المصارف الإسلامية تتجه في أغلب أنشطتها إلى التمويل عن طريق المرابحة للآمر بالشرء لذا فقد أوصى بما يلي ([3]):

([1])الخالدي، أيمن فتحي فضل (2006). "**قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين: من وجهة نظر العملاء** " رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين، ص 24.

([2]) سامي حسن حمود(2009) . " صييغ التمويل الإسلامي: مزايا وعقبات " ، ***مجلة البنوك الإسلامية***، العدد 63، ص45.

([3]) شبير، محمد عثمان ، مرجع سابق، ص 318.

1. أن تدرس الحالات العملية لتطبيق المرابحة للآمر بالشراء في المصارف الإسلامية؛ لوضع أصول من شأنها أن تعصم من وقوع الخلل في التطبيق مع مراعاة الأحكام الشرعية العامة أو الخاصة ببيع المرابحة للآمر بالشراء.

2. الالتزام بضوابط المرابحة للآمر بالشراء كما يلي([1]):

أ- أن تدخل السلعة المأمور بشرائها في ملكية المصرف الإسلامي وضمانه قبل انعقاد العقد الثاني مع العميل.

ب-أن لا يكون الثمن في بيع المرابحة قابلاً للزيادة في حالة العجز عن السداد.

ج-أن لا يكون بيع المرابحة ذريعة للربا، بأن يقصد المشتري الحصول على المال ويتخذ السلعة وسيلة لذلك، كما في بيع التوريق والعينة، وهو شراء السلعة بثمن أعلى لأجل التأجيل وبيعها إلى البائع أو لغيره بثمن أقل.

([1]) المرجع السابق، ص ص 318- 319.

. الصيغة الثانية: المشاركة

تتحق المشاركة بنوعين هما ([1]):

. النوع الأول: المشاركة في تمويل صفقة معينة: تخص عملية تجارية تنتهي بانتهاء هذه الصفقة، بحيث يشترك المصرف الإسلامي في تمويل هذه الصفقة بنسب معينة، ثم يقتسمان الربح حسب هذه النسب، وتتم عادة في الأجل القصير لأنها توجه لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير وتمويل رأس المال العامل.

. النوع الثاني: المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك: هي المشاركة التي يتم فيها تحديد نصيب كل من المصرف الإسلامي والعميل في رأس مال المشروع، ويتنازل المصرف عن حصته في رأس المال تدريجياً ببيعها، حين يبدأ المشروع في تحقيق الأرباح .

حيث أورد الدكتور محمد عثمان شبير ([2]) بأن المصارف الإسلامية استخدمت هذه الصيغة الاستثمارية واستخدمها البنك الإسلامي الأردني في المشاريع العقارية والمستشفيات وكليات المجتمع وما إلى ذلك، ويرى إن المشاركة هي التي تنشأ بين اثنيْن أو أكثر بعقد يتفقان فيه على القيم بنشاط اقتصادي معين بقصد تحقيق الأرباح، وهي مشروعة في الإسلام ، حيث قال تعالي: {... وإن كثيراً من الخلطاء ليبغى بعضهم على بعض إلاّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هُمّ...} (سورة ص، آية رقم 24)، وجاء في الحديث القدسي ، إن الله تعالى يقول: " أنا ثالث الشريكيْن مالم يخن أحدهما صاحبه، فإن خان صاحبه خرجت من بينهما"*.

([1]) قحف، منذر (2004). "**مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**"، جدّة: البنك الإسلامي للتنمية والنشر، ص 57.

([2]) شبير، محمد عثمان، مرجع سابق، ص 333، ص353.

. الصيغة الثالثة: المضاربة

أورد الدكتور محمد عثمان شبير ([1]) عن المضاربة المشتركة وهي صيغة تعاقدية مطورة لشركة المضاربة الفردية أو الثنائية، وتقوم حين يعرض المصرف الإسلامي باعتباره مضارباً على أصحاب الأموال انثمار مدخراتهم لهم، بالإضافة إلى إن المصرف يعرض على أصحاب المشروعات الاستثمارية كي يستثمروا تلك الأموال باعتباره صاحب مال أو وكيل عن صاحب المال، على أن يتم توزيع الأرباح وفق الاتفاق بين الأطراف الثلاثة، أما الخسارة فتقع على صاحب المال، بحيث تكون معظم الأموال التي تُستثمر بهذه الطريقة في المصارف الإسلامية هي من الودائع الاستثمارية الثابتة، والودائع الادخارية ،

هذا وعرفها البنك الإسلامي الأردني على أنها: " تسلم المصرف النقود التي يرغب أصحابها في استثمارها سواء بطريقة الإيداع في حسابات الاستثمارالمشترك أم الاكتتاب في سندات المقارضة المشتركة* ، كي يتم القبول العام باستعمالها في التمويل المستمر والمختلط مقابل الاشتراك النسبي في حال تحقق أرباح صافية سنوياً، دون تصفية عمليات التمويل غير المهيأة للمحاسبة([2]).

---

* : يُقصد بها المضاربة المعروفة في الفقه الإسلامي تمييزاً لها عن المضاربة التي تجريها المصارف الإسلامية، وقُيّدت بالفردية تمييزاً لها عن المضاربة المشتركة أو الجماعية التي تجريها المصارف الإسلامية. (من كتاب **المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي**، للدكتور محمد عثمان شبير، صفحة 342).

([1]) شبير، محمد عثمان، مرجع سابق، ص 342.

([2]) شبير، محمد عثمان، مرجع سابق، ص 343.

*: هي وثائق محددة القيمة ومتساوية تصدر بأسماء مالكيها مقابل ما يدفعوه من أموال لصاحب مشروع استثماري يقوم على أساس المضاربة، (من كتاب المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، للدكتور محمد عثمان شبير، صفحة 343)

ويُشير أيمن الخالدي ([1]) إلى المضاربة بأنها " عقد بين اثنين، بحيث يدفع صاحب المال لطرفٍ آخر مالاً ، ليعمل به نظير جزء من الربح معلوم القدر كالنصف أو الربع، ولكنه مجهول القيمة"، حيث قال تعالى: { ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم . . .} (سورة البقرة، آية رقم 198).

. الصيغة الرابعة: الإجارة المنتهية بالتمليك

يُقصد بالإجارة المنتهية بالتمليك: " أن يقوم المصرف الإسلامي بتأجير عين ما، كسيارة مثلاً إلى شخص مدة معينة بأجرة معلومة قد تزيد عن أجرة المثل، على أن تُصبح السيارة ملكاً للمستأجر بعقد جديد بعد انتهاء مدة الإيجار ودفع أقساط الأجرة جميعها، والإجارة من العقود المشروعة بدليل قوله تعالى: { قالت إحداهُما يا أبتِ استأجره إن خير من استأجرت القويّ الأمين } (سورة القصص، آية رقم 26)، وقال رسول الله عليه وسلم: " ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يُوفه" * ، حيث إن الإجارة تعمل على تحقيق حاجة الناس إلى المنافع وحاجة الملاك إلى المال ([2]).

([1])الخالدي، أيمن فتحي فضل(2006). " **قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من وجهة نظر العملاء**"، رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الإسلامية:غزة، فلسطين، ص 25.

*: صحيح البخاري، 41/3.

([2]) شبير، محمد عثمان، مرجع سابق، ص ص 321-322.

. الصيغة الخامسة: بيع السلم:

أشار راضي البدور([1]) إلى بيع السلم بأنه: "عكس البيع المؤجل ، حيث أن له معنى واحد وهو تقديم رأس المال، وهو بيع آجل بعاجل بمعنى أنه بيع يؤجل فيه تسليم المبيع ويعجل فيه تسليم الثمن، وبموجب هذا البيع يُوافق المشتري على شراء سلعة من البائع بحيث يتم دفع الثمن وقت العقد على أن يتم استلام السلعة فيما بعد، وبيع السلم من الصيغ الإسلامية المشهورة بدليل قوله تعالى: {...وأحلّ الله البيع وحرّم الربا...} (سورة البقرة، آية رقم 275).

وترى الباحثة بعد هذا الطرح، إن هذه الصيغ التمويلية التي تتعامل بها المصارف الإسلامية عامة والمصارف الإسلامية الأردنية خاصة، قد ينجم عنها مخاطر ائتمانية، إذ إن المرابحة والإجارة وبيع الأجل هي بيوع آجلة يتولد عنها ديون في دفاتر المصارف الإسلامية، كذلك يتولد ديوناً سلعية في بيع السلم، كذلك المضاربة والمشاركة ، ينشأ عنها دين في حال وجد الإهمال أو سوء تصرف من قبل المضارب أو الشريك، فمن هنا يُمكن القول بأن المصارف الإسلامية تواجه مخاطر ائتمانية؛ من قبل صيع التمويل الإسلامي.

ويُمكن إجمال مخاطر الائتمان في صيغ التمويل لدى المصارف الإسلامية كما يلي:

أولاً : المرابحة: تُعد صيغة المرابحة من أكثر صيغ التمويل استخداماً في المصارف الإسلامية، إذ تجاوز استخدامها 80% من صيغ التمويل في معظم المصارف الإسلاميه؛ نظراً لقلة المخاطر الائتمانيه في صيغة المرابحة، وتبرز مخاطر الائتمان في صيغة المرابحة من خلال تأخر الزبون عن الدفع أو السداد في الأجل المحدد للدفع، مع عدم إجازة فرض غرامات أو

([1])البدور، راضي(2001). " صيغ التمويل الإسلامي"، ***مجلة الدراسات المالية والمصرفية***، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 9(2)، 54.

زيادة سعر البيع وفق النظام الإسلامي ([1]). وأوردت ([2]) حول مخاطر الائتمان في صيغة المرابحة بأنها تبرز في الآتي:

- عدم وفاء العميل بالسداد حسب الاتفاق.
- تأجيل السداد عمدا لعدم وجود عقوبات على التأخير.
- مخاطر الضمانات نتيجة لبيع الأصول المرتجعة بأدنى من سعر الشراء.

ثانياً: الاستصناع: يتمثل الاستصناع في توسط المصرف الإسلامي لتمويل صناعة سلعة معينة، أو إنشاء أصل معين يطلبه العميل بمواصفات محددة، على أجر، وتبرز مخاطر الائتمان من الاستصناع في جانبين:

- جانب الصانع: وتتمثل في عدم تسليمه السلعة في الموعد المحدد، أو عدم تسليمه وفق المواصفات التي تم عليها العقد، أو عدم تسليمه مطلقاً بعد تسلُّمه الثمن كله أو بعضه من المصرف.
- جانب المستصنع: وتتمثل في عدم التزامه بأخذ السلعة بعد الصنع، أو عدم التزامه بسداد ما عليه من الدين الناتج عن شراء السلعة المصنوعة، بعد تسلُّمه السلعة ([3]) .

([1])عنانزة، عز الدين نايف وعثمان محمد داوود (2010). " اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية" ، ورقة بحثيه مقدمه إلى ***المؤتمر العلمي الدولي السابع لجامعة فيلادلفيا الخاصة، بعنوان: منظمات الإعمال المعاصرة من منظور إسلامي،*** المنعقد في الفترة ما بين 23-25 تشرين ثاني،عمان، الأردن، ص15.

([2]) بن عمارة، نوال (2009). " إدارة المخاطر في مصارف المشاركة" ورقة بحثيه مقدمه إلى الملتقى العلمي الدولي بعنوان: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، المنعقد في الفترة ما بين 20-21 أكتوبر، في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة عباسفرحات – سطيف، الجزائر، ص 10.

([3])غرغدو، عثمان بن إبرهيم (2012). " دور التعليم القرآنية وأثرها في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي الإسلامي: توثيق الدين بالرهن نموذجاً " ، بحث مقدم في ***المؤتمر القرآني الدولي السنوي***، في الفترة الواقعة بين 22-23 شباط، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، ص 13.

ثالثاً: السلم: يُعد السلم أحد الصيغ التمويلية لدى المصارف الإسلامية، ويُمكن تطبيق التمويل بالسلم في القطاع الفلاحي أو تمويل الحرفيين صغار المنتجين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج كرأس مال سلم مقابل الحصول على بعض منجاتهم وإعادة تسويقها، إذ تبرز مخاطر الائتمان الناجمة عن السلم فيما يلي:

- عدم تسليم المسلم فيه في الوقت المتفق عليه في العقد وهو تسليم السلعة للمصرف.
- عدم التزام العميل بتسليم السلعة في الوقت أو الكمية بالمواصفات المتفق عليها في العقد.
- عدم تغطية العائد من السلم للتكلفة.
- تعذر إمكانية التسليم لظرف طارئ ([1]).

رابعاً: المضاربة: بالرغم أهمية المضاربة كصيغة تمويلية لدى المصارف الإسلامية ، إلاّ إن المصارف الإسلامية تتعامل بالمضاربة في حدود ضيقة ،ويرجع ذلك إلى المخاطر العالية الناجمة عنها ، لهذا تفضل استخدام صيغ ذات العائد الثابت كالمرابحة والسلم، حيث ينجم عنها مخاطر ائتمانية تتمثل بتقصير العميل، وتأخير دفع الأرباح للمصرف، ومخالفة شروط عقد المضاربة ([2])

خامساً: المشاركة: وتتمثل هذه الصيغة بعقد ينشأ بين اثنين فأكثر في رأس مال وعمل بغرض الربح، حيث يشترك فيها المصرف الإسلامي مع عميل أو أكثر في مشروع معين بقصد الربح، وهناك نوعان من المشاركة في المصارف الإسلامية:

1. المشاركة الثابتة، وهي التي يكون لكل طرف منها حصة ثابتة في المشروع حتى انتهاء مدته، أو انتهاء المدة المتفق عليها في العقد .

([1]) بن عمارة، نوال (2009). مرجع سابق، ص ص 10-11.

([2])غرغدو ، عثمان بن إبرهيم ، مرجع سابق، ص ص 13-14

2. المشاركة المتناقصة أوالمنتهية بالتمليك، وهي التي يتم فيها تخصيص جزء من الدخل العام للمشروع، يدفعه الشريك للمصرف، ليسترد به المصرف حصته في المشروع، إما دفعة واحدة، أو على دفعات، ويتناقص نصيب المصرف تدريجياً إلى أن ينتهي بتملك الشريك المشروع كله، إلاّ أن هناك مخاطر الائتمان تتعلق بالشريك، من حيث إخلاله بالعقد، وعدم التزامه بشروطه، أو سوء إدارته للمشروع، أو تعديه أو تقصيره فيه ([1]).

سادساً : الإيجار: يُعد الإيجار صيغة تمويلية مهمة لدى المصارف الإسلامية ؛ إذ تعتبره المصارف أقل مخاطرة من المضاربة والمشاركة ، ورغم ذلك يواجه التمويل بالإيجار مخاطر ائتمانية تتمثل في التأخير أو عدم سداد المدفوعات الإيجارية في مواعيدها ([2]).

المبحث الثالث: المبادىء الإرشادية وأساليب معالجة مخاطر الائتمان

تمت الإشارة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى المبادئ الإرشادية لمخاطر الائتمان التي تواجة المصارف ومؤسسات الخدمات الإسلامية، حيث جاءت كالآتي([3]):

المبدأ الأول: اعتماد استراتيجية للتمويل، باستخدام أدوات التمويل الإسلامي المختلفة المستوفية للشروط الشرعية، بحيث يمكن من خلالها التعرف على مخاطر الائتمان المحتملة التي قد تنشأ في المراحل المختلفة لاتفاقيات التمويل المختلفة .

ويتم التعامل مع مبدأ اعتماد استراتيجية للتمويل كما يلي ([4]):

([1])غرغدو، عثمان بن إبرهيم ، مرجع سابق، ص ص 14-15 .

([2]) بن عمارة، نوال (2009). مرجع سابق، ص11.

([3]) مجلس الخدمات المالية الإسلامية (2005). **وثيقة المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر** ، النسخة المترجمة من اللغة الإنجليزية، ماليزيا: البنك الماليزي، ومؤسسة النقد العربي السعودي، ص10.

([4]) المرجع السابق، ص ص 13- 14.

1. تحديد مستويات شاملة للمصارف الإسلامية تتعلق بمدى تقبلها للمخاطر وتنوعها، ووضع استراتيجيات تخصيص الموجودات المناسبة لكل:(أداة تمويل إسلامي ونشاط اقتصادي وامتداد جغرافي وموسم وعملة، ولفترات الاستحقاق)، وأن تأخذ المصارف الإسلامية بعين الاعتبار أنواع أدوات التمويل المسموح بها والمتاحة في مختلف المناطق كلما قامت بعمليات عبر الحدود، وأن تأخذ في الحسبان الجوانب الموسمية الناجمة عن التحول في استخدام وإنهاء استخدام أدوات تمويل معينة بما يؤثر بالتالي على التركيز العام لمخاطر محافظ التمويل، ومن أمثلة ذلك : يُمكن عرض عقود سلم خلال موسم معين تكون فيه درجة احتمال تسليم المنتج وبيعه عند حلول أجل الاستحقاق.
2. تتضمن الاستراتيجيات التمويلية جميع أنواع المعاملات وأدوات التمويل المستخدمة والموافق عليها، بحيث توضح أنواع المحظورات التي لا يمكن شرعاً للمصرف الإسلامي التعامل فيها مثل: (لحم الخنزير والمشروبات الكحولية والقمار، ونحو ذلك من المحرمات).
3. يتطلب من المصارف الإسلامية عند وضع استراتيجياتها أن تكون على علم ببداية التعرض لمخاطر الائتمان المتأصلة في شتى أدوات التمويل وفي مختلف الأنظمة، نظراً لطبيعة الوعود غير الملزمة، ولاختلاف أوجه التنفيذ القانونية بين مصرف وآخر. ([1]).
4. يتطلب من المصارف الإسلامية عند تحديد مستوى المخاطر المقبولة للأطراف التي تتعامل معها التأكد مما يلي ([2]):

أ- ملاءمة المعدل المتوقع للعائد على العمليات مع مخاطرها .

([1]) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 14.

([2])المرجع السابق، ص 14.

ب- مخاطر الائتمان المفرطة، سواء أكان ذلك على مستوى كل عملية أم على مستوى المحفظة.

ج- تركيز المخاطر، ومن أمثلة ذلك التركيز على أدوات التمويل، النشاط الاقتصادي والتوزيع الجغرافي .

المبدأ الثاني: إجراء دراسة الحرص الواجب فيما يتعلق بالأطراف المزمع معها قبل البت في اختيار أداة تمويل إسلامي ملائمة .

ويتم التعامل مع الحرص الواجب كما يلي ([1]):

1. وضع سياسيات يتم من خلالها تحديد فئات الأطراف التي يتعامل معها المصرف الإسلامي كالأفراد والشركات والحكومات، مع تحديد طبيعة عمليات التمويل المعتمدة وأنواع أدوات التمويل المناسبة، بالإضافة إلى الحصول على معلومات كافية عن الأطراف المتعامل معها، تُمكّن المصرف من إجراء تقييم شامل لطبيعة المخاطر المتعلقة بهم قبل منحهم التمويل.
2. توفير الإجراءات اللازمة لتنفيذ دراسة الحرص الواجب؛ لتقييم الأطراف المتعامل معها، في العمليات التي تنطوي على ما يلي ([2]):

أ- المشروعات الجديدة التي لها أدوات تمويل متعددة

ب-المصداقية الائتمانية التي يمكن أن تتأثر بعوامل خارجية .

([1]) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص14.

([2]) المرجع السابق ، ص 15.

3. توظيف الخبراء الملائمين، بما في ذلك تعيين مستشار شرعي أو هيئة رقابة شرعية للمراجعة والتأكد من مدى تطابق عروض التمويل الجديدة التي سبق اقتراحها أو أي تعديلات للعقود الحالية مع الشريعة في جميع الأوقات.

4. العلم بالطابع الإلزامي للالتزامات الناشئة عن مخاطر الائتمان المرتبطة بالموجودات في كل اتفاقية من الاتفاقيات المترابطة في حالة التمويل الذي يشمل عدة اتفاقيات مترابطة، ولضمان الالتزام بالشريعة على المصارف الإسلامية التأكد من أن جميع مكونات الهيكل المالي مستقلة، من خلال إيضاحات علماء الشريعة الإسلامية([1]).

المبدأ الثالث: استخدام المنهجيات الملائمة لقياس حجم مخاطر الائتمان الناجمة عن كل أداة تمويل إسلامي وإعداد التقارير عنها .

ويتم التعامل مع المنهجيات كما يلي ([2]):

1. تنفيذ منهجيات ملائمة لقياس المخاطر وإعداد التقارير عنها تتناسب مع كل أداة تمويل إسلامي، اعتماداً على نوعية أداة التمويل الإسلامي المستخدمة .

2. تتبع منهجية ملائمة تراعي تقلبات أسعار الموجودات المملوكة ، ويجب أن تكون المنهجية المستخدمة ملائمة لطبيعة وحجم وتعقيد الأنشطة الائتمانية، مع التأكد من توافر الأنظمة والموارد المناسبة لتنفيذ تلك المنهجيات .

المبدأ الرابع: اعتماد أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان مستوفية للشروط ، بحيث تتلاءم مع كل أداة تمويل إسلامي .

ويتم التعامل مع أساليب مخففات مخاطر الائتمان كما يلي ([3]):

([1]) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مرجع سابق ، ص 16.

([2]) المرجع السابق، ص 16.

([3])المرجع السابق ، ص ص 16- 17.

1. تحديد الآليات التي تتبعها المصارف الإسلامية؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان، واعتماد ما يلي:

أ- اتباع طريقة لتحديد معدلات الربح وفقاً لتصنيف المخاطر المتعلقة بالأطراف المتعامل معها بحيث تكون المخاطر المتوقعة قد أخذت في الحسبان عند اتخاذ قرارات التسعير .

ب-تضمين إجراءات المصارف الإسلامية وسائلاً للمراقبة المستمرة؛ لجودة الضمانات والكفالات المسموح بها والقابلة للتنفيذ .

ج-التوثيق الواضح الذي يبين ما إذا كانت طلبات الشراء قابلة للإلغاء أم لا*.

د- وضع إجراءات واضحة للالتزام بالقوانين المعمول بها التي تسري على العقود المتعلقة بعمليات التمويل .

2. الاهتمام بوضع حدود لدرجة الاعتماد على الضمانات والكفالات التي بحوزتها وقابلية تنفيذها، بحيث تحمي المصارف الإسلامية نفسها من القيود القانونية التي يمكن أن تعيق إمكانية وضع يدها على الضمانات عندما تحتاج إلى ممارسة حقوقها لاستيفائها، ويتعين أن يتم الاتفاق رسمياً مع الأطراف المتعامل معها عند توقيع العقد على استخدام واسترداد وتنفيذ الضمانات في حالة عدم سداد الديون ([1]) .

3. اتباع سياسات تحدد الإجراءات الذي تتخذه عند إلغاء العميل طلب شراء غير ملزم، بحيث تعمل هذه السياسات على تحقيق الآتي ([2]):

---

* في بعض النظم القانونية لبعض البلدان يشكل طلب الشراء المدعوم بالوعد بالشراء عقداً ملزماً وفقاً لقوانينها المتعلقة بالعقود، ويكون واجب النفاذ قانوناً في حالة إثباته بشكل كاف.

([1]) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مرجع سابق ، ص 17.

([2])المرجع السابق ، ص ص 17 - 18.

أ- متابعة ومراقبة حجم المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية في مواجهة الموردين، خاصة خلال فترة تسليم الموردين الموجودات للمصارف الإسلامية، وحين يتصرف العميل بصفته وكيلاً .

ب-معرفة ما إذا كان المورد أو العميل (الذي يتصرف بصفة وكيل) سوف يتحمل المخاطر التي تتعرض لها الموجودات*، ومن أمثلة ذلك: يمكن أن يُبرم المصرف الإسلامي عقد شراء مع مورد على أساس " البيع مع شرط الإعادة " ، أي مع خيار إعادة البضاعة المشتراة إلى المورد في حالة عدم نفاذها خلال فترة زمنية محددة .

4. توفير أنظمة لإدارة الائتمان وإجراءات علاجية في مرحلة مبكرة في حالة تعرض الطرف المتعامل معه لمشاكل مالية*، سواء أكان الطرف الذي يعجز عن السداد أم الطرف الذي يُحتمل عجزه عن السداد؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان ، وتشمل الإجراءات العلاجية تدابير إدارية ومالية .

وتشمل التدابير الإدارية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي([1]) :

أ- التفاوض مع الطرف الآخر ومتابعته بشكل نشط من خلال المداومة على إجراء اتصالات متكررة معه .

ب- وضع إطار زمني مسموح به للسداد ، أو عرض ترتيبات لإعادة الجدولة أو إعادة الهيكلة (دون أن يترتب على ذلك زيادة في مبلغ الدين) .

ج- استخدام وكالة تحصيل ديون.

---

* في بعض الأنظمة ، تميز الشريعة بين نوعين من المتخلفين عن السداد : أ- الغني أو المماطل (متخلف بإرادته) ، وب- المتخلف المعسر غير القادر على سداد دينه المستحق لأسباب تقرها الشريعة ، وذلك لاتخاذ قرار حول إمكانية فرض غرامة تصرف في الخيرات .

([1]) مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مرجع سابق ، ص 18.

د- اللجوء إلى إجراء قانوني، بما في ذلك إجراء حجز تحفظي على أي أرصدة دائنة للمدينين المتخلفين عن السداد ،وفق ما تسمح به الاتفاقات المبرمة معهم.

هـ- تقديم مطالبة بموجب عقد تأمين مطابق للشريعة.

5. وتشمل التدابير المالية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي ([1]) :

أ- فرض غرامات تصرف في أوجه البر وفقاً للقاعدة الشرعية، وذلك حسبما تقره هيئة أو لجنة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية.

ب- التأكد من إمكانية الاستيفاء من الكافلات الشخصية أو الضمانات المقدمة من الغير.

وترى الباحثة من خلال استقراء المبادىء الإرشادية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، أنها تناولت كيفية التعامل مع الوسائل المختلفة؛ لتخفيف مخاطر الائتمان لدى المصارف الإسلامية، فمن خلال اتخاذ المصارف الإسلامية التدابير اللازمة حول الجوانب الموسمية لتسليم المنتج، والامتداد الجغرافي والأنشطة الاقتصادية لأداة التمويل الذي أظهره المبدأ الأول من المبادىء الإرشادية والذي يُشير إلى اعتماد استراتيجية للتمويل.

وجاء المبدأ الثاني ليُؤكد على ضرورة حرص المصارف الإسلامية على تحديد الأطراف الذين يتم التعامل معهم والحرص أيضاً على توفير الإجراءات ؛ لتقييم هؤلاء الأطراف، بالإضافة إلى توظيف الخبراء الأكفاء، وزيادة في الحرص أكد مجلس الخدمات على التعامل مع منهجيات ملائمة لقياس حجم مخاطر الائتمان من خلال المبدأ الثالث، دون التطرق للمنهجيات والطرق الملائمة التي جاءت بها قرارات بازل المختلفة، مع العلم إن لجنة بازل لا تمتلك سلطات رقابية، فهي تعمل على تعميم إرشاداتها ومعاييرها في مجال الرقابة المصرفية، دون المساس بخصوصية

([1])مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مرجع سابق ، ص 19.

من يستخدمها؛ فوثائق لجنة بازل هي وثائق إرشادية مثلها مثل مبادىء لجنة الخدمات المالية الإسلامية ليست لها صفة قانونية.

المبحث الرابع: موقف اتفاقيات بازل من مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية، وطرق معالجتها

نظراً لأهمية نشاط المصارف الإسلامية، فقد تم الاهتمام بوضع معايير دولية للرقابة، في إطار ما يسمى باتفاقية بازلI، واتفاقية بازل 11، وبذلك حاولت المصارف الإسلامية تطبيقها رغم ما واجهته من صعوبات.

مخاطر الائتمان وفق بازلI:

ذكر سمير الخطيب ([1]) إن لجنة بازل1 أولت المخاطر الائتمانية اهتمامها من خلال تركيزها على الآتي:

1) تصنيف الدول: لقد فرقت بين الدول من ناحية المخاطر إلى:

أ- دول منخفضة المخاطر: وهي مجموعة الدول العشر إضافة إلى سويسرا والمملكة العربية السعودية.

ب- باقي دول العالم: تتميز بارتفاع درجة المخاطر فيها نظراً لظروفها الاقتصادية والسياسية.

2) تحديد أوزان المخاطر: لقد قامت بتقسيم الأصول إلى نوعين هما:

([1])الخطيب، سمير (2005)." **قياس وإدارة المخاطر في البنوك**" الاسكندرية: منشأة المعارف للنشر والتوزيع، ص ص 31 – 32.

أ- أصول الميزانية: وتُشير إلى عدم مقدرة المصرف على استرجاع أمواله، فهي تختلف من أصل إلى آخر ومن متعامل لآخر ، و قسمتها إلى فئات تتراوح أوزانها ما بين 0 و 100%.

ب-الأصول خارج الميزانية: ويتم تحويلها إلى أصول ائتمانية عن طريق ضرب مبالغها في معاملات تحويل محددة، ثم ترجحها بالأوزان المقابلة لها وفقاً للمستفيد منها.

ومن أهم المخاطر الائتمانية ما يلي ([1]):

النوع الأول: أصول الميزانية: تختلف قدرة المصرف على استرجاع أمواله من أصل إلى آخر ومن متعامل لآخر كذلك، حيث قسمت إلى فئات تتراوح أوزانها ما بين 0 و 100%، حيث أُخِذ بعين الاعتبار درجة المخاطر المرتبطة بكل أصل فيمكن تصنيفها إلى الآتي ([2]):

أ- الصيغ القائمة على أساس تقاسم الربح والخسارة هي أصول مرتفعة المخاطر، ويعطى لها وزن ترجيحي قدره 100 %، مثل: المضاربة، المشاركة والاستثمار الحقيقي، وما إلى ذلك.

ب-الصيغ القائمة على أساس عائد ثابت، يتم التفريق ما بين حالتين:

. إذا كانت غير مرتبطة برهن أو ضمان فهي مرتفعة المخاطر ويعطى لها وزن ترجيحي قدره 100 %.

. إذا كانت مرتبطة برهن أو ضمان سواء كان عقاري أو غيره فيعطى لها وزن ترجيحي قدره 50 %.

([1]) بو حضير، رقية (2009). "البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل"، ***الملتقى الدولي بجامعة جيجل***، الجزائر، بعنوان: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديا البنوك الإسلامية، للفترة بين 15-16 أيلول، ص 8.

([2]) المرجع السابق، ص9.

ج_ فيما يخص باقي أنشطة المصرف الإسلامي فإنه يُطبق عليها نفس المعاملات الموجودة في اتفاقية بازلI.

النوع الثاني: الأصول خارج الميزانية: لقد تم تحويل الأصول خارج الميزانية إلى أصول ائتمانية عن طريق ضرب مبالغها في معاملات تحويل محددة، ثم ترجيحها بالأوزان المقابلة لها وفقاً للمستفيد منها، بحيث تخضع لنفس المعاملة الواردة في اتفاقية بازلI، لأنها في واقع ممارستها لا تختلف عما هو موجود في المصارف الإسلامية، باستثناءعدم أخذ الفوائد ([1]).

مخاطر الائتمان وفق بازل 11

يُعد التعرض لمخاطر الائتمان المصدر الأساس للأزمات المالية التي تواجه المصارف على المستوى العالمي ، والتي تعود إلى تدني معايير الائتمان لمن يطلب التمويل من المصرف، وتعود أيضاً إلى سوء إدارة مخاطر المحفظة ، وعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية، والأوضاع الأخرى التي تؤدي إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع المصرف ([2]).

لذلك فإن إدارة مخاطر الائتمان تتطلب إبقاء التعرض للمخاطر الائتمانية ضمن معايير ومستويات آمنة؛ لتعظيم معدلات العوائد مقابل المخاطر المقبولة، بالإضافة إلى تحديد وقياس ومراقبة وتخفيض مخاطر الائتمان ،والتي تمكنها من تغطية الخسائر التي قد تترتب عن مخاطر الائتمان، مما يسهم في نجاح أية مؤسسة مصرفية على المدى بعيد الأمد ([3]).

([1]) بو حضير، رقية ، مرجع سابق، ص 9.

([2])الكراسنة،ابراهيم (2006)."**أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**"، صندوق النقد العربي أبو ظبي: معهد السياسات الاقتصادية للنشر، ص 39.

([3])أبو كمال، ميرفت علي (2007) "**الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل 11**" : دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين " ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، الجامعة الإسلامية : غزة، فلسطين، ص 81.

بناءً على ما تقدم، أصدرت لجنة بازل وثيقة تتعلق بالمخاطرالائتمانية؛ بهدف تشجيع المراقبين المصرفيين على المستوى الدولي على تعزيز الممارسات السليمة لتخفيف مخاطر الائتمان، حيث أشارت الوثيقة إلى الآتي ([1]):

- المحافظة على صحة القيام بعملية منح الائتمان نفسه.
- المحافظة على عملية القياس والرقابة لعملية منح الائتمان .
- العمل على توفير بيئة مناسبة للقيام بإدارة مخاطر الائتمان .
- ضرورة التحقق من كفاية عملية الرقابة .

هذا ويتبين أن مخاطر الائتمان تنشأ بسبب مصادر متنوعة من أبرزها ما يلي ([2]):

- مخاطر الظروف العامة : وهي التي تتعلق بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية.
- مخاطر العميل : وتتعلق بالسمعة الائتمانية والملاءمة المالية للعميل .
- مخاطر قطاع الصناعة نفسه :وهي التي ترتبط بطبيعة نشاط العميل.
- مخاطر تتعلق بأخطاء المصرف : وتتعلق بكفاءة إدارة الائتمان في متابعة الائتمان الممنوح للعميل، والتحقق من قيام العميل بشروط منح الائتمان ، ويمكن اعتبار تساهل المصرف في حجز ودائع العميل ،أو قيام العميل بسحب الودائع الموضوعة كضمانة للتسهيلات .

طرق معالجة المخاطر الائتمانية ومخففاتها

([1]) أبو كمال، ميرفت علي، مرجع سابق، ص 82.

([2]) حشاد، نبيل (2005) . "**دليلك الى التطبيق العملي لبازل 2 في المصارف**" ، الجزء الثالث، بيروت: اتحاد المصارف العربية للنشر، ص171.

للتعرف على طرق معالجة المخاطر الائتمانية ، تتميز تلك الطرق بمميزات يُمكن ذكر الآتي منها ([1]):

1. المشروعية، إذ كلما اعتمدت الطريقة على أدله أقوى وأوثق كان ذلك أفضل فالرأي المجمع عليه خير من ذلك المُفتى بجوازه، وكلما ابتعدت الطريقة المقترحة عن شبهات الربا كان ذلك أحسن وأسلم .
2. سهولة التطبيق ويسره وانخفاض تكاليفه، ذلك أن الباعث على البحث عن صيغ بديله لمعالجة مشكلة المطل هو ما يكتنف الأساليب القديمة المعتمدة على التعزير بالعرض أو الحد من الصعوبات، ويتوقف ذلك على حكم القاضي وعلى تنفيذ ولي الأمر وكل ذلك يستغرق الوقت والمال .
3. كفاءة تحقيقها للغرض وهو الردع عن المماطلة ، أما بالنسبة لتعويض الدائن عن فوات الربح فليس جائزاً ابتداءً، وأما تعويضه عن تكاليف الشكاية وما إلى ذلك فلا بأس.

من هنا يُمكن التعرف على طرق معالجة مخاطر الائتمان (مسألة المماطلة في السداد) لدى المصارف الإسلامية سواء أكان منها ما يجري العمل ببعضها فعلياً ، أم تلك التي لا زالت محل نظر ودراسة كما يلي:

الطريقة الأولى: توثيق الدين بالرهون والضمانات :

إن توثيق الدين بأنواع الرهون كالعقار والمنقولات والأسهم والضمانات العينية والشخصية وضمانات الطرف الثالث والأوراق التجارية، من أهم سبل سد الذريعة إلى المماطلة في التسديد، وفي هذه الحالة يكون في يد الدائن ممثلاً في المصرف الإسلامي ما يمكن التنفيذ عليه في حالة

([1]) خالدي، خديجة وبلعربي، عبد الحفيظ والرفاعي، غالب عوض (2007). "**إدارة مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية** "، ورقة بحثية، تم استرجاع المعلومات عن الموقع الإلكتروني بتاريخ 2014/4/12، متوفر: www.iefpedia.com/**arab** ، ص10.

التأخر في السداد أو الإفلاس، وهذه الوسيلة مفيدة في معالجة مشكلة المماطلة في سداد الديون إلا أنها لا تتيسر في كل دين ، ولا سيما في الديون الاستهلاكية ، حيث تحتفظ بعض المصارف بوثائق الملكية خاصة في السيارات مسجلة باسم البنك حتى يقوم المشتري بدفع كامل الثمن ثم عندئذ إصدار وثيقة البيع ونقل سجل الملكية إلى اسمه، فإذا ماطل في السداد كان بيدها استرداد ذلك الأصل المباع وبيعه لاستيفاء ما بقي من الدين في ذمة العميل([1]).

الطريقة الثانية: رفع معدل الزيادة في الثمن الآجل :

إن حدوث المماطلة في السداد دون أن يكون لدى المصرف الإسلامي وسيلة للتعويض عن فوات الربح سيترتب عليه زيادة في تكاليف الأعمال مقارنة بالمصارف التقليدية، ذلك إن الخسارة الناتجة عن مماطلة العميل في عملية واحدة لا بد من تحميلها من الناحية المحاسبية، على العمليات الأخرى المربحة، ويترتب على ذلك أن الثمن في البيوع التي تجريها المصارف الإسلامية سيرتفع مقارنة بتكاليف التمويل لدى المصارف الأخرى، وإذا لم يفعل المصرف ذلك سيضطر إلى توزيع قدر أدنى من الأرباح لأرباب أمواله؛ الأمر الذي سيصرفهم منه ، ولذلك يلاحظ عملاء المصارف الإسلامية أن المرابحة مثلاً أعلى كلفة من الاقتراض بالفائدة، لا ريب أن جزءً من السبب يعود إلى أن المصرف يتحمل مخاطرة أعلى في المرابحة لأنها عملية تتضمن الشراء ثم البيع وتحمل تبعة الهلاك والعيوب، ولذلك فإن للزيادة النسبية المذكورة مبررات أخرى، إلا أن جزءاً من تلك الزيادة إنما مرده عدم وجود وسيلة يمكن بها فرض الغرامة التعويضية على العميل المماطل ، ولذلك جاءت الأسعار مرتفعة نسبياً لمواجهة هذه المشكلة

([1]) خالدي، خديجة و الرفاعي، غالب عوض، مرجع سابق، ص 10. عن محمد علي قري ، مطل الغني وطرق معالجته في الاقتصاد الإسلامي .

والنتيجة هي أن العميل الذي واظب على السداد في مواعيده سوف يتحمل التكاليف التي ولدها مطل غيره من المدينين ([1]) .

الطريقة الثالثة: الحسم من القسط إذا سدد الدين في الأجل المحدد للسداد:

تقوم هذه الطريقة على افتراض أن العميل المشتري بالدين سوف يتأخر في السداد؛ لأن هذا هو الاحتمال الأرجح إذا لم يتوافر وسائل لردعه عن المماطلة، وبناءً على ذلك الافتراض يجري حساب الزيادة في البيع الآجل بإدخال الغرامات التعويضية ضمن سعر البيع المتفق عليه، مع الوعد من قبل المصرف بإرجاع الغرامة عند إبرام عقد البيع إن هو سدد في الوقت، وهي طريقة ينتشر العمل بها في المصارف الإسلامية في بعض البلاد الإسلامية، وعلى هذه الطريقة ملاحظات، منها أن فيها جهالة الثمن فلا يعرف هل الثمن هو المبلغ الأول أم المبلغ الثاني الأقل، وقد صدر قرار المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورة مؤتمره السابعة في جدة 1410 هـ، بجواز هذه الحطيطة إذا لم تكن مشروطة في أصل العقد، والذي يظهر في الصيغة المذكورة إنها أقرب إلى الحطيطة بشرط؛ لأن لسان حال الدائن يقول للمدين إن تعجلت الدفع وضعت عنك جزءً من الثمن، على أنه يمكن النظر إلى هذه الصيغة على أنها تتضمن ثمناً واحداً هو الأعلى ، وهو المتفق عليه فلا تردد فيه بين ثمنيْن، وإن فيها وعداً بالحطيطة وليس ضع وتعجل إن هو سدد في الوقت لا قبله ([2]).

الطريقة الرابعة: فرض الغرامات على المماطل ثم توجيهها لأغراض البر والخير :

([1]) خالدي، خديجة و الرفاعي، غالب عوض، مرجع سابق، ص 11. عن محمد علي قري ، مطل الغني وطرق معالجته في الاقتصاد الإسلامي .

([2]) خالدي، خديجة و الرفاعي، غالب عوض، مرجع سابق، ص 11. عن محمد علي قري ، مطل الغني وطرق معالجته في الاقتصاد الإسلامي .

من المعالجات التي انتشر العمل بها لدى بعض المصارف الإسلامية، فرض الغرامات المالية على المدين المماطل وتحصيلها منه عند المماطلة مع أقساط الدين المتأخرة أو عند التنفيذ على رهونه وضماناته لهذا الغرض، ثم توجيهها (أي الغرامات) لحساب الخير والبر، وينص على ذلك في العقد الذي تولد الدين منه فيوافق المدين على دفع هذه الغرامات إن هو تأخر في السداد عن التاريخ المحدد لكل قسط، وهذه المبالغ لا تذهب لتعويض الدائن عما فاته من الربح ولا ينتفع بها من أي وجه، بل توجه للجمعيات الخيرية والمؤسسات التي تعني بالفقراء وما إلى ذلك، وإن أكثر المصرفيين لا يرى في هذه الصيغة حلاً ناجعاً لمشكلة المطل لأنها لا تتضمن تعويض الدائن عما ضاع من فرصة الاسترباح بالأموال المتأخرة، ولعل أهم ميزات هذه الطريقة هو الردع فإنها بلا شك تحقق الغاية المطلوبة من هذه الناحية ، وسهولة التطبيق ، وانخفاض تكاليف الإجراءات ([1]).

الطريقة الخامسة: إنشاء صندوق للتأمين تحال عليه الديون المتعثرة:

إن اقتراح إنشاء صندوق تأمين تُسهم المصارف الإسلامية فيه بأقساط مالية بحيث تكون مهمته التأمين ضد المماطلة وإفلاس المدينين، وكلما تعثر الدين بمماطلة المدين فما على المصرف الذي يكون عضواً في الصندوق إلا أن يسترد دينه من ذلك الصندوق ويحيل ذلك الصندوق على المدين المماطل بمبلغ الدين، عندئذ فإن الصندوق سيلاحق هذا المدين المماطل وسيفرض عليه الغرامات التعويضية المرتبطة بطول مدة المطل والتي تضاف إلى أموال الصندوق فيقوى ويزداد قدرة على مواجهة مشكلة المماطلة في الدين، أما المصرف فإنه يسترد دينه الذي حل أجله بلا زيادة؛ لأنه استلمه عند الأجل أو بعيده ، وتتمثل الملاحظات على هذه

([1])المرجع السابق، ص 11. عن محمد علي قري ، مطل الغني وطرق معالجته في الاقتصاد الإسلامي .

المعالجة في وجود مثل هذا الصندوق الذي يدفع المصارف إلى عدم الاكتراث بتمحيص القدرة المالية للعميل قبل حدوث المداينة لأن مخاطرة الخسارة لم تعد موجودة الأمر الذي يعني زيادة حدة المشكلة لازدياد عدد من يحصلون على التمويل وهم من أهل المطل، بالإضافة إلى عجز هذا الصندوق مهما بلغ من قوة عن معالجتها، ومنها أن الزيادة في الدين على صفة غرامة تعويضية إن كانت محرمه على المصرف فكيف تكون جائزة للصندوق وكلاهما دائن بل إن لها نفس الحكم ([1]).

الطريقة السادسة: احتياطي الديون المتعثرة :

تقوم جميع المصارف بما فيها المصارف الإسلامية برصد الاحتياطيات للتعويض عن الخسارة التي قد تقع بسبب إفلاس المدينين أو عجزهم عن دفع ما عليهم من التزامات، ويكون ذلك باقتطاع جزء من الربح سنوياً يرفع في حسابات خاصة ثم يستخدم في السنة التالية أو ما بعدها لتخفيف أثر الإفلاس على مستوى أرباح المؤسسة المالية، ويكون هذا الاقتطاع معتمداً على حجم العمليات ولذلك تتبنى المصارف بصفة عامة معادلات ثابتة للربط بين حجم الديون ونسبة الاقتطاع من الدخل ، معتمدة على خبرة ذلك المصرف وطبيعة الظروف الاقتصادية التي يعمل فيها، ولا ريب أن تعرض المصارف الإسلامية لمشكلة مطل الديون سيرغمها على اقتطاع حجم أعلى من الاحتياطيات؛ الأمر الذي يقلل من العائد على رأس مال المصرف ([2]).

الطريقة السابعة: الدخول في عمليات جديدة لتعويض الخسارة في عمليات سابقة:

([1]) خالدي، خديجة وبلعربي، عبد الحفيظ والرفاعي، غالب عوض ، مرجع سابق، ص 12. عن محمد علي قري ، مطل الغني وطرق معالجته في الاقتصاد الإسلامي .

([2]) خالدي، خديجة و الرفاعي، غالب عوض، مرجع سابق، ص 13. عن محمد علي قري ، مطل الغني وطرق معالجته في الاقتصاد الإسلامي .

تحرص المصارف على بناء علاقات متينة من عملائها تقوم على الثقة وعلى تثمين كليهما لتلك العلاقة والعمل على تنميتها وتطويرها ، ولذلك فإن هذا النوع من العملاء يدرك ما يسببه تأخير سداد الديون المستحقة للمصرف من خسارة ، وربما يقبل مبدأ التعويض عن هذا الضرر رغبة في بقاء تلك العلاقة([1]) .

من هنا اتجهت بعض الممارسات في هذه المسألة إلى ما يلي :

أ- قيام المصرف الإسلامي بإعفاء العميل من أية غرامات عن التأخير بزيادة الأجل بدون زيادة الدين، ثم أن العميل يقبل ثمناً أعلى في عمليات مرابحة أخرى، إن هذه الزيادة في الثمن التي ارتضاها العميل ، وكان يمكن له شراء السلعة من جهة أخرى بثمن أقل ، إنما الغرض منها تعويض المصرف عما تكبده من ضياع فرصة الاسترباح في العمليات السابقة، وربما رأى البعض أن هذه حيلة لا تخفي حقيقة أن جزءً من الثمن الحالي هو زيادة في الدين الذي حدث فيه المطل، لا سيما أن تحديد نسبة الزيادة ستكون موضع نقاش ومفاوضات بين الطرفين، ولكنها تحتاج إلى نظر ودراسة لأنها من الناحية الشكلية على الأقل خالية من الربا ([2]).

ب- شراء السلع التي سبق للمصرف بيعها إلى العميل بثمن يتضمن التعويض عن الضرر إذ يحدث كثيراً أن تكون السلع أو المعدات التي اشتراها العميل مرابحة من المصرف ما زالت في مستودعاته أو تحت عهدته ، فإذا حدث المطل من عميل وأراد هذا الأخير استمرار علاقته مع المصرف، فربما اتجها إلى شراء المصرف لتلك السلع بثمن أقل مما كان لها أن تباع به في السوق (ثمن المثل) ، والفرق بينهما تعويض عما فات المصرف من فرص

([1]) خالدي، خديجة وبلعربي، عبد الحفيظ والرفاعي، غالب عوض ، مرجع سابق، ص 13. عن محمد علي قري ، مطل الغني وطرق معالجته في الاقتصاد الإسلامي .

([2])المرجع السابق ، ص 14.

الاسترباح، ثم يقوم المصرف ببيع تلك السلع لطرف ثالث أو تأجيرها (وليس بيعها) إلى نفس العميل، وليست هذه من العينة في شيء؛ لأن المصرف عندما باع تلك السلع إلى العميل لم يحدث التواطؤ على إعادة الشراء ، كما أن الفارق الزمني بينهما يبعد الصيغة عن صفة بيع العينة ([1]).

وترى الباحثة إن طرق معالجة مخاطر الائتمان المتمثلة بمطل المدين، تهتم جُلّها بتعويض الدائن المتمثل بالمصرف الإسلامي، باستثناء طريقة فرض الغرامات على المماطل وتوجيهها لأغراض البر والخير، والتي لا تتضمن تعويض المصارف الإسلامية، بل تُؤكد على ردع المدين عن المطل .

أما بالنسبة لمخففات المخاطر الائتمانية فإن المصارف الإسلامية عامةً تعتمد على أدوات وأساليب مختلفة للتخفيف من مخاطر الائتمان ، منها ما يلي:

([1])خالدي، خديجة وبلعربي، عبد الحفيظ والرفاعي، غالب عوض ، مرجع سابق، ص 14. عن محمد علي قري ، مطل الغني وطرق معالجته في الاقتصاد الإسلامي .

مخففات الاستعلام المصرفي

يرى أحمد غنيم ([1]) إن الاستعلامات الائتمانية تمثل البوابة الرئيسة لصناعة القرار الائتماني، كما تشكل أحد المراحل المتقدمة في صناعة القرار ، ويتمثل الاستعلام المصرفي بذلك الجهد المنظم والمتصل وفق ضوابط مستقرة ومفاهيم محددة وأساليب متنوعة؛ بهدف إمداد صانع القرار الائتماني البيانات والمعلومات في الوقت المناسب، وبما يمكّن صانع القرار الائتماني من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، حيث يتم توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة في خدمة عمل جهاز الاستعلامات الائتمانية ، الأمر الذي يدعم أهمية هذا الأسلوب.

هذا ويُشير كلٍ من مفتاح صالح وفريدة معرفي ([2]) إلى لجوء المصرف الإسلامي إلى الاستعلام قبل منحه الائتمان؛ وذلك بالتحري عن شخصية العميل ووضعه المالي، ومدى مقدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقاً للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات ما يلي([3]):

1. إجراء مقابلة مع العميل : إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للمصرف شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات التي يُقدمها، الأمر الذي يُسهم في تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح .
2. المصادر الداخلية من المصرف: يعد التنظيم الداخلي للمصرف من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصاً إذا كان العميل ممن سبق لهم التعامل مع المصرف، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال : الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن

([1])غنيم، أحمد (1999). **"صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك"**، ط2، القاهرة: الأهرام للنشر والتوزيع، ص 118.

([2]) صالح، مفتاح ومعرفي، فريدة، مرجع سابق، ص 11.

([3]) المرجع السابق، ص 11.

وضعه إذا ما كان دائناً أو مديناً والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع المصرف، التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها .

3. المصادر الخارجية للمعلومات : تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في المصارف الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم مصدراً استعلامياً مهماً في تقييم حجم المخاطر .

4. تحليل القوائم المالية : هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة (العميل) وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية لنقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للعميل ومقدرته على السداد.

بناءً على ذلك فقد تطورت أدوات الاستعلام وبشكل خاص عند توظيف الحاسب الآلي وتطبيقاته في تخزين وتحليل البيانات وتوفير المعلومات، وهو أمر ينبغي معه أن يكون رجل الاستعلامات مؤهلاً علمياً وأن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي يضمن حد أدنى من الصلاحية للقيام بالعمل ([1]).

المخففات الوقائية

لأجل الوقاية من مخاطر الائتمان قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح؛ لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على الضمانات ([2]).

([1])غنيم، أحمد ، مرجع سابق، ص 119.

([2]) صالح/ مفتاح ومعرفي، فريدة، مرجع سابق، ص 11.

حيث يرى كمال بوعظم وشوقي بورقبة ([1]) إن الضمانات هي من أهم الوسائل التي تستخدمها المصارف الإسلامية ، حيث تجيز الشريعة الإسلامية الرهن الذي يمثل أعياناً تقدم ضماناً لالتزام آجل ، إلا إنه لا يمكن للضمان أن يكون بديلاً عن التقييم الشامل؛ نظراً لمقدرة العميل على السداد .

وتعتمد المصارف الإسلامية على الحصول على ضمانات من المتعاملين وذلك في محاولة منها للتخفيف من مخاطر الطرف الآخر (المتعامل) ومخاطر عدم التزامه بتنفيذ التزاماته التعاقدية مع المصرف ، ويجب بكل الأحوال أن يكون الحصول على هذه الضمانات واستخدامها عند الحاجة متطابق مع أحكام الشريعة وطبقاً لما تقرره الهيئات الشرعية([2]).

في حين تُؤكد رقية بوحضير([3]) على أن المصارف الإسلامية تلجأ إلى طلب الضمانات؛ حماية لأموالها، ولكن وجود موانع شرعية يجعل استخدامها محصوراً في مجالات معينة، و لهذا فهي ملزمة بحسن اختيار الضمانات من حيث قيمتها ومدى إمكانية تسييلها، بما يكفل الحفاظ على أموالها.

المخففات العلاجية

ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات للتخفيف من مخاطر الائتمان، وتشمل تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني ؛ بهدف استرداد الائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفادياً لحدوث

([1]) بوعظم، كمال وبورقبة، شوقي (2009). " تطوير نظام ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية ضرورة حتمية في ظل الازمة المالية العالمية " ، ***الملتقى الدولي الثاني، بعنوان: (الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية :النظام المصرفي الاسلامي)*** ، في الفترة الواقعة بين 5- 6 أيار، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 8.

([2])الدروبي، محمد سهيل ، مرجع سابق، ص 34.

([3]) بو حيضر، رقية، مرجع سابق، ص 7.

خسائر، حيث يلجأ المصرف إلى اتباع سياسة تحصيل مستحقاته وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل في الآجال المحددة، من خلال([1]):

- إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية .
- الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان .
- وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات .

مخففات التنويع

تُعد فكرة تنويع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها المصارف الإسلامية، وتقوم فكرة التنويع على الآتي([2]):

1) تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي يتم منحها للعملاء .
2) تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة(قصيرة، متوسطة، طويلة).
3) تحليل المحفظة وفق حجم العملاء(صغير، كبير)
4) تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات .

حيث أشار الدكتور مفتاح صالح تبعاً لنظرية هاري ماركوتز Markowitze إلى التنويع في معناه البسيط هو تطبيق للمثل القائل " لا تضع كل ما تملك من بيض في سلة واحدة ([3]). "

([1]) صالح، مفتاح ومعرفي، فريدة، مرجع سابق، ص 13.
([2]) المرجع السابق، ص 9.
([3]) المرجع السابق، ص 9.

وترى الدكتورة رقية بو حيضر ([1]) إن في نشاط المصرف الإسلامي يعني تنويع العملاء وتغطية مناطق جعرفية متعددة، بالإضافة إلى التعامل مع قطاعات اقتصادية عدة ، واستخدام صيغ مختلفة ، وما إلى ذلك.

مخففات التأمين التكافلي

يُعد التأمين التكافلي من الوسائل المهمة المتاحة للمصارف الإسلامية لمواجهة مخاطر الائتمان ([2]) .

ويرى محمد سهيل الدروبي ([3]) إن التأمين التكافلي بصيغته الموائمة للشريعة الإسلامية وسيلة من الوسائل المهمة في التخفيف من مخاطر الائتمان لدى المصارف الإسلامية، وهو في حقيقته تحويل لبعض المخاطر أو لجزء منها لشركة التأمين أو التكافل وفي حدود ماتبيحه الشريعة الغراء، وبالتالي فيجب على المصارف اعتبار التأمين التكافلي المتاح شرطاً أمراً رئيساً في العمليات التي يشترك المصرف في تمويلها.

في حين ترى رقية بوحضير ([4]) إن التأمين التكافلي وسيلة لتخفيف المخاطر، رغم الجدل حول مشروعيتها.

المبحث الخامس: واقع مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية

. البنك الإسلامي الأردني:

تأسس في محافظة العاصمة عمّان بتاريخ 28/ 3 / 1978 م ، وسعى المصرف من

([1]) بو حيضر، رقية مرجع سابق، ص7.

([2]) بوعظم، كمال وبورقبة، شوقي، مرجع سابق، ص 9.

([3]) الدروبي، محمد سهيل، مرجع سابق، ص 33.

([4]) بو حيضر، رقية، مرجع سابق، ص 7.

خلال رسالته إلى ما يلي([1]):

- الالتزام بترسيخ قيم المنهج الإسلامي بالتعامل مع الجميع وفق أحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية؛ خدمة لمصلحة المجتمع العامة.
- الحرص على تحقيق التوازن بين مصالح ذوي العلاقة من مساهمين ومستثمرين ومتمولين وموظفين.
- السعي إلى كل جديد في مجال الصناعة المصرفية والتكنولوجية.
- التطلع لبلوغ ثقة الجميع في الخدمات التي تتماشى مع المتغيرات ضمن إطار الالتزام بالمنهج الإسلامي.

واقع مخاطر الائتمان لدى البنك الإسلامي الأردني

1) إن الممارسة اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، مما يؤدي إلى حدوث خسائر، ويقوم المصرف بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار العام المحدد مسبقًا في سياسة البنك الائتمانية والعمل على الحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطر والعائد والسيولة، ويقوم على إدارة المخاطر الائتمانية: دائرة إدارة المخاطر ، بالإضافة إلى عدد من لجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، حيث يتم تحديد سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها

([1]) البنك الإسلامي الأردني (2013). "**التقرير السنوي الخامس والثلاثون**"، عمّان: الأردن، ص ص 6− 7.

للعميل الواحد(فرد أو مؤسسة) والعملاء ذوي الصلة وبما ينسجم والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني ([1]).

2) يعمل المصرف على مراقبة مخاطر الائتمان، حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء بشكل دوري وفق نظام تقييم مخاطر العملاء لدى المصرف والمستند إلى تقييم عناصر المخاطر الائتمانية واحتمالات عدم السداد سواءً لأسباب إدارية أم مالية أم تنافسية، إضافة إلى حصول المصرف على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك، وفق مستويات المخاطر لكل عميل ولكل عملية منح تسهيلات إضافية([2]).

أساليب تخفيف مخاطر الائتمان في البنك الإسلامي الأردني

تتضمن سياسة المصرف في التخفيف من مخاطر الائتمان ما يلي ([3]):

1. وجود إستراتيجية وسياسة ائتمانية وإستثمارية واضحة ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة .
2. تحديد التركزات الائتمانية والسقوف الائتمانية الواضحة.
3. تحديد أساليب تخفيف مخاطر الائتمان.

يعتمد تخفيف المخاطر على العديد من الأساليب ، منها ([4]):

أ- توزيع وتنويع الاستثمارات الائتمانية على مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية.

ب-وجود سقوف ائتمانية واستثمارية واضحة ومتفقة مع تعليمات البنك المركزي لكل نوع من أنواع الاستثمار.

ج-استخدام الضمانات وفق قابليتها للتسييل ونسبة تغطيتها للائتمان الممنوح.

([1]) البنك الإسلامي الأردني ، مرجع سابق، ص 146.
([2]) المرجع السابق، ص 146.
([3]) المرجع السابق، ص 146.
([4]) المرجع السابق، ص 147.

د– تتفاوت صلاحيات الموافقة على الائتمان لدى البنك الإسلامي الأردني من مستوى إداري لآخر، وتعتمد على حجم التمويل ودرجة المخاطرة.

4. الحد من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات كالآتي ([1]):

يعمل البنك بفاعلية لإدارة مدى تركز الموجودات والمطلوبات ، حيث تتضمن خطة البنك السنوية التوزيع المستهدف للائتمان على عدة قطاعات مع التركيز على القطاعات الواعدة، إضافة إلى أن الخطة تتضمن توزيع الائتمان على المناطق الجغرافية داخل المملكة الأردنية الهاشمية.

5. دراسة الائتمان والرقابة عليه ومتابعته كالآتي([2]):

أ– يسعى البنك الإسلامي الأردني إلى تطوير السياسات والإجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات، والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة، والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار.

ب–يتضمن الإطار العام للسياسة الائتمانية صلاحيات للموافقة على الائتمان، وتوضيح حدود الائتمان وأسلوب تحديد درجة المخاطر.

. البنك العربي الإسلامي الدولي:

تم تأسيس البنك العربي الإسلامي العالمي في محافظة العاصمة عمّان بتاريخ 1997/3/30م ([3]).

([1])البنك الإسلامي الأردني ، ص 147.

([2])المرجع السابق ، ص 147

([3]) البنك العربي الإسلامي الدولي(2013). " التقرير السنوي" ، ص 44.

واقع مخاطر الائتمان لدى البنك العربي الإسلامي الدولي:

تعرف مخاطر الائتمان في البنك العربي الإسلامي الدولي بأنها: " المخاطر الناشئة عن احتمال عدم مقدرة أو رغبة العميل أو الطرف الثالث الوفاء بالتزاماته وفقاً للشروط المتفق عليها ؛ الأمر الذي يُسهم في خسارة المصرف، حيث يقوم قسم مخاطر الائتمان في المصرف بتعزيز سياسته الائتمانية وتلبية متطلبات الأنظمة والضوابط التي حددها البنك المركزي الأردني ولجنة بازل ([1]).

وتنشأ مخاطر الائتمان في المصرف من عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها ومنها الآتي ([2]):

- مخاطر عمليات وإجراء منح وتنفيذ تمويل.
- مخاطر ونشاط العميل نفسه.
- مخاطر التركيز على صيغة تمويلية واحدة.
- مخاطر أدوات التمويل الإسلامية كالمضاربة والسلم والمرابحة وما إلى ذلك.

أساليب تخفيف مخاطر الائتمان في البنك العربي الإسلامي الدولي

يقوم البنك العربي الإسلامي الدولي بالتخفيف من مخاطر الائتمان وضبطها من خلال الآتي ([3]):

1. ضبط مخاطر المحفظة الائتمانية من قبل عدد من اللجان ، منها لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

([1])البنك العربي الإسلامي الدولي، مرجع سابق، ص 77.

([2])المرجع السابق، ص 77.

([3])البنك العربي الإسلامي الدولي، مرجع سابق، ص 78.

2. رقابة الائتمان وتحديد صلاحية منح التسهيلات؛ باعتماد قواعد وشروط واضحة ومحددة في منح التمويل.
3. مراقبة السقوف الائتمانية وحدود التسهيلات المسموح بها، وإصدار تقارير بذلك ؛ لضمان عدم وجود تجاوزات عن السقوف.
4. التنويع في أنشطة التمويل ؛ لتفادي مخاطر التركز الائتماني لدى أفراد أو جماعات أو عملاء في مناطق جغرافية معينة أو نشاط اقتصادي معين أو في أدوات التمويل أو المنتجات.
5. إدارة الديون المتعثرة بما يحقق أقل الخسائر الائتمانية التي تواجه المصرف.
6. الفصل بين إدارات تسويق ومنح الائتمان، ورقابة الائتمان.
7. استخدام أساليب مختلفة للتخفيف من مخاطر الائتمان من خلال: تحديد حجم وقيمة الضمانات المطلوبة؛ استناداً إلى معايير منح الائتمان التي يعتمدها المصرف، وبناءً على الدراسة الائتمانية للتسهيلات ودرجة المخاطرة المتوقعة، مع مراعاة استكمال جوانب الرقابة كافة، بالنسبة لاستغلال التسهيلات ومصادر تسديدها.

ثانياً: الدراسات السابقة

نظراً لقلة الدراسات والبحوث التي تبحث بشكل مباشر في أدوات تخفيض مخاطر الائتمان لدى المصارف الإسلامية في الأردن، حاولت هذه الدراسة توظيف ما جاء في الدراسات السابقة قدر الإمكان؛ لتحقيق أهدافها، وتم تقسيم الدراسات السابقة ذات الصلة غير المباشرة بالدراسة الحالية وفقاً للتسلسل الزمني لها من الأحدث للأقدم، وتم تقسيمها إلى دراسات عربية، ودراسات أجنبية كالتالي:

أ) دراسات عربية

1. دراسة: " إدارة المخاطر في الأسواق المالية" ([1]).

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية إدارة المخاطر لدى المصارف الإسلامية، وتكونت عينة الدراسة من المصارف الإسلامية في دولة الكويت، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن السمة البارزة للمصارف الإسلامية تتمثل في ابتعادها عن صيغ وأدوات التمويل مرتفعة المخاطر الأمر الذي يترك أنشطتها الاستثمارية عرضة للمخاطر دون أن تملك آليات كافية للتحكم فيها، وبالتالي توصلت الدراسة إلى عدم امتلاك المصارف الإسلامية في الكويت لآليات التخفيض من المخاطر، كالاستعلام والوقاية.

2. دراسة: " آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية وأثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية" ([2]) .

هدفت الدراسة إلى رصد آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية ، حيث تكونت عينة الدراسة من المصارف الإسلامية في الجزائر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وجاءت أبرز النتائج بوجود مخاطر تواجه الصكوك الإسلامية ، وذكرت من هذه المخاطر المخاطر الائتمانية ، بالإضافة إلى وجود آليات تمتلكها المصارف

([1]) أبو نور ، أحمد (2011). " **إدارة المخاطر في الأسواق المالية** "، دراسة مقدمة للمعهد العربي للتخطيط، الكويت ، تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية ،متوفر : www.moheet.com .

([2]) بوخاري، حلو وعايب، وليد (2010). " آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية و أثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية"، ***الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير***، بعنوان: الاقتصاد الإسلامي ، الواقع، ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الإسلامية لمواجهة المخاطر كالتأمين التبادلي والتحوط باستخدام المشتقات الإسلامية، والرقابة المالية وسياسة التنويع .

3.دراسة: " اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية" ([1]) .

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مراحل إطار إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية، إضافة إلى اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان وربطها مع جودة المحافظ الائتمانية في المصارف الإسلامية، وذلك من خلال استخدام مجموعة من النسب المالية المتعلقة بقياس الكفاءة والربحية، إضافة إلى استخدام بعض النسب المالية المصرفية المتعلقة بقياس كفاءة جودة المحافظ الائتمانية، وتكونت عينة الدراسة من المصارف الإسلامية في الأردن (البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن كفاءة إدارة مخاطر الائتمان لدى البنك الإسلامي الأردني هي الأكبر مقارنة بإدارة مخاطر الائتمان لدى البنك العربي الإسلامي الدولي.

([1])عنانزة، عز الدين ناف وعثمان محمد داوود (2010). " اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية" ، ورقة بحثيه مقدمه إلى ***المؤتمر العلمي الدولي السابع لجامعة فيلادلفيا الخاصة، بعنوان: منظمات الإعمال المعاصرة من منظور إسلامي،*** المنعقد في الفترة ما بين 23–25 تشرين ثاني، عمان، الأردن.

4.دراسة: " مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل " ([1]).

هدفت هذه الأطروحة إلى التعرف على المخاطر الخاصة بصيغ التمويل الإسلامي وعليه وعلاقتها بمعادلة كفاية رأس المال بشقيها رأس المال التنظيمي والمخاطر الثلاثة التي وردت في المعادلة، منها مخاطر الائتمان، حيث أشارت أبرز النتائج إلى تعرض المصارف الإسلامية لمخاطر متعددة لا تقل عن مخاطر المصارف التجارية، بل وهناك مخاطر إضافية منها مخاطر عدم الالتزام بالنواحي الشرعية،كما وأشارت إلى أن المخاطر الثلاث التي ذكرتها لجنة بازل، وهي المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية موجودة لدى المصارف الإسلامية، ولكن طبيعة هذه المخاطر تختلف في بعض الأحيان عن البنوك التقليدية، ومن خلال التحليل لصيغ التمويل الإسلامي ومخاطرها فقد تبين أن كل صيغ التمويل الإسلامي لها علاقة بجميع أو بعض المخاطر المكونة لمعادلة كفاية رأس المال وهي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل.

5. دراسة: "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل 11" : دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"([2]).

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة

([1])أبو محيميد ، موسى عمر مبارك (2008) . " **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل** " أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية: عمان، الأردن.

([2]) أبو كمال، ميرفت علي (2007). "**الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل 11**" : دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين " ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، الجامعة الإسلامية : غزة، فلسطين.

مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية المصرفية الدولية من خلال متطلبات اتفاقية لجنة بازل 11 الجديدة للرقابة المصرفية، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم إعداد معايير للإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان كاستبانة، تم توزيعها على جميع العاملين في إدارة مخاطر الائتمان في المصارف، وتحقق معدل استرداد % 58.8 من المجتمع الكلي للدراسة، وأشارت أهم نتائج الدراسة إلى كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية في المصارف، ونجاح معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة، والالتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، مثل قواعد التركزات الائتمانية والحدود التحوطية للحد من مخاطر الإقراض من ذوي الصلة، ويصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازلII اللازمة لتطبيق هذه الأساليب المعاصرة ، حيث تفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد عن استخدامها لأسلوب التقييم الداخلي .

6. دراسة: " التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني " ([1]).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة تعثر التسهيلات الائتمانية، وهدفت إلى استكشاف أسباب التعثر المصرفي، حيث تكونت عينة الدراسة من 60 موظفاً من متخذي قرار الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة، وفروعها التي تقوم بمنح الائتمان، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ باستخدام استبيان ، وتحليل بياناته ، والاستفادة من أهم المؤشرات المصرفية والمالية وأداء البنوك في الفترة ما بين عامي 2000م إلى 2005م، حيث أسفرت أبرز النتائج عن وجود العديد من العقبات التي تواجه السياسة الائتمانية

([1]) زايدة، دعاء محمد (2006). " **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني**" رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.

في البنوك العاملة في فلسطين، بالإضافة إلى عدم تمكنهم من استخدام أدوات تخفيض الائتمان كالعلاجية والتنويع نظراً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية.

7) دراسة: " الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية" ([1]).

هدفت الدراسة إلى مناقشة آلية الوصول إلى حلول مشكلات العمل المصرفي الإسلامي المتعلقة بالمخاطر المصرفية، سواء أكانت الائتمانية أم السيولة أم التشغيل والتي تمثل عائقاً أمام عمل الصيرفة الإسلامية؛ وذلك من خلال تفعيل دور الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية في معالجة هذه القضايا من خلال التدقيق الداخلي والخارجي والمراقبة والإشراف، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على أسلوب الاستقصاء ، وقد أظهرت الدراسة أن المؤسسات المالية الإسلامية تعمل في بيئة غير مناسبة من حيث النظام المصرفي الثنائي الإسلامي والتقليدي، مما يعني عدم تحقق نتائج مناسبة حول أداء المؤسسات المالية، ومن ثم الحاجة إلى إدارة مؤسسية فعالة.

8. **دراسة: " نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية"** ([2]) .

هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر الخطر في المصارف الإسلامية، وتكونت عينة الدراسة من 63 من المتخصصين في العمل المصرفي الإسلامي، خاصة في مجال مخاطر الائتمان، وقد شملت العينة المصارف الإسلامية في السعودية كافة،بالإضافة إلى خمسة مصارف إسلامية خارج السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي

([1]) شابرا، محمد عمر و أحمد، حبيب،(2006) ، "الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية"، دراسة بحثية من خلال المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: جدة، السعودية، الواردة في ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، 27(3).

([2])البلتاجي، محمد (2005). " **نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية**" ، دراسة ميدانية، المعهد المصرفي، مؤسسة النقد العربي السعودي: الرياض، السعودية،تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية ،متوفر: www.iefpedia.com .

بتحليل بيانات الاستبيان، والمنهج الاستنباطي بهدف التعرف على المعايير والمؤشرات الخاصة بقياس مخاطر المصارف الإسلامية، حيث أظهرت أبرز النتائج بوجود مخاطر ائتمان بدرجة مرتفعة، وذلك لعدم الالتزام بالمعايير الدولية، وبالتالي عدم الالتزام بتخفيض تلك المخاطر،مع تدني الرقابة الشرعية على العمليات المصرفية الإسلامية .

9.. **دراسة: " إدارة المخاطر : تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية" ([1]).**

هدفت الدراسة إلى تحليل قضايا إدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية، والتحديات التي تواجهها المؤسسات المالية في العصر الحديث :من تحرير للخدمات المالية في ظل العولمة، وثورة تقنية المعلومات، وتطور غير مسبوق في الحوسبة والمالية الرياضية، وتقنيات إدارة المخاطر المالية الإسلامية، حيث تم إجراء الدراسة على 68 مؤسسة مالية إسلامية في 28 بلد، وقد أشارت النتائج إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية تواجه نوعين من المخاطر : الأول تشترك فيه مع المصارف التقليدية، باعتبار المؤسسات الإسلامية -وسائط مالية، ومن هذه المخاطر : مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، ونظراً للتقيد بالمبادئ الشرعية، فإن طبيعة هذه المخاطر تتغير في حالة المصارف الإسلامية، والنوع الآخر من المخاطر هو مخاطر جديدة، وتنفرد بها المصارف الإسلامية بالنظر إلى المكونات المتميزة في أصولها وخصومها، بالإضافة إلى إمكانية تخفيض المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية إن توفرت بعض الوسائل والمؤسسات المساندة كنظام حماية الودائع، والإصلاحات القانونية التي تمهد لعمل المصارف الإسلامية وتساعد في تسوية المنازعات، والعمل بموجب معايير هيئة المحاسبة

([1]) خان، طارق الله وحبيب، أحمد (2003). " **إدارة المخاطر :تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**"، دراسة بحثية مقدمة من خلال المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: جدة، السعودية، تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية ، متوفر: www.alwaraqelectronic.com/AlWaraq/BookDetails

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وأشارت النتائج أيضاً إلى إمكانية تحسين نظم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية بدرجة كبيرة، من خلال إعداد حزمة من التقارير الدورية عن المخاطر، مثل :تقارير رأس المال المخاطر، وتقارير مخاطر الائتمان.

ب) دراسات أجنبية

10) دراسة: " إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية" ([1]).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أنواع المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان لدى المصارف الإسلامية، كما هدفت إلى التعرف على كيفية إدارة تلك المخاطر للتخفيف من مخاطرها، وتناولت الدراسة أسلوب التحليل حيث ركز الباحث على تحليل مضمون ما تم بحثة مسبقاً من دراسات وبحوث سابقة حول المصرفية الإسلامية ونظامها القائم على مبدأ الفعل الأخلاقي الإسلامي، حيث تناولت الدراسة هذا الموضوع لما يوفره النظام المصرفي الإسلامي من الشفافية والتوثيق ، وللدور الذي يقوم به من التجديد الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، حيث أظهرت أبرز النتائج أن أسلوب الحد من مخاطر الائتمان لدى المصارف الإسلامية في الباكستان تمثل بالآتي:

1. تحديد المخاطر الأولى.
2. قياس وتقييم المخاطر والتخفيف من آثارها والسيطرة عليها.
3. اتخذت لجنة إدارة المخاطر بعض الاستراتيجيات التنفيذية لتخفيض مخاطر الائتمان بنقل التمويل لشركة قابضة.
4. تصنيف وإعادة تأهيل السياسات الائتمانية الصارمة.

([1]) Ahmed ,Bilal (2011). "**Managing credit risk in Islamic banking**", *journal of Social Sciences for Articles and Publications*، July, Vol. 1, No. 1, Pakistan.

5. التنويع في محفظة التمويل.

11) دراسة: " تحديد المخاطر التشغيلية لدى البنوك الإسلامية" ([1]).

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تعرضات (الخلل) المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية، كما هدفت إلى تحليل لماذا يتميز البنك إسلامي في الجانب التنفيذي بالمقارنة مع البنك التقليدي، بالإضافة إلى التعرض لدراسة المخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ؛ وذلك بتصميم استبانة وزعت على أفراد العينة للإجابة عليها، حيث أشارت أبرز النتائج إلى أن المخاطر التشغيلية هي أعلى نسبياً و خطورة من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق بالنسبة للبنوك الإسلامية، كما أن المخاطر التشغيلية والائتمانية لدى البنوك الإسلامية أقل منها لدى البنوك التقليدية، والبعد من التعرض للمخاطر التشغيلية في البنوك الإسلامية هو أكثر تعقيداً مما عليه في البنوك التقليدية ، حيث جميع الأنشطة والمنتجات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى صغر حجم البنوك الإسلامية مقارنة بالصناعة المالية العامة ، كما أن استخدام أساليب متقدمة في حساب رأس مال المخاطر التشغيلية لا تزال غير مجدية ، إضافة إلى عدم توفر البيانات هي أيضاً واحدة من المشاكل التي تعيق المصارف الإسلامية لتنفيذ أساليب أكثر تطوراً.

([1]) Izhar ,Hylmun (2010)."**Identifying Operational Risk Exposures in Islamic Banking**", *journal Kyoto Bulletin for Islamic Studies*, 3(2), March, Durham University , North East England.

12) دراسة: " إدارة قسم الاقتصاد في البنوك الإسلامية للمخاطر والتحديات " ([1]).

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على المخاطر الخاصة والعامة المحيطة في البنوك الإسلامية الإيرانية، وتكونت عينة الدراسة من مديري البنوك الإسلامية في إيران، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على أسلوب المقابلات المنظمة ، واستخدام الاستبانة لتلبية هذا الغرض، حيث أظهرت أبرز النتائج الحاجة إلى تنظيم موحد للبنوك الإسلامية في قضايا إدارة المخاطر وفي كفاية رأس المال ، وإدارة السيولة و قضايا السيطرة من جانب الأصول في البنوك الإسلامية، كما أظهرت الحاجة إلى إدارة المخاطر في قضايا الربحية والحكم الرشيد (الحوكمة) ، والحاجة إلى اعتماد أساليب مالية جديدة بالإستفادة من مبادئ الشريعة الإسلامية.

13) دراسة: " إطار مقترح لممارسات إدارة المخاطر في عمليات البنوك الإسلامية" ([2]).

هدفت الدراسة إلى اقتراح إطار حول ممارسات إدارة المخاطر في عمليات البنوك الإسلامية في ماليزيا، وذلك من أربعة جوانب هي: مفهوم إدارة المخاطر، تحديد المخاطر، تحليل المخاطر وتقييمها، ورصد المخاطر، حيث تكونت عينة الدراسة من العاملين في المصارف الإسلامية في ماليزيا، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وجاءت أبرز النتائج بوجود علاقة إيجابية في ممارسات إدارة المخاطر لدى البنوك الإسلامية في ماليزيا،حيث اقترح الباحث نموذجاً مفاهيمياً يُسهم في سد بعض الثغرات المراد شغلها في مجال المصرفية الإسلامية.

([1]) Makiyan, Seyed Nezamuddin (2010)**."Risk Management and Challenges in Islamic Banks, Economics Dept"**., Yazd University, Iran, On Line, Available at: www.ibtra.com/pdf/journal/v4_n3_article3.pdf

([2]) Rosman, Romzie (2009)."**Risk Management Practices in Processes of Islamic Banks: A Proposed Framework**", Faculty of Business Administration, Study Introduction to the Tun Abdul Razak University. Malaysia.

14) دراسة: "تعزيز الشفافية والإبلاغ عن المخاطر في المصارف الإسلامية" ([1]).

هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من تصورات البنوك الإسلامية حول طبيعة المخاطر ، ومخاطر نهج قياس وإدارة المخاطر لدى المصارف الإسلامية مقارنة مع البنوك التقليدية، بالإضافة إلى دراسة الآثار المترتبة على الشفافية ، والكشف عن المخاطر وإدارة المخاطر الإسلامية،حيث أشارت أبرز النتائج عدم وجود فرق كبير فيما يتعلق بتصورات المبحوثين في ماليزيا والبحرين ودول أخرى بين جميع المخاطر،حيث يُنظر إلى مخاطر الائتمان على أنها من أهم المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية، كما يُنظر إلى السلم والاستصناع بأنهما أكثر خطورة من المرابحة والإجارة، كما أشارت النتائج ارتفاع نسبة التحوط لمخاطر الائتمان بالإضافة إلى إن انضباط السوق لتسهيل الرقابة المصرفية في المصارف الإسلامية ، مماثلة للبنوك التقليدية، بالإضافة إلى إن مستوى المعلومات عن المخاطر ليست كافية في المصارف الإسلامية.

15) دراسة: "تقييم الائتمان والمدخل المعياري (الموحد) لقياس مخاطر الائتمان وفقاً لبازل 11 " ([2]).

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الاعتماد على مؤسسات تصنيف الائتمان المختلفة مثل Moodys, S&P, Fitch على متطلبات رأس المال للمصارف المتوسطة والصغيرة الحجم، وتكونت عينة الدراسة من 3125 مقترضاً من خلال شركات ومصارف ومؤسسات حكومية ،

([1]) Ariffin, Noraini Mohd(2005)."**Enhancing Transparency and Risk Reporting in Islamic Banks"**, PhD thesis, School of Management, University of Surrey. in the South East of England, UK.

([2]) Patrick Van Roy (2005), "**Credit Ratings and the Standardized Approach to Credit Risk in Basel II**", European Central Bank, working Papers, Aug ,On line, Available at: www.ecb.int.

ولتحقيق أغراض الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتقارير المالية ، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود فوارق جوهرية في متطلبات رأس المال للمصارف المقرضة ؛ نتيجة التقييمات المختلفة للجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية – إلا أن هذه الفوارق لا تزيد عن 6% من متطلبات رأس المال للقروض للشركات والبنوك والحكومات، وخلصت أيضاً إلى أن تحديد متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان، والتي تُقاس بالمدخل المعياري، يقدم مزايا بسيطة لرأس المال الرقابي للمصارف التي تعتمد على مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية الخارجية، بالإضافة إلى ارتفاع متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة المطالبات على الشركات والمصارف والحكومات التي تعتمد على اتفاقية بازل II من متطلبات المصارف التي تعتمد على اتفاقية بازل1.

16. دراسة: " فوائد بازل 11 والطريق نحو تحسين الأداء المالي " ([1]).

هدفت الدراسة إلى إيضاح انعكاس تطبيق معايير الإطار الجديد المعدل لمتطلبات رأس المال في بازل 11 على الأداء المالي للمصارف، وذلك بإحداث تحسينات ذات قيمة عالية على الأداء، يجعلها قادرة على تحقيق الميزة التنافسية في الصناعة المصرفية، حيث تُحفز اتفاقية بازل 11 المصارف على تطوير نظم وعمليات إدارة المخاطر، وتبني منهجيات أكثر تقدما في تحديد وقياس المخاطر المصرفية، وخاصة قياس المخاطر الائتمانية ، واعتبرت الدراسة أن العمل وفق مقررات بازل11 يُعد استثماراً وليس مجرد تكلفة؛ وذلك للمنافع التي تجنيها المصارف عند الالتزام بمعايير الإطار الجديد ، وقد أشارت أبرز النتائج إلى إن التنوع الجيد في المحفظة الائتمانية من حيث طبيعة المقترض والقطاع الاقتصادي وآجال الاستحقاق والضمانات، وتجنب التركيز

([1]) Kofman, Jason(2004), " **The Benefits of Basel II and the Path to Improved Financial Performance**", On line, Available at: www.moodyskmv.com.

الائتماني، يساعد المصرف في تخفيض المخاطر، ويسهم في استقرار رأس مال المصرف، وفي تخفيض الحاجة لمتطلبات إضافية من رأس المال لمواجهة المخاطر المحتملة، ويُسهم في تدوير رأس المال في عمليات منح ائتمان جديدة، وتحقيق المزيد من العوائد ، وقد أثبتت النتائج بأن استخدام أدوات تخفيض مخاطر الائتمان يجعل إدارة المؤسسة تتوجه نحو الأعمال والأنشطة التي تتولد بها أفضل العوائد الاستثمارية.

17. دراسة: " **إدارة مخاطر الائتمان في قطاع الخدمات المالية** " ([1]).

هدفت الدراسة إلى إجراء استطلاعاً ميدانياً حول تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان في مؤسسات الخدمات المالية، حيث شملت الدراسة عينة من 250 شركة مالية في عدة دول" الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، آسيا، دول الشرق الأوسط"، يحقق 62 % من هذه الشركات حجم أعمال يفوق 1 بليون دولار سنوياً، وتناولت الدراسة أهم المنافع التي تتحقق من تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان، حيث أظهرت نتائج الدراسة من خلال إفادات أفراد اعينة أن تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان يسهم بدرجة عالية في تحقيق أهداف خطة الأعمال، وفي تحسين أداء المؤسسات ، بالإضافة إلى أن التخفيض من مخاطر التمويل يساعد على تحديد القيمة المثلى لمتطلبات رأس المال الاقتصادي بنسبة لا تقل عن 10 %، بحيث يُخفض من مخاطر الائتمان، ويعمل على تخفيض خسائر الأعمال بنسبة 14%، وفي الإجابة عن أهم العناصر التي تسهم في تطوير أنظمة إدارة مخاطر الائتمان في المؤسسات المالية، حيث أظهرت النتائج أن التركيز على التنويع في المحفظة الائتمانية، واستخدام منهجيات الرقابة الائتمانية والتقييم السليم للمركز المالي يُسهم في تخفيض المخاطر الائتمانية.

([1]) Software and Services, (2004)."**Credit Risk Management in the Financial Services Industry "**, On line, Available at: www.sas.com.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة مجتمعةً البحث في موضوع المخاطر التي تواجه المصارف بطرق متباينة فمنها ما هدفت إلى تسليط الضوء على مراحل إطار إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية، وهدفت أخرى إلى التعرف على مصادر الخطر في المصارف الإسلامية، كما هدفت بعض الدراسات إلى التعرف على كيفية إدارة المخاطر لدى المصارف الإسلامية، وهدفت أخرى إلى إجراء استطلاعاً ميدانياً حول تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان في مؤسسات الخدمات المالية، وركزت دراسات أخرى على تناول مخاطر الائتمان من خلال اتفاقيات بازل 11 ، وقد تبين وجود اختلاف في طبيعة عينات الدراسات السابقة، إذ اتخذت بعض الدراسات السابقة عينتها من المصارف الإسلامية ، وتكونت عينات أخرى من المصارف التجارية، كما تكونت عينات بعض الدراسات من الشركات والمؤسسات المالية، من هنا فإن هناك تباين في نتائج الدراسات السابقة، حيث أظهرت بعض الدراسات وجود مخاطر ائتمان بدرجة مرتفعة ، بينما توصلت نتائج دراسات أخرى إلى أن جميع صيغ التمويل تتعرض لمخاطر الائتمان، وجاءت نتائج دراسات أخرى بالإشارة إلى عدم امتلاك المصارف الإسلامية لآليات تخفيف المخاطر، ولعل سبب الاختلاف في النتائج يعود إلى الاختلاف في منهجية الدراسات، ويمكن أن يعود السبب إلى الاختلاف في المناطق الجغرافية التي أُجريت فيها الدراسات السابقة ، حيث أُجريت بعض الدراسات في فلسطين والأردن والسعودية والجزائر والكويت، وأمريكا ، ومن الدراسات ما طُبقت في أوروبا وماليزيا وإيران.

وفي هذا السياق فقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الآتي:

1) ركزت الدراسة الحالية على البحث في أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية في الأردن، حيث لم يتوفر ذلك في أيٍ من الدراسات السابقة ، إذ تناولت

بعض الدراسات السابقة موضوع مخاطر الائتمان، وتناولت أخرى موضوع إدارة المخاطر بشكل عام.

2) تناولت الدراسة الحالية من خلال المتغير المستقل البحث في خمس أدوات لتخفيف مخاطر الائتمان وهي: (الأدوات الخاصة في استراتيجية الاستعلام ، الأدوات الخاصة في استراتيجية الوقاية، الأدوات الخاصة في الاستراتيجية العلاجية، الأدوات الخاصة في استراتنيجية التمويل، الأدوات الخاصة في استراتيجة التنويع) ، حيث لم يتوفر ذلك مجتمعاً في أيٍ من الدراسات السابقة.

3) كما تناولت الدراسة الكشف في الفروق بين استجابات أفراد العينة تبعاً لخمسة متغيرات شخصية تمثلت في: الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة ، واسم المصرف، إذ لم يتوفر ذلك مجتمعاً في أيٍ من الدراسات السابقة.

4) يمكن القول بأن الدراسة الحالية هي من الدراسات الأولى التي تناولت أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية ، لعدم توفر دراسات تبحث في مثل هذا الموضوع بشكلٍ أساس.

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة

تناول هذا الفصل إجراءات الدراسة الميدانية، من خلال استعراض منهج الدراسة ، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، مصادر بيانات الدراسة، إجراءات الدراسة، متغيرات الدراسة أنموذجها، صدق الأداة وثباتها، والمعالجة الإحصائية المستخدمة، وذلك على النحو التالي:

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لمناسبته لأهداف الدراسة، حيث تم وصف مدى استخدام المصارف الإسلامية لأدوات تخفيف مخاطر الائتمان، وصفاً تحليلياً (كيفياً وكمياً)؛ باتباع الطرق الإحصائية من خلال الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المحاسبين والإداريين وموظفي الائتمان وموظفي المخاطر وموظفي تمويل الأفراد والشركات في المصارف الإسلامية الأردنية، وقد تم أخذ عدد أفراد مجتمع الدراسة من إحصائيات المصارف الإسلامية الأردنية لعام 2014/2013، وكان كالتالي:

الجدول (1)

عدد أفراد مجتمع الدراسة

اسم المصرف	محاسبون	موظفو المخاطر	موظفو الائتمان	موظفو تمويل الأفراد والشركات	إداريون	المجموع
العربي الإسلامي	19	18	26	69	36	168
الإسلامي الأردني	18	15	28	25	65	151
المجموع	37	33	54	94	101	319

المصدر: تم أخذ عدد أفراد المجتمع من المصارف الإسلامية في السلط خلال عام 2014م.

عينة الدراسة

تمت الإشارة إلى الطريقة التي أُخذت بها عينة الدراسة كالتالي:

ـ تم افتراض عينة تتكون من 200 موظف ؛ وذلك وفقاً للأساليب والخطوات الإحصائية في اختيار العينات الاحتمالية (النعيمي، 2008).

حيث يوضح الجدول رقم (2) عدد أفراد عينة الدراسة كالآتي:

الجدول (2)

عدد أفراد عينة الدراسة

المسمى الوظيفي	مجتمع الدراسة	وزن الطبقة	مفردات عينة الدراسة
محاسبون	37	0.115	23
موظفو المخاطر	33	0.105	21
موظفو الائتمان	54	0.169	34
موظفو تمويل الأفراد والشركات	94	0.294	60
إداريون	101	0.316	62
المجموع	319		200

المصدر: إعداد الباحثة، 2014م

يلاحظ من خلال الجدول (2) ، أنه يمثل عدد أفراد عينة الدراسة ، والبالغ 200 فرداً، ونظراً لتباين الوظائف بين أفراد مجتمع الدراسة، فقد تم أخذ عدد أفراد العينة من كل طبقة حسب

وزن الطبقة في مجتمع الدراسة ، حيث بلغ عدد الموظفين في طبقة المحاسب (23) ،وبلغ عدد الموظفين في طبقة موظفي المخاطر (21)، وبلغ عدد الموظفين في طبقة موظفي الائتمان (34)، وهكذا كما هو موضح في الجدول (2).

تم تحديد وزن كل طبقة من مجموع مفردات المجتمع بقسمة حجم الطبقة على مجموع مفردات المجتمع ككل ، فمثلاً: يكون وزن طبقة المحاسب كالتالي: 37÷ 319 = 0.115 .

تم تحديد العدد من مفردات كل طبقة والذي سوف يدخل في عينة الدراسة ، بضرب وزن الطبقة في حجم العينة المفترضة مسبقاً: (200)، 0.115 × 200 = 23، بمعنى أن الباحثة سوف تختار 23 محاسباً، ومن ثم تم اختيار كل طبقة بطريقة الاختيار مع الإحلال، وبنفس الطريقة تبين أن عينة موظفو المخاطر قد بلغت 21 فرداً ، وبلغت عينة موظفو الائتمان 34 فرداً، وبلغت عينة موظفو تمويل الأفراد والشركات 60 فرداً ، وبلغت عينة الإداريين 62 فرداً.

بهذا تم توزيع 200 استبانة عبر زيارات ميدانية لأفراد عينة الدراسة، وبعد فحص الاستبانات تبين أن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (197) استبانة، حيث توضح الجداول، توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية: الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، اسم المصرف ، وذلك على النحو التالي:

الجدول (3)

وصف أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	163	82.74
	أنثى	34	17.26
	المجموع	197	100.00

المصدر : إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تبين من الجدول (3) أن 82.74 % من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، وما نسبته 17.26 % هم من الإناث ، وبذلك فقد حاز الذكور على النسبة الأكبر مقارنة بنسبة الإناث، وقد يُعزى السبب إلى وجود مهام ميدانية لدى المصارف الإسلامية مثل : إجراء الزيارات الميدانية للعميل ؛ الأمر الذي يستلزم وجود الموظف خارج مبنى المصرف لفترة زمنية طويلة؛ للوقوف على وضعه المالي قبل منحه التمويل، ويستلزم أيضاً حاجة المصارف الإسلامية للذكور أكثر من حاجتها للإناث، من هنا جاءت النتيجة بحيازة فئة الذكور على النسبة المئوية الأكبر.

الجدول (4)

وصف أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	13	6.60
	بكالوريوس	124	62.94
	دراسات عليا	60	30.46
	المجموع	197	100.00

المصدر : إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

أظهرت نتائج الجدول (4) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، حيازة حملة البكالوريوس على النسبة الأكبر مقارنة بحملة الشهادات الأخرى والبالغة (62.94%)، يلي ذلك حملة شهادات الدراسات العليا، الذين حازوا على نسبة (30.46%)،ولعل السبب يعود في حيازة حملة البكالوريوس على النسبة الأكبر إلى أنظمة التوظيف المتبعة في الأردن، والتي تعطي الأولوية لحملة البكالوريوس في التعيين ، بالإضافة إلى أهمية هذه الفئة وقدرتها على القيام باعمال المصارف الإسلامية، إذ يعد مؤهل البكالوريوس مؤهلاً كافياً للتعامل مع خدمات ومهام المصارف الإسلامية.

الجدول (5)

وصف أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص العلمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
التخصص	محاسبة	63	31.98
	إدارة أعمال	84	42.64
	اقتصاد	30	15.23
	أخرى	20	10.15
	المجموع	197	100.00

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

أظهرت نتائج الجدول (5) تبعاً لمتغير التخصص، حيازة من كان تخصصه إدارة أعمال على النسبة الأكبر (42.64%) مقارنة بنسب ذوي التخصصات الأخرى، وقد يُعزى ذلك إلى قدرة تلك الفئة على القيام بالمهام المحاسبية والائتمانية، وما إلى ذلك ؛ لشمولية هذا التخصص عليها، ويليه تخصص المحاسبة ، حيث حاز على نسبة (31.98%) ، ولعل السبب يعود إلى ارتباط تخصص المحاسبة بإدارة الأعمال، في حين حاز كل من حملة تخصص الاقتصاد

والتخصصات الأخرى على نسبة (15.23%) و(10.15%) على التوالي، وهي نسب متدنية مقارنة بالنسب الأخرى.

الجدول (6)

وصف أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	37	18.78
	من 5إلى أقل من 10 سنوات	90	45.69
	من 10إلى أقل من 15 سنوات	15	7.61
	أكثر من 15 سنة	55	27.92
	المجموع	197	100.00

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

أظهرت نتائج الجدول (6) تبعاً لمتغير سنوات الخبرة ، حيازة من لهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات خبرة في العمل لدى المصارف الإسلامية على نسبة (45.69%) ، وهي النسبة الأكبر مقارنة بمن لهم سنوات خبرة أخرى، ويمكن القول أن من له من 5 إلى أقل من 10 سنوات خبرة في العمل لدى المصارف الإسلامية، تعد كافية لقيام أصحابها بمهامهم وأعمالهم على أكمل وجه، وبالنسبة لمن له سنوات خبرة قليلة، أقل من 5 سنوات، فقد حازوا على نسبة بلغت (18.78%)، ولعل السبب يعود إلى أن هؤلاء هم من الموظفين الجدد، أما أفراد العينة الذين لهم من (10 إلى 15) سنة خبرة، والذين لهم أكثر من 15 سنة خبرة، فقد حازوا على نسبة (7.61%) و(27.92%) على التوالي ، وهي النسبة الأقل مقارنة بمن لهم من 5 إلى أقل من 10 سنوات خبرة، وقد يُعزى السبب إلى إن عدد الذين أجابوا عن فقرات أداة الدراسة من هذه الفئة كان قليلاً.

الجدول (7)

وصف أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير اسم المصرف

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
اسم المصرف	البنك الإسلامي الأردني	105	53.30
	البنك العربي الإسلامي الدولي	92	46.70
	المجموع	197	100.00

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

أظهرت نتائج الجدول (7) تبعاً لمتغيراسم الصرف، حيازة البنك الإسلامي الأردني على نسبة (53.30%)، وهي النسبة الأكبر مقارنة بنسبة البنك العربي الإسلامي الدولي التي بلغت (46.70%)، ويمكن أن يعود السبب إلى أقدمية البنك الإسلامي الأردني، حيث تم تأسيسه كمصرف إسلامي في 1978/11/28 وطبقاً لأحكام قانون البنك الاسلامي الأردني المؤقت رقم (13) لسنة 1978، أما البنك العربي الإسلامي الدولي فقد تم تأسيسه بعد 20 عام من تأسيس البنك الإسلامي الأردني تقريباً ، حيث مارس أعماله المصرفية وفقاً للشريعة الإسلامية في 1998/2/9.

مصادر بيانات الدراسة:

. المصادر الثانوية: تم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بأدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الاردنية ، من خلال الاطلاع على أدبيات مخاطر الائتمان، المتمثلة بالكتب والدوريات والمؤتمرات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة الإنترنت للحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.

. المصادر الأولية: تكونت مصادر الدراسة الأولية من استبانة وعنوانها مستوى استخدام أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية، حيث تكونت من فقرات وفق خمسة

مجالات هي: (الاستعلام، الوقاية، العلاجية ، التمويل ، التنويع) والتي تعكس تقييم أفراد عينة الدراسة لمستوى استخدام أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية .

إجراءات الدراسة:

بعد أن تم تحديد مجتمع الدراسة، تم بناء وتطوير أداة الدراسة كالآتي :

1) اختيرت عينة الدراسة وفقاً لإجراءات العينة العشوائية الطبقية.

2) تم توزيع أدوات الدراسة على أفراد عينة الدراسة، والبالغ عددهم (200) فرداً، حيث طلب من أفراد العينة وضع إشارة (√) أمام كل فقرة تعبر عن تقديرات أفراد عينة الدراسة في مستوى استخدام أدوات تخفيض مخاطر الائتمان لدى المصارف الإسلامية الأردنية .

3) لأغراض التحليل تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وتضمنت الأجزاء التالية:

أ- الجزء الخاص بالمتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة من خلال (5) متغيرات وهي (الجنس، المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، سنوات الخبرة، اسم المصرف)؛ لغرض وصف عينة الدراسة وإجراء بعض المقارنات لاستجابة أفراد العينة على المتغيرات موضوع الدراسة في ضوء المتغيرات الشخصية .

ب- تضمن مقياس أدوات مخاطر الائتمان خمسة مجالات رئيسة ، وهي (استراتيجية الاستعلام، استراتيجية الوقاية، الاستراتيجية العلاجية، استراتيجية التمويل، استراتيجية التنويع) و (45) فقرة لقياسها ، مقسمة على النحو الآتي :

أدوات تخفيض المخاطر	استراتيجية الاستعلام	استراتيجية الوقاية	الاستراتيجية العلاجية	استراتيجية التمويل	استراتيجية التنويع
عدد الفقرات	8	8	9	10	10

4) من أجل تفسير النتائج والتعرف على مستوى استخدام أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية ، تم تصميم الاستبانة وفقاً لسلم (ليكرت) الخماسي ، وأعطي وزناً للاستجابات كالتالي: موافق بشدة وتمثلها رقمياً مستوى (5)، وموافق وتمثلها رقمياً مستوى (4)، ومحايد وتمثلها رقمياً مستوى (3)، وغير موافق وتمثلها رقمياً مستوى (2)، وغير موافق بشدة وتمثلها رقمياً مستوى (1)، وذلك على النحو الآتي :

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن الاعتباري	5	4	3	2	1

5) تم إدخال البيانات إلى الحاسوب، وتحليلها حسب الطرق الإحصائية المناسبة للدراسة الحالية.

6) كما تم تصنيف مستوى استخدام أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية إلى مرتفع، متوسط، منخفض، فكانت المستويات الثلاثة على النحو التالي:

(الحد الأعلى للمقياس – الحد الأدنى للمقياس) ÷ عدد الفئات = (5 – 1)÷ 3 = 1.33 طول الفئة. وكانت الفئات كالتالي:

من 1 . 2.33 يكون المستوى منخفضاً.

من 2.34 . 3.67 يكون المستوى متوسطاً.

من 3.68 . 5 يكون المستوى مرتفعاً.

متغيرات الدراسة:

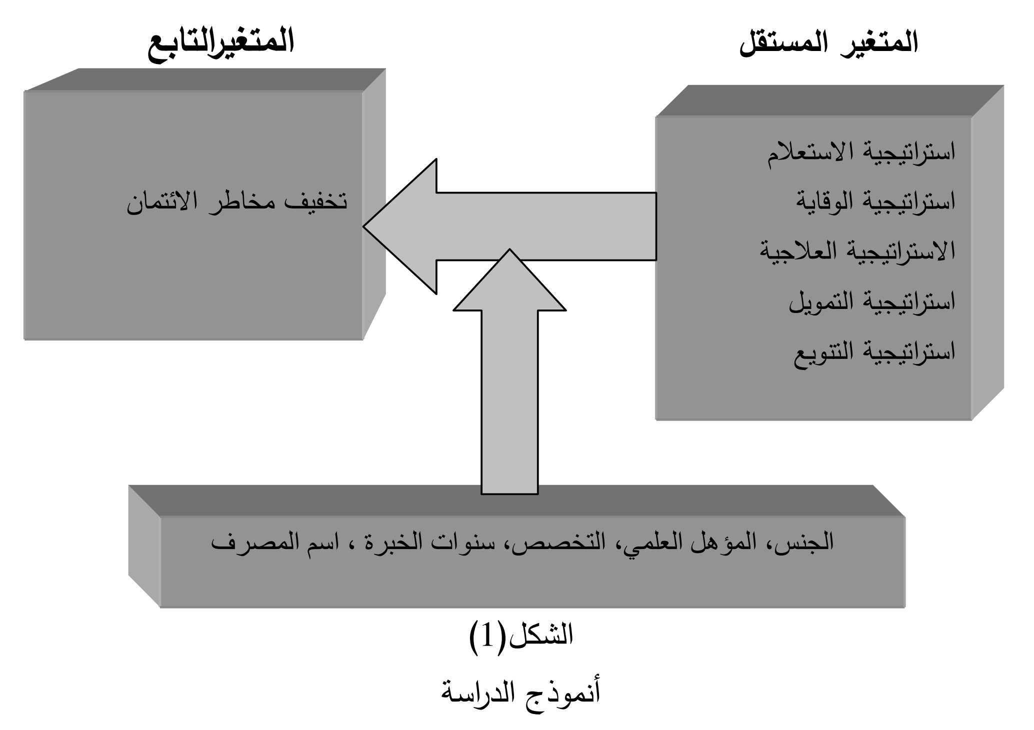
تكونت الدراسة الحالية من المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: أدوات تخفيض مخاطر الائتمان بمجالاتها الخمسة: (استراتيجية الاستعلام، استراتيجية الوقاية، الاستراتيجية العلاجية، استراتيجية التمويل، استراتيجية التنويع).

المتغير التابع : تخفيف مخاطر الائتمان

المتغيرات الوسيطة: الجنس، المؤهل العلمي، التخصص ، سنوات الخبرة، اسم المصرف.

أنموذج الدراسة



الشكل(1)
أنموذج الدراسة

المصدر: إعداد الباحثة، 2014م

يلاحظ من الشكل رقم (1) أنه يمثل أنموذج الدراسة، حيث أنه يتكون من المتغير المستقل بأبعاده (الاستعلام، الوقاية، العلاجية، التمويل، والتنويع)، ويتبين من خلال الشكل بأن السهمين يشيران إلى أن التأثير قادم من المتغير المستقل (أدوات تخفيض مخاطر الائتمان) بمساعدة المتغيرات الشخصية إلى المتغير التابع (تخفيف مخاطر الائتمان)، بمعنى أن أفراد العينة

بخصائصها وسماتها كافة، بالإضافة إلى استخدامها لأبعاد المتغير المستقل تستطيع التأثير على المتغير التابع سواء أكان بارتفاع مدى تخفيض مخاطر الائتمان أم بتدني المدى .

صدق الأداة

تم التأكد من صدق الأداة بالطرق التالية:

تم عرض الأداة على محكمين من ذوي الاختصاص، وذلك لإبداء الرأي في كل مجال من المجالات التي وضعت الأداة لقياسها، وإبداء الرأي في فقرات كل مجال، من حيث ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة، ووضوحها، وسلامة الصياغة اللغوية، وبعد دراسة آراء المحكمين و ملحوظاتهم تبين الآتي:

ـ إجماع المحكمين على صدق المجالات من حيث ملاءمتها لمجالات الدراسة و سلامة صياغتها اللغوية ووضوحها.

ـ إيراد بعض الملحوظات حول بعض الفقرات بإعادة الصياغة، الإضافة، أو الحذف بسبب التكرار .

. تم قبول بعض الفقرات كما كانت في صورتها الأولية ، وتم تعديل بعض الفقرات الأخرى وفق آراء وملحوظات الخبراء المحكمين على النحو الآتي:

. في ضوء ذلك ، تم إعادة صياغة الفقرات: (1، 2، 3، 4، 6، 7،) من استراتيجية الاستعلام و (3، 6، 8، 9) من استراتيجية الوقاية و (1، 3، 4، 6، 8، 9، 10) من الاستراتيجية العلاجية و (1، 5، 7) من استراتيجية التنويع و الفقرة (5) من استراتيجية التمويل، كما تم حذف الفقرة (5) بسبب التكرار من استراتيجية الاستعلام، وتم حذف الفقرتين (1، 4) لعدم وضوح المعنى من استراتيجية الوقاية، وحذف الفقرة (5) لعدم وضوح المعنى من الاستراتيجية العلاجية، وهكذا فقد بلغت عدد الفقرات الخاصة بمجالات المتغير المستقل (أدوات تخفيف

مخاطر الائتمان) مجتمعةً 45 فقرة بصورتها النهائية، بعد أن كانت 49 فقرة بصورتها الأولية ؛ وذلك كما هو موضح في الملحقيْن (1) و (3).

ثبات الأداة

للتأكد من ثبات الأداة ، تم استخدام معامل الاتساق كرونباخ ألفا (Cornbach Alpha)،لمعرفة مدى اتساق فقرات الدراسة، وثباتها كما هو موضح من خلال الجدول الآتي:

الجدول (8)

نتائج ثبات استخدام أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية (مقياس كرونباخ ألفا)

أدوات تخفيف مخاطر الائتمان	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
استراتيجيه الاستعلام	8	0.81
استراتيجيه الوقاية	8	0.81
الإستراتيجية العلاجية	9	0.72
استراتيجيه التمويل	10	0.80
استراتيجيه التنويع	10	0.76
الكلي	45	0.90

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يبين الجدول (8) إن مجالات الدراسة تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية حيث بلغت للاداة ككل (0.90)، وتراوحت قيم الثبات ما بين (0.76) لاستراتيجيه التنويع و(0.81) لاستراتيجيه الاستعلام وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض مثل هذه الدراسة، إذ تشير إلى قيم ثبات مناسبة.

المعالجة الإحصائية المستخدمة

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ، تم اللجوء الى الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS – Statistical package for social sciences– ومن خلاله تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

1) التكرار والنسب المئوية لوصف المتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

2) معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم .

3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية لكل فقرة من أبعاد الدراسة.

4) اختبار t لعينتين مستقلتين لاختبار الفروق تبعا للجنس واسم المصرف .

5) تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA ؛ لبيان الفروق في مدى استخدام أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً للمؤهل العلمي والتخصص وسنوات الخبرة.

6) اختبار شافيه للمقارنات البعدية؛ لتحديد مصادر الفروق في مستوى استخدام أدوات تخفيف مخاطر الائتمان لدى المصارف الإسلامية في الأردن تبعاً للمؤهل العلمي والتخصص وسنوات الخبرة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

تناولت الدراسة في هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي لاستجابة أفراد عينة الدراسة عن المتغيرات التي اعتمدت فيها باستعراض المؤشرات الإحصائية الأولية لإجاباتهم من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لكل متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة والدلالات الإحصائية الخاصة بكل منها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً:النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

السؤال الأول: ما مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية ؟

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لمدى استخدام مخففات المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية، والجدول (9) يبين ذلك.

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى استخدام مخففات مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المدى	الرتبة
1	استراتيجية الاستعلام	4.34	0.53	86.80	مرتفع	1
2	استراتيجية الوقاية	4.33	0.42	86.60	مرتفع	2
3	الاستراتيجية العلاجية	4.14	0.45	82.80	مرتفع	3
5	استراتيجية التنويع	4.13	0.46	82.60	مرتفع	4
4	استراتيجية التمويل	3.93	0.62	78.60	مرتفع	5
	الكلي	4.18	0.36	83.60	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (9) أن مدى استخدام مخففات مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية كان مرتفعاً ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.18) بأهمية نسبية (83.60) ، وجاء مدى استخدام المجالات مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(4.34 – 3.93)، وجاء في الرتبة الأولى استراتيجية الاستعلام بمتوسط حسابي(4.34) وأهمية نسبية (86.80) ، وجاء في الرتبة الثانية مجال استراتيجية الوقاية بمتوسط حسابي(4.33) وأهمية نسبية (86.60) ، وفي المرتبة قبل الأخيرة جاء مجال استراتيجية التنويع بمتوسط حسابي (4.13) وأهمية نسبية (82.60) ، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال استراتيجية التمويل بمتوسط حسابي (3.93) وأهمية نسبية (78.60) وقد تم تحليل استخدام مخففات مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية وفقاً لمجالاتها وذلك على النحو التالي:

أ. ما مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية الاستعلام ؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية الاستعلام ، والجدول (10) يبين ذلك.

الجدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية الاستعلام مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المدى	الرتبة
2	يقوم المصرف بالوقوف على الوضع المالي للعميل لدى تقييمه طلب التمويل؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.64	0.66	92.80	مرتفع	1
1	يقوم المصرف بالاستعلام عن الوضع المالي للعميل من خلال الرجوع إلى أنشطته السابقة؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.62	0.54	92.40	مرتفع	2
5	يجري المصرف زيارة ميدانية للعميل ؛ للوقوف على وضعه المالي قبل منحه التمويل ؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.39	0.62	87.80	مرتفع	3
3	يُجري المصرف مقابلة شخصية تكشف جانباً عن سمعة العميل المالية قبل منحه التمويل؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.35	0.74	87.00	مرتفع	4
8	يستعلم المصرف عن القيمة المستقبلية للضمان بكل الوسائل الممكنة، للتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.25	0.79	85.00	مرتفع	5
6	يُتابع المصرف وضع العميل الائتماني طيلة فترة استخدام العميل للتمويل؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.22	0.84	84.40	مرتفع	6
7	يقوم المصرف بتقييم الضمانات المقدمة من العميل بكل الوسائل الممكنة ؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.18	0.71	83.60	مرتفع	7
4	يقوم المصرف بالاستعلام عن التزامات العميل الائتمانية من خلال البنك المركزي الأردني قبل منحه التمويل؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.09	1.37	81.80	مرتفع	8
	استراتيجية الاستعلام	4.34	0.53	86.80	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (10) أن مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية الاستعلام كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.34) بأهمية نسبية(86.80) ، وجاء مدى فقرات المجال مرتفعاً ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.64– 4.09) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (2) وهي " يقوم المصرف بالوقوف على الوضع المالي للعميل لدى تقييمه طلب التمويل؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان" بمتوسط حسابي (4.64) وأهمية نسبية (92.80) ، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة (1) " يقوم المصرف بالاستعلام عن الوضع المالي للعميل من خلال الرجوع إلى أنشطته السابقة؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان" بمتوسط حسابي (4.62) وأهمية نسبية (92.40) ، وفي الرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرة (7) " يقوم المصرف بتقييم الضمانات المقدمة من العميل بكل الوسائل الممكنة ؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان" بمتوسط حسابي (4.18) وأهمية نسبية (83.60) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (4) " يقوم المصرف بالاستعلام عن التزامات العميل الائتمانية من خلال البنك المركزي الأردني قبل منحه التمويل؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان" بمتوسط حسابي (4.09) وأهمية نسبية (81.80).

ب. ما مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية الوقاية ؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية الوقاية، والجدول (11) يبين ذلك.

الجدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية الوقاية، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المدى	الرتبة
1	يحتفظ المصرف برأس مال كافٍ للوقاية من مخاطر الائتمان.	4.61	0.49	92.20	مرتفع	1
8	يُحدد المصرف مستوى المخاطر المقبولة للأطراف المتعامل معها ؛ للتأكد من أن المعدل المتوقع للعائد على العمليات يتناسب مع مخاطرها ، ولتجنب مخاطر الائتمان المفرطة على مستوى كل عملية أو على مستوى المحفظة ككل.	4.51	0.67	90.20	مرتفع	2
6	يُراجع المصرف إجراءات الضمان بصورة مستمرة للوقاية من مخاطر الائتمان.	4.4	0.59	88.00	مرتفع	3
3	يعتمد المصرف على ضمانات المتعاملين ؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.36	0.75	87.20	مرتفع	4
2	يرصد المصرف أية أحداث ذات علاقة بالعميل قد تؤثر سلباً على وضعه المالي؛ للوقاية من مخاطر الائتمان.	4.28	0.64	85.60	مرتفع	5
5	يُقيّم المصرف مخاطر الائتمان بشكلٍ مستقل لكل أداة من أدوات التمويل، نظراً للخصائص التي تميز كل أداة، كالطبيعة غير الملزمة .	4.27	0.72	85.40	مرتفع	6
4	يُراجع المصرف الضمانات التي بحوزته بصورةٍ دورية ؛ لتقييم قيمتها المالية باستمرار.	4.23	0.53	84.60	مرتفع	7
7	يُراجع المصرف إجراءات الكفالة بصورة مستمرة للوقاية من مخاطر الائتمان.	3.94	0.68	78.80	مرتفع	8
	استراتيجية الوقاية	4.33	0.42	86.60	مرتفع	

المصدر : إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (11) أن مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية الوقاية، كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.33) بأهمية نسبية(86.60) ، وجاء مدى استخدام فقرات المجال مرتفعاً ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.61- 3.94) ،

وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (1) وهي: " يحتفظ المصرف برأس مال كافٍ للوقاية من مخاطر الائتمان" بمتوسط حسابي (4.61) وأهمية نسبية (92.20) ، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة (8) " يُحدد المصرف مستوى المخاطر المقبولة للأطراف المتعامل معها ؛ للتأكد من أن المعدل المتوقع للعائد على العمليات يتناسب مع مخاطرها ، ولتجنب مخاطر الائتمان المفرطة على مستوى كل عملية أو على مستوى المحفظة ككل" بمتوسط حسابي (4.51) وأهمية نسبية (90.20) ، وفي الرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرة (4) " يُراجع المصرف الضمانات التي بحوزته بصورةٍ دورية ؛ لتقييم قيمتها المالية باستمرار" بمتوسط حسابي (4.23) وأهمية نسبية (84.60) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (7) " يُراجع المصرف إجراءات الكفالة بصورة مستمرة للوقاية من مخاطر الائتمان" بمتوسط حسابي (3.94) وأهمية نسبية (78.80).

ج. ما مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية للاستراتيجية العلاجية ؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية للاستراتيجية العلاجية ، والجدول (12) يبين ذلك.

الجدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية للاستراتيجية العلاجية ، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المدى	الرتبة
1	يعتمد المصرف إجراءات علاجية مبكرة في حالة تعرض الطرف الآخر لمشاكل مالية قد تُؤدي إلى عجزه عن السداد؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.77	0.42	95.40	مرتفع	1
8	يلتزم المصرف بمعايير الرقابة المصرفية كالإلتزام بالحد الأدنى لكفاية رأس المال ؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.44	0.69	88.80	مرتفع	2
2	يتفاوض المصرف مع الطرف الآخر (العاجز عن السداد) بشكلٍ مستمر من خلال الاتصالات المتكررة معه ؛ كمحاولة علاجية للتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.43	0.50	88.60	مرتفع	3
9	يُوفر المصرف إطار عمل لتخفيف مخاطر الائتمان يشمل (تحديد ، قياس ، ومراقبة مخاطر الائتمان) .	4.40	0.68	88.00	مرتفع	4
3	يُجري المصرف الترتيبات اللازمة لإعادة جدولة الدين بدون فائدة.	4.21	0.75	84.20	مرتفع	5
7	يحتفظ المصرف بمخصصات كافية ؛ كمحاولة علاجية للتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.20	0.89	84.00	مرتفع	6
4	يلجأ المصرف للإجراءات القانونية ، كإجراء حجز تحفظي على ممتلكات العميل المتخلف عن السداد.	4.04	0.75	80.80	مرتفع	7
6	يفرض المصرف غرامات مالية تصرف في أوجه البر، لتحقيق عملية الردع والإقلاع عن المماطلة في السداد .	3.42	1.06	68.40	متوسط	8
5	يقوم المصرف بإعادة شراء سلعة باعها بثمن أقل، في حال حدوث مماطلة من العميل؛ ليبيعها لطرف ثالث أو ليؤجرها؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.	3.39	1.18	67.80	متوسط	9
	الاستراتيجية العلاجية	4.14	0.45	82.80	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (12) أن مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية للاستراتيجية العلاجية ، كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.14) بأهمية نسبية(82.80) ، وجاء مدى استخدام معظم فقرات المجال مرتفعاً ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.77– 3.39) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (1) وهي: " يعتمد المصرف إجراءات علاجية مبكرة في حالة تعرض الطرف الآخر لمشاكل مالية قد تُؤدي إلى عجزه عن السداد؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان" بمتوسط حسابي (4.77) وأهمية نسبية (95.40) ، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة (8) " يلتزم المصرف بمعايير الرقابة المصرفية كالإلتزام بالحد الأدنى لكفاية رأس المال ؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان " بمتوسط حسابي (4.44) وأهمية نسبية (88.80) ، وفي الرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرة (6) " يفرض المصرف غرامات مالية تصرف في أوجه البر ، لتحقيق عملية الردع والإقلاع عن المماطلة في السداد "بمتوسط حسابي (3.42) وأهمية نسبية (68.40) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (5) " يقوم المصرف بإعادة شراء سلعة باعها بثمن أقل، في حال حدوث مماطلة من العميل؛ ليبيعها لطرف ثالث أو ليؤجرها؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان" بمتوسط حسابي (3.39) وأهمية نسبية (67.80).

د. ما مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية التمويل ؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية التمويل ، والجدول (13) يبين ذلك.

الجدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية التمويل ، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المدى	الرتبة
1	يلتزم المصرف بالقواعد والأنظمة الرسمية التي تسري على الأنشطة التمويلية، كعقود عمليات التمويل.	4.67	0.79	93.40	مرتفع	1
2	يعمل المصرف على توثيق الدين بالرهن، كرهن العقارات، المنقولات؛ لتخفيف مخاطر الائتمان.	4.41	0.59	88.20	مرتفع	2
7	يقتطع المصرف جزءاً من الأرباح السنوية لاحتياطي مخاطر الاستثمار واستخدامه مستقبلاً ؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.41	0.71	88.20	مرتفع	3
3	يتعامل المصرف بأسلوب الضمانات العينية ، لضمان تخفيف مخاطر الائتمان.	4.37	1.05	87.40	مرتفع	4
4	يحتفظ المصرف بوثائق الملكية، كالسيارات؛ لإمكانية استرداده للأصل المباع في حالة المماطلة في السداد.	4.12	1.04	82.40	مرتفع	5
9	يعتمد المصرف على المقايضة لتخفيض مخاطر الائتمان كشراء سلعة مطلوبة حالاً مقابل ديون له على جهةٍ ما.	3.71	1.23	74.20	مرتفع	6
8	يلجأ المصرف إلى التعامل مع عقود الخطوتيْن مثل(السلم الموازي، الاستنصاع الموازي) كبدائل للتخفيف من المخاطر .	3.66	1.07	73.20	متوسط	7
5	يرفع المصرف نسبة الربح في الثمن الآجل في حالة عدم وجود وسيلة تمكنه من فرض غرامة تعويضية على العميل المماطل.	3.54	1.15	70.80	متوسط	8
10	يعفي المصرف عميله من غرامات التأخير مقابل قبول العميل لثمن مرتفع في عمليات مرابحة أخرى، لتعويض المصرف فرص الربح، مما يُسهم في تخفيف مخاطر الائتمان .	3.38	1.23	67.60	متوسط	9
6	يُدخل المصرف غرامة تعويضية ضمن سعر البيع المتفق عليه بالعقد مع الوعد بالحسم في حالة السداد في الوقت المحدد.	3.08	1.16	61.60	متوسط	10
	استراتيجية التمويل	3.93	0.62	78.60	مرتفع	

المصدر : إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (13) أن مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية التمويل ، كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.93) بأهمية نسبية(78.60) ، وجاء مدى

استخدام معظم فقرات المجال مرتفعاً ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.67– 3.08)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (1) وهي: " يلتزم المصرف بالقواعد والأنظمة الرسمية التي تسري على الأنشطة التمويلية، كعقود عمليات التمويل" بمتوسط حسابي (4.67) وأهمية نسبية (93.40) وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة (2) " يعمل المصرف على توثيق الدين بالرهن، كرهن العقارات، المنقولات؛ لتخفيف مخاطر الائتمان " بمتوسط حسابي (4.41) وأهمية نسبية (88.20) ، وفي الرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرة (10) " يعفي المصرف عميله من غرامات التأخير مقابل قبول العميل لثمن مرتفع في عمليات مرابحة أخرى، لتعويض المصرف فرص الربح، مما يُسهم في تخفيف مخاطر الائتمان "بمتوسط حسابي (3.38) وأهمية نسبية (67.60) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (6) " يُدخل المصرف غرامة تعويضية ضمن سعر البيع المتفق عليه بالعقد مع الوعد بالحسم في حالة السداد في الوقت المحدد" بمتوسط حسابي (3.08) وأهمية نسبية (61.60).

هـ ما مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية التنويع ؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية التنويع ، والجدول (14) يبين ذلك.

الجدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية التنويع ، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المدى	الرتبة
1	يُفضل المصرف التنويع بتوسيع نطاق طبيعة القطاع الاقتصادي الذي يتعامل معه؛ لتعظيم العائد والتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.8	0.46	96.00	مرتفع	1
3	يُفضل المصرف التنويع من خلال تواجده في مناطق جغرافية متعددة.	4.53	0.85	90.60	مرتفع	2
2	يُفضل المصرف التنويع من خلال التنويع في طبيعة العملاء؛ لتعظيم العائد والتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.24	0.64	84.80	مرتفع	3
5	يُفضل المصرف التنويع من خلال إسهامه في التصكيك واستثمارة في الصكوك المتوفرة للتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.22	0.92	84.40	مرتفع	4
6	يستند المصرف على عوامل الخطر عند تنويع المحفظة الائتمانية.	4.22	0.67	84.40	مرتفع	4
7	يُفضل المصرف التنويع في استخدام إشارات الإنذار المبكر للحسابات الضعيفة التي قد تواجه مشاكل ائتمانية.	4.08	0.65	81.60	مرتفع	6
8	يعتمد المصرف على خبراء لديهم القدرة على قياس المخاطر بشكل دقيق؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.	4.04	0.64	80.80	مرتفع	7
4	يُفضل المصرف تنويع أنشطته من خلال إنشاء شركات تابعة له،للإسهام بفعالية في تخفيف مخاطر الائتمان.	3.79	0.88	75.80	مرتفع	8
9	يُفضل المصرف التنويع من خلال استخدامه لصندوق التكافل الائتماني في جمع أموال الزكاة المتعددة داخل الصندوق ؛ للحد من مخاطر الائتمان.	3.77	1.07	75.40	مرتفع	9
10	يستخدم المصرف الفائض من صندوق التكافل الائتماني لتسديد الديون المتعثرة ؛ للحد من المخاطر.	3.66	1.18	73.20	متوسط	10
	استراتيجية التنويع	4.13	0.46	82.60	مرتفع	

المصدر : إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (14) أن مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لاستراتيجية التنويع كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.13) بأهمية نسبية (82.60)، وجاء مدى استخدام فقرات المجال مرتفعاً ، باستثناء فقرة واحدة ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.80– 3.66) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (1) وهي:" يُفضل المصرف التنويع بتوسيع نطاق طبيعة القطاع الاقتصادي الذي يتعامل معه؛ لتعظيم العائد والتخفيف من مخاطر الائتمان " بمتوسط حسابي (4.80) وأهمية نسبية (96.0) وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة (3) " يُفضل المصرف التنويع من خلال تواجده في مناطق جغرافية متعددة" بمتوسط حسابي (4.53) وأهمية نسبية (90.60) ، وفي الرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرة (9) " يُفضل المصرف التنويع من خلال استخدامه لصندوق التكافل الائتماني في جمع أموال الزكاة المتعددة داخل الصندوق ؛ للحد من مخاطر الائتمان" بمتوسط حسابي (3.77) وأهمية نسبية (75.40) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (10) " يستخدم المصرف الفائض من صندوق التكافل الائتماني لتسديد الديون المتعثرة ؛ للحد من المخاطر" بمتوسط حسابي (3.66) وأهمية نسبية (73.20).

ثانياً: النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة:

نتائج تحليل السؤال الثاني واختبار الفرضية الرئيسة الأولى التي نصت على : الفرضية الرئيسة الأولى (HO1): لا يُؤدي استخدام مخففات المخاطر الائتمانية، إلى تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (3) ويبين الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

الجدول (15)

نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة التي تتعلق باستخدام مخففات المخاطر الائتمانية

الاستراتيجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
تخفيض مخاطر الائتمان	3.48	0.30	22.28	196	0.000	رفض

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير قيمة ت المحسوبة والبالغة (22.28) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول استخدام مخففات المخاطر الائتمانية والبالغ (3.48) وبين القيمة المرجعية (3)؛ وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) كان أقل من 0.05 بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح متوسط استراتيجيات تخفيف المخاطر والتي بينت قيمة المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة بأنه الأكبر.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية، الأمر الذي يدعم قبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى إن عملية استخدام مخففات المخاطر الائتمانية تُؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

أ. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى التي نصت على : لا يُؤدي استخدام استراتيجية الاستعلام، إلى تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (3) ويبين الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية.

الجدول (16)

نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة التي تتعلق باستخدام استراتيجية الاستعلام

الاستراتيجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
الاستعلام	4.34	0.53	35.43	196	0.000	رفض

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير قيمة ت المحسوبة والبالغة (35.43) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول استراتيجية الاستعلام والبالغ (4.34) وبين القيمة المرجعية (3) وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) كان أقل من 0.05 بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح متوسط استراتيجية الاستعلام التي حازت على المتوسط الحسابي الأكبر، وفق تقديرات أفراد عينة الدراسة .

وبهذه النتيجة تم رفض فرضية الدراسة الصفرية، والتي تشير إلى إن استخدام استراتيجية الاستعلام لا يؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية ، الأمر الذي يدعم قبول الفرضية البديلة، والتي تُشير إلى إن استخدام استراتيجية الاستعلام يُؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

ب. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية التي نصت على : لا يُؤدي استخدام استراتيجية الوقاية، إلى تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (3) ويبين الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

الجدول (17)

نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة التي تتعلق باستخدام استراتيجية الوقاية

الاستراتيجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
الوقاية	4.33	0.42	44.25	196	0.000	رفض

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير قيمة ت المحسوبة والبالغة (44.25) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول استخدام استراتيجية الوقاية والبالغ (4.33) وبين القيمة المرجعية (3)؛ وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) كان أقل من 0.05 بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح متوسط استراتيجية الوقاية التي حازت على المتوسط الحسابي الأكبر وفق تقديرات أفراد عينة الدراسة.

وبهذه النتيجة تم رفض فرضية الدراسة الصفرية، والتي تشير إلى إن استخدام استراتيجية الوقاية لا يؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية، الأمر الذي يدعم قبول الفرضية البديلة، والتي تُشير إلى إن استخدام استراتيجية الوقاية يُؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

ج. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي نصت على : لا يُؤدي استخدام الاستراتيجية العلاجية، إلى تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (3) ويبين الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

الجدول (18)

نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة التي تتعلق باستخدام الاستراتيجية العلاجية

الاستراتيجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
العلاجية	4.15	0.47	36.01	196	0.000	رفض

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير قيمة ت المحسوبة والبالغة (36.01) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول استخدام الاستراتيجية العلاجية والبالغ (4.15) وبين القيمة المرجعية (3) وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) كان أقل من 0.05، بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح متوسط الاستراتيجية العلاجية التي حازت على المتوسط الحسابي الأكبر، وفق تقديرات أفراد عينة الدراسة .

وبهذه النتيجة تم رفض فرضية الدراسة الصفرية، والتي تشير إلى إن استخدام الاستراتيجية العلاجية لا يؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية، الأمر الذي يدعم قبول الفرضية البديلة، والتي تُشير إلى إن استخدام الاستراتيجية العلاجية يُؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

د. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي نصت على : لا يُؤدي استخدام استراتيجية التمويل، إلى تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (3) ويبين الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

الجدول (19)

نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة التي تتعلق باستخدام استراتيجية التمويل

الاستراتيجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
التمويل	3.93	0.62	21.24	196	0.000	رفض

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير قيمة ت المحسوبة والبالغة (21.24) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول استخدام استراتيجية التمويل والبالغ (3.93) وبين القيمة المرجعية (3)؛ وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) كان أقل من 0.05، بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح متوسط استراتيجية التمويل التي حازت على المتوسط الحسابي الأكبر، وفق تقديرات أفراد عينة الدراسة .

وبهذه النتيجة تم رفض فرضية الدراسة الصفرية، والتي تشير إلى إن استخدام استراتيجية التمويل لا يؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية، الأمر الذي يدعم قبول الفرضية البديلة، والتي تُشير إلى إن استخدام استراتيجية التمويل يُؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

هـ نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة التي نصت على : لا يُؤدي استخدام استراتيجية التنويع، إلى تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة باستخدام قيمة مرجعية تمثل متوسط سلم ليكرت والبالغة (3) ويبين الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية

الجدول (20)

نتائج اختبار ت للعينة الواحدة لاختبار فرضية الدراسة التي تتعلق باستخدام استراتيجية التنويع

الاستراتيجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
التنويع	4.13	0.46	34.38	196	0.000	رفض

المصدر : إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير قيمة ت المحسوبة والبالغة (34.38) إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول استخدام استراتيجية التنويع والبالغ (4.13) وبين القيمة المرجعية (3)؛ وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) كان أقل من 0.05، بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح متوسط استراتيجية التنويع التي حازت على المتوسط الحسابي الأكبر، وفق تقديرات أفراد عينة الدراسة .

وبهذه النتيجة تم رفض فرضية الدراسة الصفرية، والتي تشير إلى إن استخدام استراتيجية التنويع لا يؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية ، الأمر الذي يدعم قبول الفرضية البديلة، والتي تُشير إلى إن استخدام استراتيجية التنويع يُؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

نتائج تحليل السؤال الثالث واختبار الفرضية الرئيسة الثانية التي نصت على : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات أفراد العينة حول مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية، تعزى للمتغيرات الديمغرافية.

لتحقيق الفرضية الصفرية الرئيسة الثانية تم تحقيق الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها كالآتي:

أ.النتائج المتعلقة بمتغير الجنس

تم حساب المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "ت" للفروق بين متوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية، تبعاً لمتغير الجنس ، والجدول (21) يبين النتائج :

الجدول (21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "ت" للفروق بين متوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية تبعاً لمتغير الجنس.

المجالات	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
استراتيجية الاستعلام	ذكر	163	4.46	0.46	7.54	0.000
	أنثى	34	3.79	0.52		
استراتيجية الوقاية	ذكر	163	4.31	0.44	0.97	0.329
	أنثى	34	4.39	0.33		
الاستراتيجية العلاجية	ذكر	163	4.15	0.46	0.53	0.595
	أنثى	34	4.11	0.39		
استراتيجية التمويل	ذكر	163	3.91	0.59	1.15	0.251
	أنثى	34	4.04	0.71		
استراتيجية التنويع	ذكر	163	4.29	0.47	2.23	0.027
	أنثى	34	4.10	0.38		
الكلي	ذكر	163	4.19	0.37	0.89	0.370
	أنثى	34	4.13	0.34		

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير النتائج في الجدول (21) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر

الائتمانية تعزى لمتغير الجنس، وذلك استناداً إلى قيمة ت المحسوبة اذ بلغت (0.89) ، وبمستوى دلالة (0.370) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً ، كما بلغت قيمة ت المحسوبة (0.97) وبمستوى دلالة (0.329) لمجال استراتيجية الوقاية و(0.53) وبمستوى دلالة (0.595) لمجال الاستراتيجية العلاجية و(1.15) وبمستوى دلالة (0.251) لمجال استراتيجية التمويل وتعد هذه القيم غير دالة إحصائية؛ لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أكبر من(0.05) باستثناء مجال استراتيجية الاستعلام حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (7.54) وبمستوى دلالة (0.000)، واستراتيجية التنويع حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (2.23) وبمستوى دلالة (0.027) ،وتعد هذه القيم دالة إحصائية لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من (0.05).

ب. النتائج المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية ، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ، والجدول (22) يبين النتائج.

الجدول (22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المجال	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
استراتيجية الاستعلام	دبلوم متوسط	13	4.64	0.19
	بكالوريوس	124	4.16	0.55
	دراسات عليا	60	4.66	0.32
استراتيجية الوقاية	دبلوم متوسط	13	4.32	0.25
	بكالوريوس	124	4.23	0.35
	دراسات عليا	60	4.53	0.50
الاستراتيجية العلاجية	دبلوم متوسط	13	3.84	0.23
	بكالوريوس	124	4.05	0.49
	دراسات عليا	60	4.40	0.20
استراتيجية التمويل	دبلوم متوسط	13	3.82	0.51
	بكالوريوس	124	3.98	0.53
	دراسات عليا	60	3.87	0.78
استراتيجية التنويع	دبلوم متوسط	13	4.05	0.20
	بكالوريوس	124	4.09	0.50
	دراسات عليا	60	4.24	0.41
الكلي	دبلوم متوسط	13	4.13	0.01
	بكالوريوس	124	4.10	0.36
	دراسات عليا	60	4.34	0.36

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (22) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (23) يبين ذلك:

الجدول (23)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
استراتيجية الاستعلام	بين المجموعات	11.30	2	5.65	24.86	0.000
	داخل المجموعات	44.08	194	0.23		
	الكلي	55.38	196			
استراتيجية الوقاية	بين المجموعات	3.75	2	1.87	11.77	0.000
	داخل المجموعات	30.89	194	0.16		
	الكلي	34.64	196			
الاستراتيجية العلاجية	بين المجموعات	6.09	2	3.04	17.92	0.000
	داخل المجموعات	32.95	194	0.17		
	الكلي	39.03	196			
استراتيجية التمويل	بين المجموعات	0.70	2	0.35	0.92	0.402
	داخل المجموعات	73.82	194	0.38		
	الكلي	74.52	196			
استراتيجية التنويع	بين المجموعات	1.02	2	0.51	2.40	0.093
	داخل المجموعات	41.03	194	0.21		
	الكلي	42.05	196			
الكلي	بين المجموعات	2.29	2	1.15	9.47	0.000
	داخل المجموعات	23.50	194	0.12		
	الكلي	25.79	196			

المصدر : إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير النتائج في الجدول (25) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية، تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة اذ بلغت (9.47) ، وبمستوى دلالة (0.000) للدرجة الكلية، حيث تعد هذه القيمة دالة إحصائياً ، كما بلغت قيمة ف

المحسوبة (24.86) وبمستوى دلالة (0.000) لمجال استراتيجية الاستعلام و(11.77) وبمستوى دلالة (0.000) لمجال استراتيجية الوقاية و(17.92) وبمستوى دلالة (0.000) لمجال الاستراتيجية العلاجية وتعد هذه القيم دالة إحصائية لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من(0.05) باستثناء مجال استراتيجية التمويل حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (0.92) وبمستوى دلالة (0.402)، وبلغت قيمة ف المحسوبة (2.40) وبمستوى دلالة (0.093) لمجال استراتيجية التنويع، وتعد هذه القيمة غير دالة إحصائية لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أكبر من(0.05)، ولتحديد مصادر الفروق في مجالات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية، فقد تم استخدام اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول (24)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية؛ لتحديد مصادر الفروق لمتوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المجال	المتوسط الحسابي	المؤهل العلمي	بكالوريوس	دراسات عليا
استراتيجية الاستعلام	4.64	دبلوم متوسط	*	
	4.16	بكالوريوس		
	4.66	دراسات عليا	*	
استراتيجية الوقاية	4.32	دبلوم متوسط		*
	4.23	بكالوريوس		*
	4.53	دراسات عليا		
الاستراتيجية العلاجية	3.84	دبلوم متوسط	*	*
	4.05	بكالوريوس		*
	4.40	دراسات عليا		
الكلي	4.13	دبلوم متوسط		*
	4.10	بكالوريوس		
	4.34	دراسات عليا		

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تبين من خلال الجدول (24) نتائج فروق المتوسطات في استراتيجية الاستعلام ، حيث كانت بين مؤهل البكالوريوس ومؤهل الدبلوم المتوسط بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الدبلوم المتوسط الذي حاز على المتوسط الحسابي الأكبر، وكذلك بين مؤهل البكالوريوس والدراسات العليا بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الدراسات العليا الذي حاز على المتوسط الحسابي الأكبر .

أما بالنسبة للفروق في استراتيجية الوقاية فقد كانت بين الدراسات العليا وكل من الدبلوم المتوسط والبكالوريوس بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح مؤهل الدراسات العليا صاحبة المتوسط الحسابي الأكبر.

وفيما يخص الفروق في الاستراتيجية العلاجية فقد كانت بين الدبلوم المتوسط من جهة والمؤهلين الآخريْن (البكالوريوس والدراسات العليا) بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح المؤهلات الأعلى (البكالوريوس والدراسات العليا) وفي نفس الاستراتيجية فقد كانت هنالك فروق بين مؤهل البكالوريوس والدراسات العليا بحيث ان دلالة هذه الفروق كانت لصالح الدراسات العليا صاحبة المتوسط الحسابي الأكبر.

أما بالنسبة للدرجة الكلية فقد كانت الفروق بين الدبلوم والدراسات العليا بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الدراسات العليا التي كان متوسطها الحسابي الأكبر.

ج. النتائج المتعلقة بمتغير التخصص العلمي

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية، تبعاً لمتغير التخصص العلمي ، والجدول (25) يبين النتائج.

الجدول (25)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية ، تبعاً لمتغير التخصص العلمي

المجال	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
استراتيجية الاستعلام	محاسبة	63.00	4.52	0.40
	إدارة أعمال	84.00	4.09	0.53
	اقتصاد	30.00	4.50	0.53
	أخرى	20.00	4.59	0.50
استراتيجية الوقاية	محاسبة	63.00	4.55	0.31
	إدارة أعمال	84.00	4.05	0.34
	اقتصاد	30.00	4.48	0.45
	أخرى	20.00	4.53	0.32
الاستراتيجية العلاجية	محاسبة	63.00	4.11	0.31
	إدارة أعمال	84.00	3.96	0.50
	اقتصاد	30.00	4.46	0.19
	أخرى	20.00	4.56	0.35
استراتيجية التمويل	محاسبة	63.00	4.02	0.40
	إدارة أعمال	84.00	3.94	0.43
	اقتصاد	30.00	3.82	0.94
	أخرى	20.00	3.83	1.09
استراتيجية التنويع	محاسبة	63.00	4.23	0.41
	إدارة أعمال	84.00	4.00	0.43
	اقتصاد	30.00	4.25	0.47
	أخرى	20.00	4.20	0.63
الكلي	محاسبة	63.00	4.29	0.23
	إدارة أعمال	84.00	4.01	0.29
	اقتصاد	30.00	4.30	0.46
	أخرى	20.00	4.34	0.54

المصدر : إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (25) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية تبعاً لمتغير التخصص ، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($0.05 \geq \alpha$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (26) يبين ذلك:

الجدول (26)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية تبعاً لمتغير التخصص

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
استراتيجية الاستعلام	بين المجموعات	9.25	3	3.08	12.90	0.000
	داخل المجموعات	46.13	193	0.24		
	الكلي	55.38	196			
استراتيجية الوقاية	بين المجموعات	11.05	3	3.68	30.15	0.000
	داخل المجموعات	23.59	193	0.12		
	الكلي	34.64	196			
الاستراتيجية العلاجية	بين المجموعات	9.32	3	3.11	20.17	0.000
	داخل المجموعات	29.72	193	0.15		
	الكلي	39.03	196			
استراتيجية التمويل	بين المجموعات	1.09	3	0.36	0.96	0.415
	داخل المجموعات	73.43	193	0.38		
	الكلي	74.52	196			
استراتيجية التنويع	بين المجموعات	2.50	3	0.83	4.06	0.008
	داخل المجموعات	39.55	193	0.20		
	الكلي	42.05	196			
الكلي	بين المجموعات	4.10	3	1.37	12.15	0.000
	داخل المجموعات	21.70	193	0.11		
	الكلي	25.79	196			

المصدر : إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير النتائج في الجدول (26) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية تبعاً لمتغير التخصص ، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة اذ بلغت (12.15) ، وبمستوى دلالة (0.000) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة دالة إحصائياً ، كما بلغت قيمة ف المحسوبة (12.90) وبمستوى دلالة (0.000) لمجال استراتيجية الاستعلام، وبلغت قيمة ف المحسوبة (30.15) وبمستوى دلالة (0.000) لمجال استراتيجية الوقاية، وبلغت قيمة ف المحسوبة (20.17) وبمستوى دلالة (0.000) لمجال الاستراتيجية العلاجية، وبلغت قيمة ف المحسوبة (4.06) وبمستوى دلالة (0.008) لمجال استراتيجية التنويع، وتعد هذه القيم دالة إحصائياً؛ لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من(0.05)، باستثناء مجال استراتيجية التمويل حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (0.96) وبمستوى دلالة (0.415) وتعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أكبر من(0.05)، ولتحديد مصادر الفروق في مجالات استخدام مخففات مخاطر الائتمان، فقد تم استخدام اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول (27)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية؛ لتحديد مصادر الفروق لمتوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية تبعاً لمتغير التخصص

المجال	المتوسط الحسابي	التخصص	إدارة أعمال	اقتصاد	أخرى
استراتيجية الاستعلام	4.52	محاسبة	*		
	4.09	إدارة أعمال			
	4.50	اقتصاد	*		
	4.59	أخرى	*		
استراتيجية الوقاية	4.55	محاسبة	*		
	4.05	إدارة أعمال			
	4.48	اقتصاد	*		
	4.53	أخرى	*		
الاستراتيجية العلاجية	4.11	محاسبة	*		
	3.96	إدارة أعمال			
	4.46	اقتصاد	*		
	4.56	أخرى	*		
استراتيجية التنويع	4.23	محاسبة			
	4.00	إدارة أعمال			
	4.25	اقتصاد	*		
	4.20	أخرى			
الكلي	4.29	محاسبة	*		
	4.01	إدارة أعمال			
	4.30	اقتصاد	*		
	4.34	أخرى	*		

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تظهر نتائج الفروق في استراتيجيات: (الاستعلام والوقاية والعلاجية والدرجة الكلية) للاستراتيجيات إلى إنها كانت بين تخصص إدارة الأعمال من جهة وكل من (تخصص الاقتصاد والتخصصات الأخرى) بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح التخصصات الأخرى التي كان متوسطها الحسابي هو الأكبر وذلك بالاستناد الى قيم المتوسطات الحسابية المبينة في الجدول.

أما بالنسبة إلى استراتيجية التنويع فقد كانت الفروق بين تخصص الاقتصاد وتخصص إدارة الأعمال بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح تخصص الاقتصاد.

د. النتائج المتعلقة بمتغير سنوات الخبرة

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية ، تبعاً لمتغير سنوات الخبرة ، والجدول (28) يبين النتائج.

الجدول (28)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حول متوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية ، تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المجال	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
استراتيجية الاستعلام	أقل من 5 سنوات	37.00	4.46	0.41
	من 5إلى أقل من 10 سنوات	90.00	4.07	0.53
	من 10إلى أقل من 15 سنوات	15.00	4.58	0.06
	أكثر من 15 سنة	55.00	4.64	0.46
استراتيجية الوقاية	أقل من 5 سنوات	37.00	4.27	0.41
	من 5إلى أقل من 10 سنوات	90.00	4.16	0.32
	من 10إلى أقل من 15 سنوات	15.00	4.17	0.49
	أكثر من 15 سنة	55.00	4.68	0.33
الاستراتيجية العلاجية	أقل من 5 سنوات	37.00	4.19	0.52
	من 5إلى أقل من 10 سنوات	90.00	4.02	0.48
	من 10إلى أقل من 15 سنوات	15.00	4.22	0.16
	أكثر من 15 سنة	55.00	4.30	0.31
استراتيجية التمويل	أقل من 5 سنوات	37.00	4.29	0.51
	من 5إلى أقل من 10 سنوات	90.00	3.88	0.46
	من 10إلى أقل من 15 سنوات	15.00	4.07	0.78
	أكثر من 15 سنة	55.00	3.75	0.75
استراتيجية التنويع	أقل من 5 سنوات	37.00	4.33	0.38
	من 5إلى أقل من 10 سنوات	90.00	4.05	0.46

	من 10إلى أقل من 15 سنوات	15.00	4.27	0.49
	أكثر من 15 سنة	55.00	4.10	0.47
الكلي	أقل من 5 سنوات	37	4.31	0.34
	من 5إلى أقل من 10 سنوات	90	4.04	0.33
	من 10إلى أقل من 15 سنوات	15	4.26	0.33
	أكثر من 15 سنة	55	4.29	0.36

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (28) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة ، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($0.05 \leq \alpha$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (29) يبين ذلك:

الجدول (29)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
استراتيجية الاستعلام	بين المجموعات	12.63	3	4.21	19.01	0.000
	داخل المجموعات	42.75	193	0.22		
	الكلي	55.38	196			
استراتيجية الوقاية	بين المجموعات	10.03	3	3.34	26.22	0.000
	داخل المجموعات	24.61	193	0.13		
	الكلي	34.64	196			
الاستراتيجية العلاجية	بين المجموعات	3.04	3	1.01	5.44	0.001
	داخل المجموعات	35.99	193	0.19		
	الكلي	39.03	196			
استراتيجية التمويل	بين المجموعات	7.15	3	2.38	6.83	0.000
	داخل المجموعات	67.37	193	0.35		
	الكلي	74.52	196			

استراتيجية التنويع	بين المجموعات	2.33	3	0.78	3.78	0.012
	داخل المجموعات	39.71	193	0.21		
	الكلي	42.05	196			
الكلي	بين المجموعات	3.28	3	1.09	9.36	0.000
	داخل المجموعات	22.52	193	0.12		
	الكلي	25.79	196			

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير النتائج في الجدول (29) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة ، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة اذ بلغت (9.36) ، وبمستوى دلالة (0.000) للدرجة الكلية، حيث تعد هذه القيمة دالة إحصائياً ، كما بلغت قيمة ف المحسوبة (19.01) وبمستوى دلالة (0.000) لمجال استراتيجية الاستعلام، وبلغت قيمة ف المحسوبة (26.22) وبمستوى دلالة (0.000) لمجال استراتيجية الوقاية، وبلغت قيمة ف المحسوبة (5.44) وبمستوى دلالة (0.001) لمجال الاستراتيجية العلاجية، وبلغت قيمة ف المحسوبة (6.83) وبمستوى دلالة (0.000) لمجال استراتيجية التمويل، وبلغت قيمة ف المحسوبة (3.78) وبمستوى دلالة (0.012) لمجال استراتيجية التنويع وتعد هذه القيم دالة إحصائياً لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من(0.05) ، ولتحديد مصادر الفروق في مجالات استخدام أدوات تخفيض مخاطر الائتمان، فقد تم استخدام اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول (30)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية؛ لتحديد مصادر الفروق لمتوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المجال	المتوسط الحسابي	سنوات الخبرة	من 5إلى أقل من 10 سنوات	من 10إلى أقل من 15 سنوات	أكثر من 10 سنوات
استراتيجية الاستعلام	4.46	أقل من 5 سنوات	*		
	4.07	من 5إلى أقل من 10 سنوات			
	4.58	من 10إلى أقل من 15 سنوات	*		
	4.64	أكثر من 15 سنة	*		
استراتيجية الوقاية	4.27	أقل من 5 سنوات			*
	4.16	من 5إلى أقل من 10 سنوات			*
	4.17	من 10إلى أقل من 15 سنوات			*
	4.68	أكثر من 15 سنة			
الاستراتيجية العلاجية	4.19	أقل من 5 سنوات	*		*
	4.02	من 5إلى أقل من 10 سنوات			
	4.22	من 10إلى أقل من 15 سنوات			
	4.30	أكثر من 15 سنة			
استراتيجية التمويل	4.29	أقل من 5 سنوات	*		
	3.88	من 5إلى أقل من 10 سنوات			
	4.07	من 10إلى أقل من 15 سنوات			
	3.75	أكثر من 15 سنة			
استراتيجية التنويع	4.33	أقل من 5 سنوات	*		*
	4.05	من 5إلى أقل من 10 سنوات			
	4.27	من 10إلى أقل من 15 سنوات			
	4.10	أكثر من 15 سنة			
الكلي	4.31	أقل من 5 سنوات	*		
	4.04	من 5إلى أقل من 10 سنوات			
	4.26	من 10إلى أقل من 15 سنوات			
	4.29	أكثر من 15 سنة	*		

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير نتائج الفروق في استراتيجية الاستعلام الى إنها انحصرت بين فئة الخبرة (5 – أقل من 10 سنوات) وباقي الخبرات بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الخبرة الأطول (أكثر من 10 سنوات) صاحبة المتوسط الحسابي الأكبر،وفي استراتيجية الوقاية فقد كانت الفروق بين فئة الخبرة الأطول (أكثر من 15 سنة) والفئات الأقل خبرة الأخرى، بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الخبرة الأطول (أكثر من 15 سنة) صاحبة المتوسط الحسابي الأكبر، وفيما يخص الفروق في الاستراتيجية العلاجية فقد كانت بين فئة الخبرة (أقل من 5 سنوات) والفئة (من 5 الى أقل من 10 سنوات) بحيث ان دلالة هذه الفروق كانت لصالح خبرة (أقل من 5 سنوات) وكذلك فقد كانت الفروق في نفس الاستراتيجية بين خبرة (أقل من 5 سنوات) والخبرة الأطول (أكثر من 15 سنة) ، بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح خبرة (أكثر من 15 سنة) صاحبة المتوسط الحسابي الأكبر، وبالنسبة إلى استراتيجية التمويل فقد كانت بين خبرة (أقل من 5 سنوات) وخبرة (5 – أقل من 10 سنوات) بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح فئة أقل من 5 سنوات التي كان متوسطها الحسابي الأكبر، وفيما يخص الفروق في استراتيجية التنويع فقد كانت بين فئة الخبرة (أقل من 5 سنوات) والفئة (من 5 الى أقل من 10 سنوات)، بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح خبرة (أقل من 5 سنوات) وكذلك فقد كانت الفروق في نفس الاستراتيجية بين خبرة (أقل من 5 سنوات) والخبرة الأطول (أكثر من 15 سنة) بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح خبرة (أكثر من 15 سنة) صاحبة المتوسط الحسابي الأكبر

أما بالنسبة للفروق في الدرجة الكلية للاستراتيجيات فقد كانت بين الخبرة (5– أقل من 10 سنوات) وكل من الخبرة الأقل (أقل من 5 سنوات) والخبرة الأطول (أكثر من 15 سنة) بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت للخبرة الأقل (أقل من 5 سنوات) وذلك بالاستناد الى قيم المتوسطات الحسابية المبينه في الجدول.

هـ النتائج المتعلقة بمتغير اسم المصرف

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول متوسطات استخدام أدوات تخفيض مخاطر الائتمان لدى المصارف الإسلامية في الأردن، تبعاً لمتغير اسم المصرف ، والجدول (31) يبين النتائج.

الجدول (31)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "ت" للفروق بين متوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية تعزى لمتغير اسم المصرف.

المجالات	المصرف	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
استراتيجية الاستعلام	البنك الإسلامي الأردني	105	4.61	0.43	8.82	0.000
	البنك العربي الإسلامي الدولي	92	4.04	0.47		
استراتيجية الوقاية	البنك الإسلامي الأردني	105	4.61	0.28	15.03	0.000
	البنك العربي الإسلامي الدولي	92	4.00	0.30		
الاستراتيجية العلاجية	البنك الإسلامي الأردني	105	4.33	0.27	7.07	0.000
	البنك العربي الإسلامي الدولي	92	3.93	0.51		
استراتيجية التمويل	البنك الإسلامي الأردني	105	3.95	0.75	0.34	0.732
	البنك العربي الإسلامي الدولي	92	3.92	0.41		
استراتيجية التنويع	البنك الإسلامي الأردني	105	4.23	0.49	3.27	0.001
	البنك العربي الإسلامي الدولي	92	4.02	0.40		
الكلي	البنك الإسلامي الأردني	105	4.35	0.37	8.15	0.000
	البنك العربي الإسلامي الدولي	92	3.98	0.24		

المصدر : إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير النتائج في الجدول (31) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥ α) بين متوسطات استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية تعزى لمتغير اسم المصرف، وذلك استناداً إلى قيمة ت المحسوبة اذ بلغت (8.15) ، وبمستوى دلالة (0.000) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة دالة إحصائياً ، كما بلغت قيمة ت المحسوبة (8.82) وبمستوى دلالة (0.000) لمجال استراتيجية الوقاية و(15.03) وبمستوى دلالة (0.000) لمجال استراتيجية الوقاية، و(7.07) وبمستوى دلالة (0.000) لمجال الاستراتيجية العلاجية، و(3.27) وبمستوى دلالة (0.01) لمجال استراتيجية التنويع، وتعد هذه القيم دالة إحصائية لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من(0.05) باستثناء مجال استراتيجية التمويل حيث بلغت قيمة ت المحسوبة (0.34) وبمستوى دلالة (0.732) وتعد هذه القيمة غير دالة إحصائية لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أكبر من (0.05)، هذا وتُشير النتائج بالنسبة لاستخدام الاستراتيجيات عامة إلى وجود فروق دالة إحصائياً تُعزى إلى اسم البنك ، ولصالح البنك الإسلامي الأردني؛ لحيازته على المتوسط الحسابي الأكبر.

الفصل الخامس
مناقشة نتائج الدراسة

تناولت الدراسة في هذا الفصل مناقشة نتائج تحليل بيانات الدراسة، بالإضافة إلى مناقشة اختبار فرضياتها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

فيما يتعلق بمناقشة تحليل السؤال الرئيس، أظهرت النتائج: أن مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.18) بانحراف معياري (0.36) ، وقد يُعزى السبب إلى أن حيازة استخدام كل أداة من أدوات تخفيض مخاطر الائتمان على المدى المرتفع، قد أثرعلى مدى استخدامها الكلي في المصارف الإسلامية الأردنية بشكل عام، حيث حاز مدى استخدامها الكلي على نسبة 83% تقريباً؛ الأمر الذي يدعم مدى تفهم ودراية المصارف الإسلامية في التعامل مع مخففات المخاطر الائتمانية مجتمعةً؛ وذلك تبعاً لتقديرات المبحوثين (أفراد عينة الدراسة).

حيث جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة مع نتائج دراسة سوفت وير (2004)، والتي أشارت إلى إن تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان يسهم بدرجة عالية في تحقيق أهداف خطة الأعمال وفي تحسين أداء المؤسسات ، بالإضافة إلى أن تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان يساعد على تحديد القيمة المثلى لمتطلبات رأس المال الاقتصادي بنسبة لا تقل عن 10 %، ويعمل على تخفيض خسائر الأعمال بنسبة 14%، وجاءت النتائج متفقةً أيضاً مع نتائج دراسة روسمان Rosman (2009)، والتي أظهرت وجود علاقة إيجابية لممارسات إدارة المخاطر لدى البنوك الإسلامية في ماليزيا، كما اتفقت مع نتيجة دراسة إزهار Izhar (2010)، التي أشارت إلى تدني

المخاطر الائتمانية لدى المصارف الإسلامية ؛ الأمر الذي يدعم ارتفاع نسبة التخفيف من مخاطر الائتمان.

1) مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول وفق استراتيجية الاستعلام:

أظهرت النتائج أن مدى استخدام استراتيجية الاستعلام في المصارف الإسلامية الأردنية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.34) بانحراف معياري (0.53) ، وجاء مدى جميع فقرات المجال مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.64– 4.09)، ويُمكن أن يعود السبب إلى تقديرات أفراد العينة حول تمكن المصارف الإسلامية من الوضع المالي للعميل لدى تقييمها طلب التمويل وتمكنها من الاستعلام عن الوضع المالي له؛ للوقوف على وضعه المالي قبل منحه التمويل ،بالإضافة إلى تمكنها من إجراء مقابلة شخصية تكشف جانباً عن سمعة العميل المالية قبل منحه التمويل، وقدرتها على الاستعلام عن القيمة المستقبلية للضمان بكل الوسائل الممكنة، ويُمكن أن يعود السبب أيضاً إلى إن حيازة معظم فقرات استراتيجية الاستعلام على انحرافات معيارية قليلة أقل من واحد صحيح، ما يشُير إلى مدى إجماع أفراد العينة على هذه الإجابة، مما يُسهم في ارتفاع قيمة المتوسطات الحسابية، الأمر الذي يدعم حيازة استخدام استراتيجية الاستعلام على المدى المرتفع وبنسبة 86% تقريباً.

اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة أبو نور (2011) ، والتي أشارت إلى عدم امتلاك المصارف الإسلامية في الكويت لآليات التخفيف الاستعلامية، ولعل السبب يعود إلى الاختلاف في الحدود المكانية للدراستيْن، حيث طُبقت الدراسة السابقة في الكويت، بينما طُبقت الدراسة الحالية في الأردن.

2) مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول وفق استراتيجية الوقاية

أظهرت النتائج أن مدى استخدام استراتيجية الوقاية في المصارف الإسلامية الأردنية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.33) بانحراف معياري (0.42) ، وجاء مدى جميع فقرات المجال مرتفعاً، وقد يُعزى السبب إلى احتفاظ المصارف الإسلامية في الأردن برأس مال كافٍ للوقاية من مخاطر الائتمان، وإلى قدرتها على تحديد مستوى المخاطر المقبولة للأطراف المتعامل معها ؛ للتأكد من أن المعدل المتوقع للعائد على العمليات يتناسب مع مخاطرها، ولتجنب مخاطر الائتمان المفرطة على مستوى كل عملية أو على مستوى المحفظة ككل، بالإضافة إلى قدرتها على القيام بإجراءات الضمان بصورة مستمرة، ويُمكن أن يعزى السبب أيضاً إلى إن حيازة معظم فقرات استراتيجية الوقاية على انحرافات معيارية قليلة (أقل من واحد صحيح)؛ يشُير إلى إجماع أفراد العينة وعدم تشتتهم في الإجابة، مما يُسهم في ارتفاع قيمة المتوسطات الحسابية، الأمر الذي يدعم حيازة استخدام استراتيجية الوقاية على المستوى المرتفع وبنسبة 86% تقريباً.

اختلفت نتائج الدراسة مع نتيجة دراسة أبو نور (2011) ، والتي أشارت إلى عدم امتلاك المصارف الإسلامية في الكويت لآليات التخفيف الوقائية، ولعل السبب يعود إلى الاختلاف في الحدود المكانية للدراستيْن، حيث طُبقت الدراسة السابقة في الكويت، بينما طُبقت الدراسة الحالية في الأردن.

3) مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول وفق الاستراتيجية العلاجية

أظهرت النتائج أن مدى استخدام الاستراتيجية العلاجية في المصارف الإسلامية الأردنية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.14) بانحراف معياري (0.45) ، وجاء مدى معظم فقرات المجال مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.77– 3.39)، ويُمكن أن يُعزى السبب إلى تمكن المصارف الإسلامية في الأردن من عمل إجراءات علاجية مبكرة في حالة

تعرض الطرف الآخر لمشاكل مالية قد تُؤدي إلى عجزه عن السداد، وتمكنها أيضاً من التفاوض مع الفئات التي تعجز عن السداد بشكلٍ مستمر من خلال الاتصالات المتكررة معها ؛ كمحاولة علاجية للتخفيف من مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى التزامها بمعايير الرقابة المصرفية كالإلتزام بالحد الأدنى لكفاية رأس المال ، ويُمكن القول إن انخفاض قيمة الانحرافات المعيارية للاستراتيجية العلاجية يدعم إجماع أفراد العينة على هذه الإجابة ، ويرفع من قيمة المتوسطات الحسابية؛ الأمر الذي يُؤكد ارتفاع مدى استخدام الاستراتيجية العلاجية بنسبة (82%) .

اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتيجة دراسة زايدة (2006)، والتي أظهرت وجود العديد من العقبات التي تواجه السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، بالإضافة إلى عدم تمكنهم من استخدام أدوات تخفيف الائتمان العلاجية؛ ولعل السبب يعود إلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية التي تحول دون تطبيق الاستراتيجية العلاجية كأداة من أدوات تخفيف المخاطر، وقد يعود السبب إلى الاختلاف في الأهداف التي سعت الدراستيْن إلى تحقيقها، حيث سعت الدراسة السابقة إلى التعرف على ظاهرة تعثر التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية بفلسطين، في حين سعت الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية.

4) مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول وفق استراتيجية التمويل

أظهرت النتائج أن مدى استخدام استراتيجية التمويل في المصارف الإسلامية الأردنية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.93) بانحراف معياري (0.62) ، وجاء مدى استخدام معظم فقرات المجال مرتفعاً ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.67– 3.08)، وقد يُعزى السبب إلى التزام المصارف الإسلامية الاردنية بالقواعد والأنظمة الرسمية التي تسري على الأنشطة التمويلية، كعقود عمليات التمويل، وإلى تمكن المصارف من توثيق الدين بالرهن: كرهن العقارات

والمنقولات، واقتطاعها جزءً من الأرباح السنوية لصندوق مواجهة مخاطر الاستثمار واستخدامه مستقبلاً ؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان، الأمر الذي يدعم ارتفاع مدى استخدام الاستراتيجية العلاجية وبالتالي حيازته على نسبة 78% تقريباً.

اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة عارفين Ariffin (2005)، والتي أظهرت ارتفاع نسبة التحوط لمخاطر الائتمان بالإضافة إلى انضباط السوق لتسهيل الرقابة المصرفية في المصارف الإسلامية.

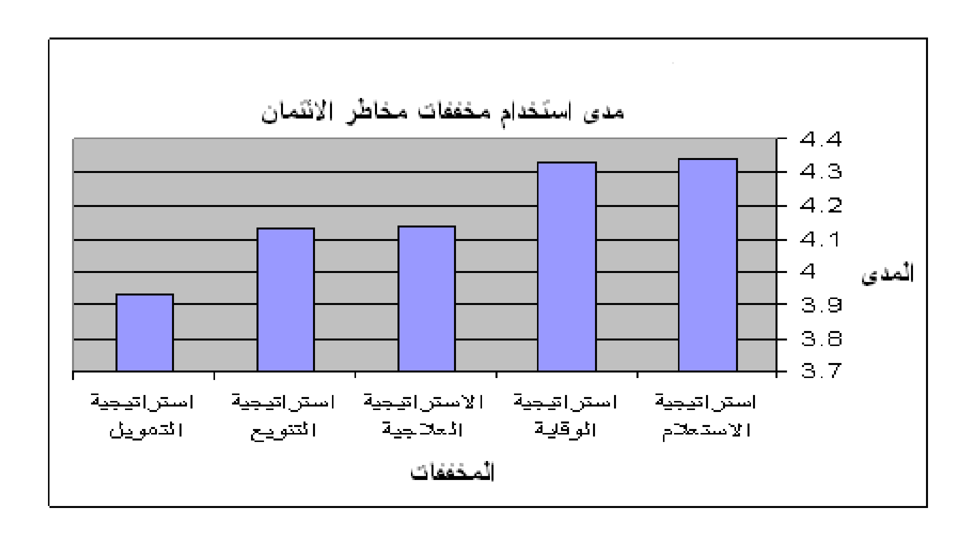
5) مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول وفق استراتيجية التنويع

أظهرت النتائج أن مدى استخدام استراتيجية التنويع في المصارف الإسلامية الأردنية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.13) بانحراف معياري (0.46)، وجاء مدى استخدام معظم فقرات المجال مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.80– 3.66)، ولعل ذلك يُعزى إلى تمكن المصارف الإسلامية الاردنية من التنويع بتوسيع نطاق طبيعة القطاع الاقتصادي الذي تتعامل معه، والتنويع من خلال تواجدها في مناطق جغرافية متعددة، والتنويع في طبيعة العملاء؛ لتعظيم العائد والتخفيف من مخاطر الائتمان، ويُمكن أن يعزى السبب أيضاً إلى إن حيازة معظم فقرات استراتيجية التنويع على انحرافات معيارية قليلة (أقل من واحد صحيح)؛ يُشير إلى إجماع أفراد العينة وعدم تشتتهم في الإجابة، مما يُسهم في ارتفاع قيمة المتوسط الحسابي، وبالتالي ارتفاع مدى استخدام الاستراتيجية، بنسبة 82% تقريباً.

اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة أحمد Ahmed (2011)، والتي أظهرت بأن أسلوب الحد من مخاطر الائتمان لدى المصارف الإسلامية في الباكستان تمثلت في التنويع في محفظة التمويل، واتفقت أيضاً مع نتيجة دراسة كلٍ من خان وحبيب (2003)، والتي أشارت إلى إمكانية تحسين نظم إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية بدرجة كبيرة، من خلال إعداد حزمة

من التقارير الدورية عن المخاطر، مثل : تقارير رأس المال المخاطر، وتقارير مخاطر الائتمان، كما اتفقت مع نتيجة دراسة بوخاري وعايب (2010) في الجزائر، والتي تُشير إلى وجود آليات تمتلكها المصارف الإسلامية لمواجهة المخاطر كالتأمين التبادلي والتحوط باستخدام المشتقات الإسلامية، والرقابة المالية وسياسة التنويع .

ويُمكن التعرف على مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية ، بالاعتماد على قيمة المتوسطات الحسابية من خلال الشكل الآتي:



الشكل (2)

مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية

المصدر: إعداد الباحثة، 2014.

يُلاحظ من الشكل (2) أنه يُمثل مدى استخدام استراتيجيات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية، إذ يتبيّن حيازة استراتيجية الاستعلام على المدى الأعلى في الاستخدام من قبل المصارف الإسلامية الأردنية، يليها استراتيجية الوقاية ، مقارنة بالاستراتيجيات الأخرى ، ويتبيّن أيضاً حيازة استراتيجية التمويل على المدى الأقل في الاستخدام من قبل المصارف الإسلامية الأردنية.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة:

أظهرت نتائج الفرضية الرئيسة الأولى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول مخففات مخاطر الائتمان والبالغ (3.48) وبين القيمة المرجعية (3)، بحيث كانت الفروق لصالح متوسط الاستراتيجيات والتي بينت حيازة المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة على المتوسط الأكبر.

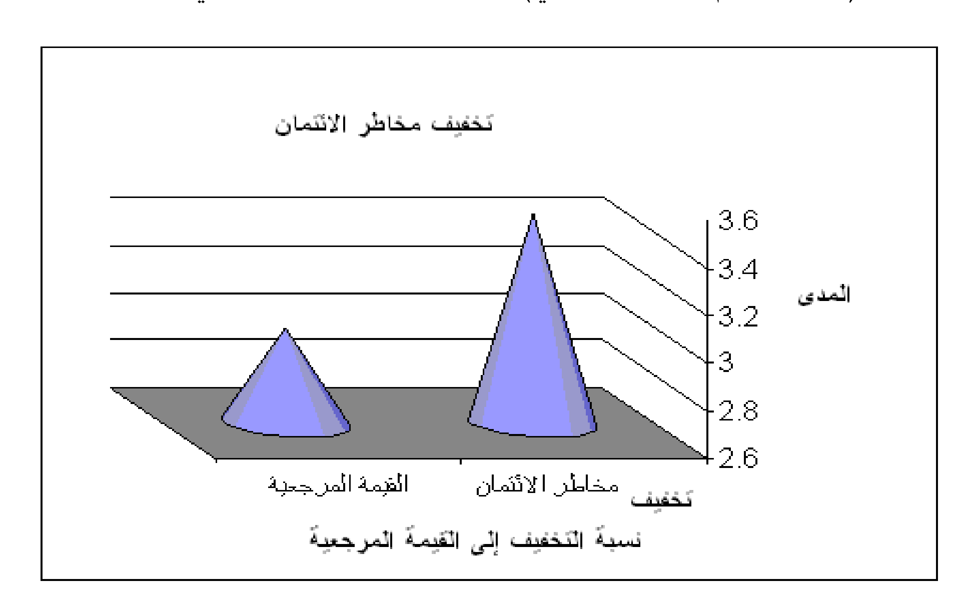
ولعل السبب يعود إلى قناعات أفراد عينة الدراسة التي تدعم ارتفاع قيمة المتوسطات الحسابية لاستخدام استراتيجيات تخفيف مخاطر الائتمان عن قيمة متوسط ليكرت الخماسي؛ الأمر الذي يعكس تلك القناعات على عملية تخفيف مخاطر الائتمان، مما يُؤدي فعلاً إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية، التي نصت على: لا يُؤدي استخدام مخففات مخاطر الائتمان، إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية؛ الأمر الذي يدعم قبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى إن عملية استخدام المخففات تُؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة أبو كمال (2007) التي أظهرت كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية في المصارف، ونجاح معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة، والالتزام بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد للمصارف من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان، مثل قواعد التركزات الائتمانية والحدود التحوطية للحد من مخاطر الائتمان، الأمر الذي يُشير إلى إن استخدام أدوات تخفيف مخاطر الائتمان لدى المصارف (عينة الدراسة السابقة) ، أدى إلى تخفيف مخاطر الائتمان على أرض الواقع.

واختلفت مع نتائج دراسة دراسة البلتاجي (2005)، والتي أشارت إلى وجود مخاطر ائتمان بدرجة مرتفعة، وذلك لعدم الالتزام بتخفيف المخاطر،مع تدني الرقابة الشرعية على العمليات المصرفية الإسلامية، ولعل السبب يعود إلى الاختلاف في طبيعة عينة الدراستيْن ، حيث تكونت عينة الدراسة السابقة من المتخصصين في العمل المصرفي الإسلامي السعودي في مجال مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى خمسة مصارف إسلامية خارج السعودية، بينما تكونت عينة الدراسة الحالية من المصارف الإسلامية الأردنية.

يُمكن توضيح عملية المقارنة بين مدى استخدام استراتيجيات تخفيف مخاطر الائتمان والقيمة المرجعية (متوسط سلم ليكرت الخماسي)، وذلك من خلال الشكل الآتي:



الشكل(3)

نسبة استراتيجيات تخفيف مخاطر الائتمان إلى القيمة المرجعية

المصدر: إعداد الباحثة، 2014.

يُلاحظ من الشكل(3) إنه يُمثل مدى استخدام استراتيجيات تخفيف مخاطر الائتمان (3.6)، ويُمثل أيضاً القيمة المرجعية المعتمدة وهي متوسط ليكرت الخماسي والي بلغت وفق الشكل 2.8 ما يقارب (3)، من هنا يتبين من الشكل أن مدى استراتيجيات تخفيف مخاطر

الائتمان أعلى من مستوى القيمة المرجعية؛ الأمر الذي يُسهم في تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

وجاءت مناقشة الفرضيات الفرعية كالآتي:

أ. مناقشة الفرضية الفرعية الأولى

أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الأولى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول استراتيجية الاستعلام والبالغ (4.34) وبين القيمة المرجعية (3) وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) كان أقل من 0.05 بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح متوسط استراتيجية الاستعلام التي حازت على المتوسط الحسابي الأكبر.

ولعل السبب يعود إلى قناعات أفراد عينة الدراسة التي تدعم ارتفاع قيمة المتوسطات الحسابية لاستخدام استراتيجية الاستعلام عن قيمة متوسط سلم ليكرت ، وذلك من خلال إجراء المصارف الإسلامية الأردنية مقابلات تكشف جانباً عن سمعة العميل المالية قبل منحه التمويل، ومن خلال استعلام المصارف عن القيمة المستقبلية للضمان بكل الوسائل الممكنة، للتخفيض من مخاطر الائتمان، ومتابعتها للوضع الائتماني طيلة فترة استخدام العميل للتمويل، وما إلى ذلك من الوسائل الاستعلامية، مما يُؤدي فعلاً إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية، التي نصت على: لا يُؤدي استخدام استراتيجية الاستعلام، إلى تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية ؛ الأمر الذي يدعم قبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى إن استخدام استراتيجية الاستعلام يُؤدي إلى المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية.

ب. مناقشة الفرضية الفرعية الثانية

أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الثانية وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول استراتيجية الوقاية والبالغ (4.33) وبين القيمة المرجعية (3)؛ وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) كان أقل من 0.05 بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح متوسط استراتيجية الوقاية التي حازت على المتوسط الحسابي الأكبر .

ولعل السبب يعود إلى قناعات أفراد عينة الدراسة التي تدعم ارتفاع قيمة المتوسطات الحسابية لاستخدام استراتيجية الوقاية،عن قيمة متوسط سلم ليكرت، حيث إن مراجعة المصارف الإسلامية الأردنية لإجراءات الضمان بصورة مستمرة، ورصدها لأية أحداث ذات علاقة بالعميل قد تؤثر سلباً على وضعه المالي، بالإضافة إلى مراجعتها الضمانات التي بحوزتها بصورةٍ دورية ومراجعتها إجراءات الكفالة بصورة مستمرة،وما إلى ذلك من استخدام لوسائل الوقاية؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة المتوسطات الحسابية لاستخدام استراتيجية الوقاية،عن قيمة متوسط سلم ليكرت، ويُؤدي فعلاً إلى تخفيف مخاطر الائتمان لدى المصارف الإسلامية الأردنية .

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية، التي نصت على: لا يُؤدي استخدام استراتيجية الوقاية، إلى تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية ؛ الأمر الذي يدعم قبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى إن استخدام استراتيجية الوقاية يُؤدي إلى تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية.

ج. مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة

أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الثالثة وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول الاستراتيجية العلاجية والبالغ (4.15) وبين القيمة المرجعية (3) وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) كان أقل من 0.05، بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح متوسط الاستراتيجية العلاجية التي حازت على المتوسط الحسابي الأكبر.

وقد يعود السبب إلى قناعات أفراد عينة الدراسة التي تدعم ارتفاع قيمة المتوسطات الحسابية لاستخدام الاستراتيجية العلاجية،عن قيمة متوسط سلم ليكرت، حيث إن توفير المصارف الإسلامية الاردنية إطاراً لتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان وقيامها بالترتيبات اللازمة لإعادة جدولة الدين بدون فائدة، واحتفاظها بمخصصات كافية ؛ كمحاولة علاجية للتخفيف من مخاطر الائتمان، وما إلى ذلك من استخدام للوسائل العلاجية؛ الأمر الذي يُؤدي إلى ارتفاع قيمة المتوسطات الحسابية لاستخدام الاستراتيجية العلاجية،عن قيمة متوسط سلم ليكرت، ويُؤدي فعلاً إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة ، والتي تشير إلى إن استخدام الاستراتيجية العلاجية لا يؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية، الأمر الذي يدعم قبول الفرضية البديلة، والتي تُشير إلى إن استخدام الاستراتيجية العلاجية يُؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

وحيت إن عمليات المراقبة والتدقيق تُعد من السياسات المتبعة في الاستراتيجية العلاجية، فقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة عارفين Ariffin (2005)، والتي أشارت إلى ارتفاع نسبة التحوط لمخاطر الائتمان.

د. مناقشة الفرضية الفرعية الرابعة

أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الرابعة وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول استراتيجية التمويل والبالغ (3.93) وبين القيمة المرجعية (3)؛ وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) كان أقل من 0.05، بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح متوسط استراتيجية التمويل التي حازت على المتوسط الحسابي الأكبر.

وقد يعود السبب إلى قناعات أفراد عينة الدراسة التي تدعم ارتفاع قيمة المتوسطات الحسابية لاستخدام استراتيجية التمويل،عن قيمة متوسط سلم ليكرت، حيث إن تعامل المصارف الإسلامية الأردنية بأسلوب الضمانات العينية يشمل ضماناً لتخفيف مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى اعتمادها على أسلوب المقايضة لتخفيف مخاطر الائتمان،وتعاملها مع عقود الخطوتيْن كالسلم الموازي والاستصناع الموزي، من شأن ذلك أن يرفع من قيمة المتوسطات الحسابية لاستراتيجية التمويل، مما يُؤدي فعلاً إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة ، والتي تشير إلى إن استخدام استراتيجية التمويل لا يؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية؛ الأمر الذي يدعم قبول الفرضية البديلة، والتي تُشير إلى إن استخدام استراتيجية التمويل يُؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة سوفت وير (2004)، والتي أظهرت إن التخفيف من مخاطر التمويل يساعد على تحديد القيمة المثلى لمتطلبات رأس المال الاقتصادي بنسبة لا تقل عن10 %، بحيث يُخفف من مخاطر الائتمان، ويعمل على تخفيف خسائر الأعمال بنسبة 14%،

هـ .مناقشة الفرضية الفرعية الخامسة

أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الخامسة وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة حول استراتيجية التنويع والبالغ (4.13) وبين القيمة المرجعية (3)؛ وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة البالغ (0.000) كان أقل من 0.05، بحيث إن هذه الفروق كانت لصالح متوسط استراتيجية التنويع التي حازت على المتوسط الحسابي الأكبر.

وقد يعود السبب إلى قناعات أفراد عينة الدراسة التي تدعم ارتفاع قيمة المتوسطات الحسابية لاستخدام استراتيجية التنويع،عن قيمة متوسط سلم ليكرت، حيث إن تعامل المصارف الإسلامية الأردنية مع أساليب التنويع في المحفظة الائتمانية وفي استخدام إشارات الإنذار المبكر للحسابات الضعيفة، من شأن ذلك أن يرفع من قيمة المتوسطات الحسابية لاستراتيجية التنويع، مما يُؤدي فعلاً إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

وبهذه النتيجة يتم رفض فرضية الدراسة الصفرية، والتي تشير إلى إن استخدام استراتيجية التنويع لا يؤدي إلى تخفيض مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية ، الأمر الذي يدعم قبول الفرضية البديلة، والتي تُشير إلى إن استخدام استراتيجية التنويع يُؤدي إلى تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة كوفمان Kofman (2004) ، التي أشارت إلى إن التنوع الجيد في المحفظة الائتمانية من حيث طبيعة المقترض والقطاع الاقتصادي وآجال الاستحقاق والضمانات، وتجنب التركيز الائتماني، يساعد المصرف في تخفيف المخاطر، ويجعل الإدارة المصرفية تتوجه نحو الأعمال والأنشطة التي تتولد بها أفضل العوائد الاستثمارية.

وتم مناقشة اختبار الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات الشخصية على النحو الآتي:

أ.متغير الجنس

أظهر الجدول (21) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استخدام مخففات المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى لمتغير الجنس، استناداً إلى قيمة ت المحسوبة اذ بلغت (0.89) ، وبمستوى دلالة (0.370) للدرجة الكلية، حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً، ولعل السبب يعود إلى أن تنامي وجود المرأة في العمل المصرفي على أرض الواقع شأنها شأن الرجل خاصة في مجال المهام التي تتعلق باستراتيجية الوقاية مثل: مراجعة الضمانات بصورةٍ دورية ومراجعة إجراءات الكفالة بصورة مستمرة، والمهام التي تتعلق باستراتيجية التمويل كفرض غرامات مالية تصرف في أوجه البر، لتحقيق عملية الردع والإقلاع عن المماطلة في السداد، والمهام التي تتعلق بالاستراتيجية العلاجية كالالتزام بالقواعد والأنظمة الرسمية التي تسري على الأنشطة التمويلية وتوثيق الدين بالرهن، كرهن العقارات والمنقولات؛ لتخفيض مخاطر الائتمان، إذ تُظهر تلك المهام مقدرة المرأة على القيام بها شأنها شأن الرجل ؛ الأمر الذي يدعم فرضية الدراسة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استخدام مخففات المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية، تعزى لمتغير الجنس .

أما بالنسبة لاستراتيجيتيْ التنويع والاستعلام فقد أظهر نفس الجدول أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استخدام الاستعلام والتنويع في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى لمتغير الجنس، ولعل السبب يعود إلى حاجة المصارف الإسلامية للذكور أكثر من حاجتها للإناث بالنسبة لاستراتيجيتيْ الاستعلام والتنويع؛ لوجود المهام والأعمال التي تقتضي الخروج للميدان، كما تقتضي التأخير عن مواعيد العمل الرسمية، الأمر

الذي يتطلب رفض فرضية الدراسة وقبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات استخدام مخففات المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية، تعزى لمتغير الجنس، ولصالح الذكور .

ب.متغير المؤهل العلمي

أظهرت نتائج الجداول (22) و (23) و(24) وجود فروق للدرجة الكلية بين الدبلوم والدراسات العليا بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الدراسات العليا التي حازت على متوسط حسابي أكبر مقارنة بالمؤهلات الأخرى.

من هنا يُمكن القول إن السبب يعود إلى طبيعة مهام مخففات المخاطر الائتمانية وفهمها وإدراكها، وبالتالي فإن ممارستها تحتاج لأن تنحصر بمؤهل علمي معين، كمؤهل الدراسات العليا، حيث أظهر وفق تقديرات أفراد العينة أنه المؤهل الذي يُمكّن الحاصلين عليه من تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية، الأمر الذي يتطلب رفض فرضية الدراسة، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α $\leq$ 0.05) بين متوسطات استخدام مخففات المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية، تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ولصالح حملة مؤهل الدراسات العليا .

ج. متغير التخصص

أظهرت الجداول (25) و (26) و(27) وجود فروق دالة إحصائياً تظهر نتائج الفروق في استراتيجيات: (الاستعلام والوقاية والعلاجية والدرجة الكلية للاستراتيجيات) بين تخصص إدارة الأعمال من جهة وكل من (تخصص الاقتصاد والتخصصات الأخرى) بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح التخصصات الأخرى التي حازت على قيمة عالية للمتوسط الحسابي مقارنةً بقيم المتوسطات الحسابية المبينة في الجدول(27).

ولعل سبب وجود فروق في استخدام استراتيجيات تخفيف مخاطر الائتمان ولصالح التخصصات الأخرى، يعود إلى قناعات أفراد عينة الدراسة في مقدرة حملة التخصصات الأخرى كالتخصصات الائتمانية والتمويلية مثلاً على استخدام استراتيجيات تخفيف مخاطر الائتمان بكفاءة مقارنة بحملة تخصصات (الاقتصاد والمحاسبة وإدارة الأعمال)؛ الأمر الذي يتطلب رفض فرضية الدراسة وقبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استخدام مخففات المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية، تعزى لمتغير التخصص العلمي، ولصالح فئة التخصصات الأخرى.

د. متغير سنوات الخبرة

أظهرت الجداول (28) و (29) و(30) وجود فروق دالة إحصائياً في الدرجة الكلية للاستراتيجيات فقد كانت بين الخبرة (5- أقل من 10 سنوات) وكل من الخبرة الأقل (أقل من 5 سنوات) والخبرة الأطول (أكثر من 15 سنة) بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت للخبرة الأقل (أقل من 5 سنوات) وذلك بالاستناد الى قيم المتوسطات الحسابية المبينه في الجدول(30).

هذا ولعل السبب يعود إلى قناعات أفراد عينة الدراسة في أن أصحاب الخبرة القصيرة هم من الموظفين الجدد،حيث يعتبر هؤلاء من الفئات الشابة التي لديها المقدرة على العطاء دون ملل، كما أنهم يريدون إثبات قدرتهم المهنية للحصول على رضا رؤسائهم، لذا جاءت النتيجة لصالحهم.

الأمر الذي يتطلب رفض فرضية الدراسة وقبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استخدام مخففات المخاطر

الائتمانيـة فـي المصـارف الإسـلامية الأردنيـة، تعـزى لمتغيـر سـنوات الخبـرة، ولصـالح مـن لهـم سنوات خبرة قصيرة (أقل من 5 سنوات).

هـ. متغير اسم المصرف

أظهر الجدول (31) وجود فروق ذات دلالـة إحصـائية عند مستوى الدلالـة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استخدام مخففات المخاطر الائتمانيـة فـي المصـارف الإسـلامية الأردنيـة، تعزى لمتغير اسم المصرف، وذلك استناداً إلـى قيمـة ت المحسوبة اذ بلغت (8.15) ، وبمستوى دلالـة (0.000) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمـة دالـة إحصـائياً لأن قيمـة مستوى الدلالـة كانـت أقل من(0.05) ،حيث جاءت الفروق لصـالح البنك الإسـلامي الأردنـي نظراً لحيازتـه علـى المتوسط الحسابي الأكبر (4.35).

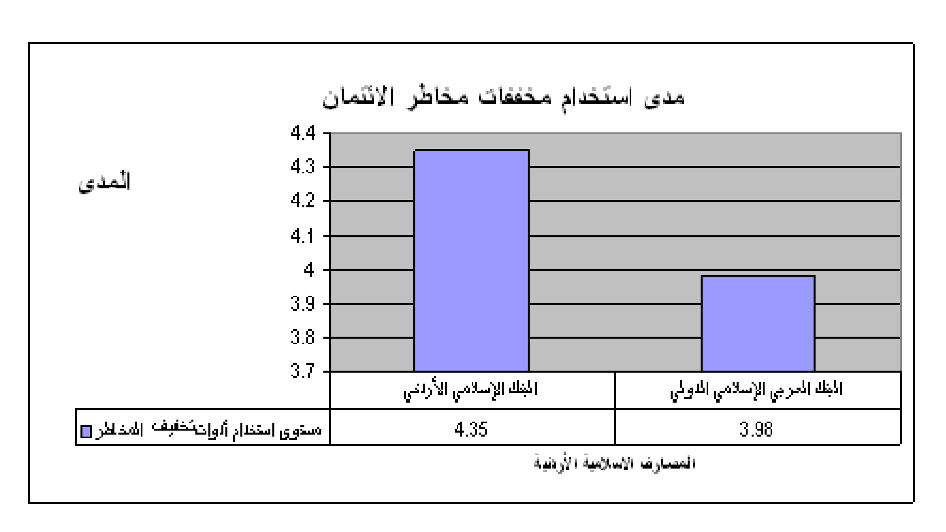
ولعل السبب يعود إلى ما أشار إليه جدول وصـف أفراد العينـة رقم (7) ، حيث أشار إلـى حيازة البنك الإسلامي الأردني علـى نسبة (53.30%)، وهـي النسبة الأكبر مقارنـة بنسبة البنك العربـي الإسـلامي الـدولي التـي بلغـت (46.70%)، ويمكـن أن يعـود السـبب إلـى أقدميـة البنـك الإسلامي الأردني، حيث تم تأسيسه كمصرف إسلامي عام 1978، أما البنك العربـي الإسـلامي الـدولي فقد تـم تأسيسـه بعـد 20 عـام من تأسيس البنك الإسـلامي الأردنـي تقريبـاً ، حيث مـارس أعمالـه المصـرفية وفقاً للشريعة الإسـلامية فـي عـام 1998، ويُمكـن القـول إن وجـود فـروع أخـرى للبنك العربـي كبنـك تجاري، قد يُسـهم في عمليـة التقليل من تفهم العمـلاء لوجود مصـرفيْن بـنفس الاسم تقريبـاً ، حيـث يمـارس أحـدهما المهـام الائتمانيـة بـأدوات عالميـة، ويمـارس الآخـر المهـام الائتمانيـة بـأدوات شـرعية إسـلامية ، ممـا يُـؤدي إلـى عـزوف معظـم العمـلاء عـن التعامـل معـه كمصـرف إسـلامي، وبالتـالي حيازتـه علـى المتوسـط الحسـابي الأقـل قيمـة فـي عمليـة اسـتخدام

مخففات المخاطر الائتمانية مقارنة مع البنك الإسلامي الأردني، مما يُمكن البنك الإسلامي الأردني من استخدام مخففات المخاطر الائتمانية بكفاءة وفق تقديرات أفراد عينة الدراسة.

الأمر الذي يتطلب رفض فرضية الدراسة وقبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استخدام مخففات المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية، تعزى لمتغير اسم المصرف ولصالح البنك الإسلامي الأردني.

حيث جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة مع نتائج دراسة عنانزة وعثمان (2010)، والتي أشارت إلى إن كفاءة إدارة مخاطر الائتمان لدى البنك الإسلامي الأردني هي الأكبر مقارنة بكفاءة إدارة مخاطر الائتمان لدى البنك العربي الإسلامي الدولي، كما وتتفق أيضاً مع نتائج دراسة شابرا، وأحمد (2006) ، والتي أظهرت أن المؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل في بيئة غير مناسبة من حيث النظام المصرفي الثنائي الإسلامي والتقليدي، مما يعني عدم تحقق نتائج مناسبة حول أدائها.

ويُمكن أن يوضح الشكل (4) مدى استخدام مخففات مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية كما يلي:



الشكل (4)

مدى استخدام مخففات مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية

المصدر: الباحثة، 2014م

يتضح من الشكل (4) إنه يُمثل ارتفاع مدى استخدام مخففات المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية، والذي بلغ (4.35) مقارنة بمستوى استخدام البنك العربي الإسلامي الدولي لمخففات المخاطر الائتمانية، والبالغ (3.98)

ومن خلال التعرف على مفهوم كفاية رأس المال، الذي يُشير إلى عملية تحديد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصارف الإسلامية والمخاطر المحيطة بها (موجودات المصرف)، حيث تعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على مقدرة تحمل المخاطر المحتملة أو الإعسار، إذ كلما انخفضت المخاطر ارتفعت تبعاً لذلك كفاية رأس المال للمصارف، والعكس من ذلك صحيح، حيث كلما ارتفعت المخاطر انخفضت كفاية رأس المال للمصارف، وذلك من خلال استخدام أساليب متقدمة لقياس المخاطر .

بناءً على ذلك فقد حدد بازل كفاية رأس المال بـ 8% لمجموع المخاطر المرجحة، أما البنك المركزي الأردني فقد أصدر تعليمات الدعامة الأولى لمعيار كفاية رأس المال خاصة في البنوك الإسلامية وفقاً للمعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ومن أبرز ما تضمنه المعيار الإبقاء على نسبة كفاية رأس المال 12% وهي ذات النسبة المطبقة على البنوك التقليدية، مع مراعاة خصوصية المنتجات التي تقدمها البنوك الإسلامية.

هذا ويُمكن إجراء مقارنة بين مستوى تخفيف مخاطر الائتمان وفق ما أظهرته الدراسة الحالية من نتائج ، وبين نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في الأردن وفق التقارير

السنوية في المصارف الإسلامية الأردنية للأعوام : (2011، 2012، 2013)، والتي ينبغي على كل مصرف أن يحتفظ بها ؛ لمقابلة الموجودات المرجحة بالمخاطر،على النحو الآتي:

الجدول (32)

مدى تخفيف مخاطر الائتمان وفق ما أظهرته الدراسة الحالية من نتائج ونسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية الأردنية وفق التقارير السنوية

كفاية رأس المال		عام 2011م	عام 2012م	عام 2013	مستوى كفاية رأس المال للأعوام الثلاثة	مستوى استخدام أدوات تخفيض المخاطر
	البنك الإسلامي الأردني	%24.48	%19.56	18.50 %	%20.80	4.35
	البنك العربي الإسلامي الدولي	%15.09	%17.9	%14.67	%15.88	3.98

المصدر: إعداد الباحثة، 2014م، من التقارير السنوية للمصارف الإسلامية الأردنية

يُلاحظ من خلال الجدول (32) إن نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الأردنية أكبر من المعدل العالمي (8%) ، وكذلك أكبر من المعدل الذي حدده البنك المركزي الأردني (12%)، للأعوام : 2011، 2012، 2013 .

بالنسبة للبنك الإسلامي الأردني فقد حاز معدل كفاية رأس المال على النسبة الأكبر خلال عام 2011 ، والتي بلغت (24.48%)، مقارنة مع معدل كفاية رأس المال لدى البنك العربي الإسلامي الدولي لنفس العام والتي بلغت (15.09%) ، الأمر الذي يُؤكد انخفاض مستوى المخاطر ومنها مخاطر الائتمان لدى البنك الإسلامي الأردني.

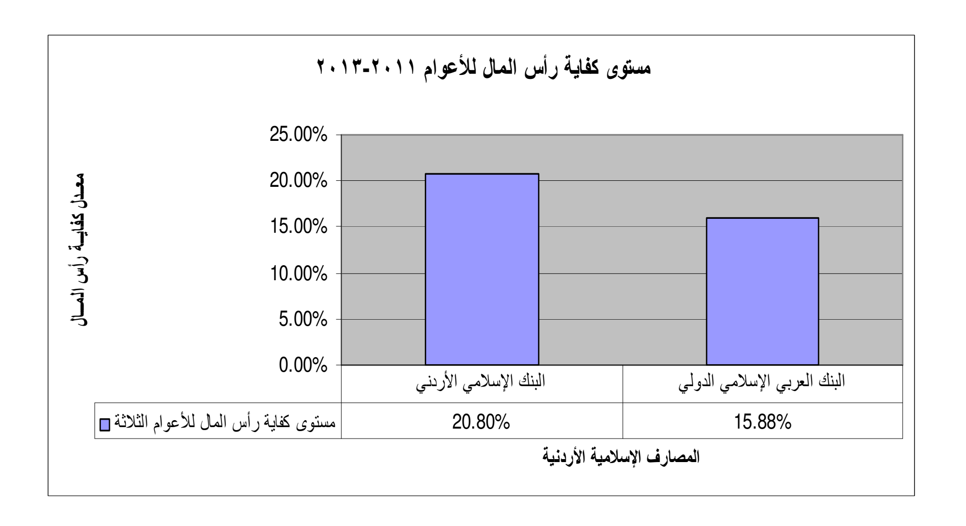
وفي عام 2012 حاز معدل كفاية رأس المال على النسبة الأكبر للبنك الإسلامي الأردني، والتي بلغت (19.56%)، مقارنة مع البنك العربي الإسلامي الدولي لنفس العام والتي بلغت (17.9%) الأمر الذي يُؤكد انخفاض مستوى المخاطر ومنها مخاطر الائتمان لدى البنك الإسلامي الأردني .

كذلك حاز معدل كفاية رأس المال في عام 2013 على النسبة الأكبر للبنك الإسلامي الأردني، والتي بلغت (18.50 %)، مقارنة مع البنك العربي الإسلامي الدولي لنفس العام والتي بلغت (14.67%)، الأمر الذي يُؤكد انخفاض مستوى المخاطر ومنها مخاطر الائتمان لدى البنك الإسلامي الأردني.

هذا وتُشير نتائج الدراسة في نفس الجدول إلى ارتفاع مدى استخدام مخففات المخاطر لدى البنك الإسلامي الأردني، إذ بلغ (4.35) ،الأمر الذي يدعم تخفيف المخاطر لديه وارتفاع نسبة كفاية رأس المال، وتُشير النتائج أيضاً إلى انخفاض مدى استخدام مخففات المخاطر لدى البنك العربي الإسلامي الدولي، مقارنة بالبنك الإسلامي الأردني إذ بلغ (3.98)، الأمر الذي يدعم ارتفاع المخاطر لديه وانخفاض نسبة كفاية رأس المال بفارق 4.92% عن البنك الإسلامي الأردني.

وبهذا فقد جاءت نتائج الدراسة الحالية متفقةً مع نتيجة التقارير السنوية للمصارف الإسلامية في مقدرة البنك الإسلامي الأردني على استخدام مخففات مخاطر الائتمان بمدى مرتفع، حيث حازت نسبة كفاية رأس المال على المدى المقبول بحيث تكون مخاطر الائتمان قليلة.

ويُمكن أن يوضح الشكل (5) والشكل الذي يليه ذلك كما يلي:



الشكل (5)

مستوى كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية الأردنية من (2011–2013)

المصدر :إعداد الباحثة، 2014م

يتضح من الشكل (5) إنه يُمثل معدل كفاية رأس المال للبنك الإسلامي الأردني خلال ثلاث سنوات (2011، 2012 ، 2013) مجتمعةً قد بلغ 20.80% ، وهو يُمثل معدلاً مناسباً للاستدلال على انخفاض المخاطر، بالإضافة إلى إنه الأعلى مقارنة بمعدل كفاية رأس المال للبنك العربي الإسلامي الدولي، إذ بلغ 15.88% للسنوات الثلاث.

ويُمكن تلخيص نتائج الدراسة بما يلي:

النتائج:

1) حيازة مخففات المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية على المدى المرتفع، بنسبة (83.60%)، حيث حازت جميع فقرات مجالات مخففات مخاطر الائتمان: (استراتيجية الاستعلام، استراتيجية الوقاية) على المدى المرتفع ، بنسبة (86.80%) و (86.60) على التوالي، وحازت فقرات الاستراتيجية العلاجية على المستوى المرتفع بنسبة (82.80%)، باستثناء فقرتيْن حازتا على المستوى المتوسط بنسبة (68.40%) و

(67.80) علـى التـوالي، وحـازت اسـتراتيجية التمويـل علـى المسـتوى المرتفـع بنسـبة (78.60%) باسـتثناء أربـع فقـرات حـزن علـى المسـتوى المتوسـط بنسـبة (73.20%) و(70.80%) و (67.60%) و(61.60%) على التوالي، بالإضافة إلى حيازة استراتيجية التنويع على المستوى المرتفع بنسبة (82.60) باستثناء فقرة واحدة حازت على المستوى المتوسط بنسبة (73.20).

2) بنـاءً علـى مـا تقدم، فقد تبين أن استراتيجية الاستعلام هـي الأكثـر معرفـةً ودرايـةً فـي استخدامها والتعامل معها في المصارف الإسلامية الأردنية، وذلك وفق قناعات أفراد عينـة الدراسـة، نظـراً لحيازتهـا علـى الرتبـة الأولـى فـي خانـة المسـتوى الأكثـر ارتفاعـاً (4.34)، ويليها استراتيجية الوقاية (4.33).

3) فـي حـين تبـين أن اسـتراتيجية التمويـل هـي الأقـل درايـة فـي التعامـل والاسـتخدام فـي المصارف الإسلامية الأردنية، وذلك وفق قناعات أفراد عينـة الدراسـة، نظراً لحيازتها علـى الرتبة الأخيرة في خانة المستوى المتوسط (3.93).

4) في هذا السياق ، أظهرت تقديرات أفراد عينة الدراسة رفض فرضيات الدراسة في الإشارة إلـى إن اسـتخدام مخففـات مخـاطر الائتمـان لا يُـؤدي إلـى تخفيـف مخـاطر الائتمـان فـي المصـارف الإسـلامية الأردنيـة، وقبـول الفرضـيات البديلـة فـي الإشـارة إلـى إن اسـتخدام مخففـات مخـاطر الائتمـان يُـؤدي إلـى تخفيـف مخـاطر الائتمـان فـي المصـارف الإسـلامية الأردنية.

5) أظهرت تقديرات أفراد عينـة الدراسـة أيضـاً صـحة فرضـية الدراسـة فـي عدم وجود فروق دالـة إحصـائياً بين متوسطات مجـالات استخدام مخففات مخـاطر الائتمان فـي المصـارف الإسلامية الأردنية، تعزى لمتغير الجنس وفق استراتيجيات: (الوقاية والعلاجية والتمويل)،

وأظهرت التقديرات أيضاً رفض فرضية الدراسة، وقبول البديلة في وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات مجالات استخدام مخففات مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية، تعزى لمتغير الجنس، ولصالح الذكور وفق استراتيجيتيْ الاستعلام والتنويع .

6) كما أظهرت قناعات أفراد عينة الدراسة صحة الفرضيات البديلة في وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات مجالات استخدام مخففات مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية، تعزى لمتغيرات: المؤهل العلمي ولصالح حملة مؤهل الدراسات العليا، التخصص العلمي ولصالح التخصصات الأخرى، سنوات الخبرة ولصالح ذوي الخبرة القصيرة (أقل من 5 سنوات)، اسم المصرف ولصالح البنك الإسلامي الأردني.

7) أظهرت نتائج الدراسة أيضاً ،أنها تتفق مع نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية الأردنية، إذ كلما ارتفع مدى استخدام مخففات مخاطر الائتمان، انخفضت المخاطر وارتفعت تبعاً لذلك نسبة كفاية رأس المال للمصارف، والعكس صحيح، إذ كلما انخفض مدى استخدام مخففات مخاطر الائتمان،ارتفعت المخاطر وانخفضت نسبة كفاية رأس المال للمصارف.

التوصيات:

نظراً لحيازة بعض الفقرات، لمجالات أدوات تخفيض مخاطر الائتمان على المستوى المتوسط توصي الدراسة في ضوء هذه النتائج بما يلي:

مجال الاستراتيجية العلاجية

1) ينبغي الاهتمام بفرض غرامات مالية تصرف في أوجه البر، لتحقيق عملية الردع والإقلاع عن المماطلة في السداد .

2) ضرورة أن تتبنى المصارف الإسلامية في الأردن برنامجاً مصرفيا تثقيفياً، قائم على ندوات ومحاضرات ولقاءات، لرفع الوعي المصرفي بين الناس في معالجة التجاوزات الضارة بالعمل المصرفي، لاسيما المتعلق منها بمماطلة العملاء في السداد وخطورتها.

مجال استراتيجية التمويل

3) ضرورة تطوير استراتيجية التمويل بما يتلاءم مع درجة تطور عمليات المصارف الإسلامية ، ومستوى مخاطر الائتمان المحتمل التعرض لها.

4) ضرورة الاهتمام بالمصارف الإسلامية والأخذ بعين الاعتبار لخصائصها من قبل البنك المركزي؛ بما يساعد على تطويرها وتعزيز أساليب استراتيجية التمويل لديها.

مجال استراتيجية التنويع

5) تعزيز الكوادر البشرية وتأهيلها للإشراف على مختلف مخاطر الائتمان،وتطوير قدراتهم في هذا المجال.

كما توصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تتعلق بمخففات مخاطر الائتمان، بالنظر إلى الموضوعات المقترحة الآتية:

أ. أثر الرقابة الشرعية في تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

ب. تقييم مستوى المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي الأردني.

ج. درجة التحوط لمخاطر الائتمان: دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

القرآن الكريم

الحديث النبوي الشريف

الكتب

ـ ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد (2001). " **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق إدريس الحويدي ، (د.م): المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

ـ ابن منظور(د.ت). "**لسان العرب** "، شرح علي شيري .ط1 ، ج 4، بيروت: دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر.

. برايان كويل (2006). " **تحديد مخاطر الائتمان** " ، ترجمة: دار الفاروق للنشر، القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع.

. حشاد، نبيل (2005) . "**دليلك الى التطبيق العملي لبازل 2 في المصارف**" ، الجزء الثالث، بيروت: اتحاد المصارف العربية للنشر.

ـ الحمزاوي، كمال خليل (2000)." **اقتصاديات الائتمان المصرفي :دراسة تطبيقية للنشاط الائتماني وأهم محدداته**" ، ط2، الاسكندرية : منشأة المعارف للطبعة والنشر والتوزيع.

ـ الخطيب، سمير (2005)." **قياس وإدارة المخاطر في البنوك**" الاسكندرية: منشأة المعارف للنشر والتوزيع.

ـ الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر(1986). " **مختار الصحاح**." ، جدة :دار الثقافة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

. الراوي، وهيب (2009). "**إدارة المخاطر المالية** " عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

ـ شبير، محمد عثمان (2007). "**المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي** " ، ط6، عمّان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

ـ عبد الرحمن، ابتهاج مصطفى (2000). "**إدارة البنوك التجارية**"، الطبعة الثانية، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

ـ غنيم، أحمد (1999). "**صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**"، ط2، القاهرة: الأهرام للنشر والتوزيع.

. قحف، منذر (2004). "**مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي**"، جدّة: البنك الإسلامي للتنمية والنشر.
- الكراسنة،ابراهيم (2006)."**أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**"، صندوق النقد العربي أبو ظبي: معهد السياسات الاقتصادية للنشر.
. هندي، منير إبراهيم (2003). " **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**"، الاسكندرية: منشأة المعارف للطباعة والنشر.

الدوريات

- سامي حسن حمود(2009) . " صييغ التمويل الإسلامي: مزايا وعقبات " ، ***مجلة البنوك الإسلامية***، العدد 63، ص45.
- شابرا، محمد عمر و أحمد، حبيب،(2006) ، "الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية"، دراسة بحثية من خلال المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: جدة، السعودية، الواردة ***في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*** ، 27(3).

المؤتمرات والملتقيات والوثائق والتقارير والأوراق البحثية

. أبو غدة، عبد الستار (2004). "**مخاطر الصكوك الإسلامية**"، ورقة عمل مقدمة إلى *المؤتمر الإسلامي السابع بعنوان: إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية*، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المنعقد في الفترة من 25–27، سبتمبر.
- أبو كرش، شريف مصباح (2005). " إدارة مخاطر الائتمان المصرفي "، ***المؤتمر العلمي الأول بعنوان: الاستثمار والتمويل بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة***، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، في الفترة من 8–9 مايو.
. البنك الأردني الإسلامي (2013). "**التقرير السنوي الخامس والثلاثون**"، عمّان: الأردن.
. البنك العربي الإسلامي الدولي(2013). " **التقرير السنوي**" ، عمّان: الأردن.
- بن عمارة، نوال (2009). " إدارة المخاطر في مصارف المشاركة" ورقة بحثيه مقدمه إلى ***الملتقى العلمي الدولي بعنوان: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية***، المنعقد في الفترة ما بين 20–21 أكتوبر، في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة عباسفرحات – سطيف، الجزائر، ص 10.

. بو حضير، رقية (2009). "البنوك الإسلامية بين ضغط المخاطر ومتطلبات بازل"، ***الملتقى الدولي بجامعة جيجل***، الجزائر، بعنوان: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديا البنوك الإسلامية، للفترة بين 15–16 أيلول.

ـ بوخاري، حلو وعايب، وليد (2010). " آليات الهندسة المالية كأداة لإدارة مخاطر الصكوك الإسلامية و أثر الأزمة المالية على سوق الصكوك الإسلامية"، ***الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير***، بعنوان: الاقتصاد الإسلامي ، الواقع، ورهانات المستقبل، المركز الجامعي بغرداية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

. بوعظم، كمال وبورقبة، شوقي (2009). " تطوير نظام ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف الاسلامية ضرورة حتمية في ظل الازمة المالية العالمية " ، ***الملتقى الدولي الثاني، بعنوان: (الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية :النظام المصرفي الاسلامي)*** ، جامعة فرحات عباس :سطيف، الجزائر، في الفترة الواقعة بين 5– 6 أيار.

ـ خالدي، خديجة (2011) " إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية " ، ***المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، بعنوان: (النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي)***، المنعقد في الفتره ما بين18 إلى 20 ديسمبر، الدوحة، قطر.

ـ شابرا، محمد عمر و أحمد، حبيب (2006) . "**الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية**"، دراسة بحثية من خلال المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، جدّة: مكتبة الملك فهد للنشر.

. صالح، مفتاح ومعارفي، فريدة(2007) ."المخاطر الائتمانية: تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها"، مداخلة مقدمة إلى ***المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان:(إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة)***، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية،جامعة الزيتونة : عمّان، الأردن، في الفترة من 16–17 نيسان.

ـ عنانزة، عز الدين نايف وعثمان محمد داوود (2010). " اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية" ، ورقة بحثيه مقدمه إلى ***المؤتمر العلمي الدولي السابع لجامعة فيلادلفيا الخاصة، بعنوان: منظمات الإعمال المعاصرة من منظور إسلامي***، المنعقد في الفترة ما بين 23–25 تشرين ثاني، عمان، الأردن.

ـ غرغدو، عثمان بن إبرهيم (2012). " دور التعليم القرآنية وأثرها في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي الإسلامي: توثيق الدين بالرهن نموذجاً " ، بحث مقدم في ***المؤتمر القرآني الدولي السنوي***، في الفترة الواقعة بين 22–23 شباط، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

. القري، محمد بن علي ، (2002). " **المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي**" ، ورقة بحثية فقهية اقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز : جدة ، السعودية.
ـ مجلس الخدمات المالية الإسلامية (2005). **وثيقة المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر** ، النسخة المترجمة من اللغة الإنجليزية، ماليزيا: البنك الماليزي، ومؤسسة النقد العربي السعودي.

الرسائل الجامعية

. أبو كمال، ميرفت علي (2007) "**الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل 11**" : دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين " ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة ، الجامعة الإسلامية : غزة، فلسطين.
. أبو محيميد ، موسى عمر مبارك (2008) . " **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل** " أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية: عمان، الأردن.
ـ الخالدي، أيمن فتحي فضل (2006). "**قياس مستوى جودة خدمات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين: من وجهة نظر العملاء** " رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.
. زايدة، دعاء محمد (2006). " **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني**" رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.

شبكة الإنترنت

. أبو نور ، أحمد (2011). " **إدارة المخاطر في الأسواق المالية** "، دراسة مقدمة للمعهد العربي للتخطيط، الكويت ، تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية بتاريخ 2012/4/13،متوفر: www.moheet.com .
. البلتاجي، محمد (2005). " **نموذج مقترح لقياس المخاطر في المصرفية الإسلامية**" ، دراسة ميدانية، المعهد المصرفي، مؤسسة النقد العربي السعودي: الرياض، السعودية،تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية بتاريخ 2012/4/13،متوفر: **www.iefpedia.com** .

. خالدي، خديجة و الرفاعي، غالب عوض (2009). " **مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية و سبل التقليل منها** " ، بحث مقدم لجامعة أبو بكر بلقايد، تلسمان، الجزائر و جامعة الزيتونة الأردنية، عمّان، الأردن، تم استرجع المعلومات عن الموقع الإلكتروني بتاريخ 2014/4/12، متوفر: www.iefpedia.com.

ـ خالدي، خديجة وبلعربي، عبد الحفيظ والرفاعي، غالب عوض (2007). "**إدارة مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية** "، ورقة بحثية، تم استرجاع المعلومات عن الموقع الإلكتروني بتاريخ 2014/4/12، متوفر: www.iefpedia.com/**arab** ، ص10.

. خان، طارق الله وحبيب، أحمد (2003). " **إدارة المخاطر :تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**" ،دراسة بحثية مقدمة من خلال المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب: جدة، السعودية، تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية بتاريخ 2012/4/13، متوفر: www.alwaraqelectronic.com/AlWaraq/BookDetails .

ـ الدروبي، محمد سهيل (2006). " **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية** "، ملخص محاضرات الدكتور محمد سهيل الدروبي، تم استرجاع المعلومات عن الموقع الإلكتروني بتاريخ 2014/8/25، متوفر: www.http://stst.yoo7.com/t1636-topic .

ـ القري، محمد علي (2002). " **المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي**" ، دراسة فقهية اقتصادية من موقع محمد علي القري، تم الاطلاع بتاريخ 2014/9/4، متوفر: www.elgari.com .

محمد علي (2002). " **المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي**" ، دراسة فقهية اقتصادية من موقع محمد علي القري، تم الاطلاع بتاريخ 2014/9/4، متوفر: www.elgari.com .

محمد، فضل عبد الكريم (2008). " **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**"، ورقة بحثية من خلال الموقع الإلكتروني، تم الاطلاع بتاريخ 2013/4/26، متوفر: www.iefpedia.com/arab/ .

ثانياً: المراجع الأجنبية

Books:

-Santomero & Babbel. (2004), "**Financial Markets, Instruments & Institutions**",3rd Ed., Mc Graw-Hill, New York.

Periodicals:

-Ahmed ,Bilal (2011). "Managing credit risk in Islamic banking**",** ***journal of Social Sciences for Articles and Publications***، July, Vol. 1, No. 1, Pakistan.

-Izhar ,Hylmun (2010)."Identifying Operational Risk Exposures in Islamic Banking", ***journal Kyoto Bulletin for Islamic Studies***, 3(2), March, Durham University , North East England.

University Studies

- Ariffin, Noraini Mohd(2005)."**Enhancing Transparency and Risk Reporting in Islamic Banks"**, PhD thesis, School of Management, University of Surrey. in the South East of England, UK.
- Rosman, Romzie (2009)."**Risk Management Practices and Risk Management in Processes of Islamic Banks: A Proposed Framework**", Faculty of Business Administration, Study Introduction to the Tun Abdul Razak University. Malaysia.

Internet:

- Kofman, Jason(2004), " **The Benefits of Basel II and the Path to Improved Financial Performance**", On line, Available at: www.moodyskmv.com.

-Makiyan, Seyed Nezamuddin (2010)**."Risk Management and Challenges in Islamic Banks, Economics Dept**"., Yazd University, Iran, On Line, Available at: www.ibtra.com/pdf/journal/v4_n3_article3.pdf

- Patrick Van Roy (2005), "**Credit Ratings and the Standardized Approach to Credit Risk in Basel II**", European Central Bank, working Papers, Aug ,On line, Available at: www.ecb.int.

- Software and Services, (2004)."**Credit Risk Management in the Financial Services Industry, International benchmark survey"**, On line, Available at: www.sas.com.

الملاحــق

الملحق (1)

الاستبانة بصورتها الأولية

جامعة العلوم الإسلاميةالعالمية

كلية الدراسات العليا

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

الأستاذ الدكتور .... المحترم

تحية طيبة وبعد:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان " أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الاردنية "، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، وبما أنكم تتمتعون بخبرة علمية ودراية واسعة ، فإنني أرجو منكم التكرم بتحكيم فقرات أداة الدراسة بعنوان مستوى استخدام أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية

، من حيث:

. مدى ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة.

. مدى وضوح الفقرات.

. مدى سلامة الصياغة اللغوية.

. أية تعديلات أو مقترحات ترونها مناسبة .

شاكرةً لكم حسن تعاونكم

الباحثة

ناديا إبراهيم عبد الخشمان

الجزء الأول :البيانات الشخصية

يرجى وضع إشارة (√) داخل المربع الذي يمثل الإجابة الصحيحة لكل من الآتي:

المتغيرات الديمغرافية:

. الجنس:

ذكر □ أنثى □

. المؤهل العلمي:

دبلوم متوسط □ بكالوريوس دراسات عليا □

. التخصص العلمي:

محاسبة □ إدارة أعمال □ اقتصاد □

. سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات □ 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات □

10 سنوات إلى أقل من 15 سنة □ أكثر من 15 سنة □ .

. اسم المصرف:

البنك الإسلامي الأردني □ البنك العربي الإسلامي الدولي□

الجزء الثاني

مدى استخدام استراتيجية الاستعلام

الرقم	الفقـــرات	مدى ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		غير ملائمة	ملائمة	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	
	الأداة الأولى: استراتيجية الاستعـــــلام							
1	يلجأ المصرف إلى الاستعلام عن الوضع المالي للعميل من خلال تتبع أنشطته السابقة؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.							
2	يلجأ المصرف إلى الاستعلام عن الوضع المالي للعميل من خلال الموظف المختص لدى تقيمه طلب التمويل؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.							
3	يلجأ المصرف إلى الاستعلام عن الوضع المالي للعميل من خلال إجراء مقابلة شخصية معه؛لاتخاذ قرار بمنحه التمويل .							
4	يلجأ المصرف إلى الاستعلام عن الوضع المالي للعميل من خلال وكالات ائتمانية متخصصة تزوده بمعلومات عن تاريخ معاملاته المالية مع المصارف الأخرى؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.							
5	يجرى المصرف مقابلة شخصية مع طالب التمويل تكشف جانباً عن سمعته ؛ كي تُفيد المصرف في عملية التعامل معه ؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.							
6	يعتمد المصرف على زيارة العميل في موقع عمله ليراجع علاقاته مع العاملين لديه؛ للإحاطة بوضعه المالي.							
7	يستمر المصرف في عملية الاستعلام طيلة فترة استخدام العميل للتمويل؛ للتحوط من مخاطر الائتمان.							
8	يستعلم المصرف عن قيمة الضمان الحالي بكل الوسائل الممكنة ، للتخفيف من مخاطر الائتمان.							
9	يستعلم المصرف عن القيمة المستقبلية للضمان بكل الوسائل الممكنة، للتخفيف من مخاطر الائتمان.							

مدى استخدام استراتيجية الوقاية

الرقم	الفقــرات	مدى ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		غير ملائمة	ملائمة	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	
الأداة الثانية: استراتيجية الوقايـــة								
1	يأخذ المصرف بعين الاعتبار الأنواع الأخرى من المخاطر التي تؤدي إلى نشوء مخاطر ائتمان كتحويل مخاطر المرابحة من مخاطر سوق إلى مخاطر ائتمان.							
2	يحتفظ المصرف برأس مال كافٍ للوقاية من مخاطر الائتمان.							
3	يرصد المصرف أية أحداث جديدة خاصة بالعميل قد تؤثر سلباً على وضعه المالي؛ للوقاية من مخاطر الائتمان.							
4	يتعاقد المصرف مع جهات محترفة لمتابعة العملية الممولة من قبله؛ للوقاية من مخاطر الائتمان.							
5	يعتمد المصرف على ضمانات من المتعاملين معه ؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.							
6	يُراجع المصرف الضمانات التي بحوزته بصورةٍ دورية ؛ للتعرف على أسعارها الآنية.							
7	يُقيّم المصرف مخاطر الائتمان بشكلٍ مستقل لكل أداة من أدوات التمويل، نظراً للخائص التي تميز كل أداة، كالطبيعة غير الملزمة .							
8	يُراقب المصرف إجراءات الضمان بصورة مستمرة للوقاية من مخاطر الائتمان.							
9	يُراقب المصرف إجراءات الكفالة بصورة مستمرة للوقاية من مخاطر الائتمان.							
10	يُحدد المصرف مستوى المخاطر المقبولة للأطراف المتعامل معها ؛ للتأكد من أن المعدل المتوقع للعائد على العمليات يتناسب مع مخاطرها ، ولتجنب مخاطر الائتمان على مستوى كل عملية .							

مدى استخدام الاستراتيجية العلاجية

الرقم	الفقــرات	مدى ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		غير ملائمة	ملائمة	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	
	الأداة الثالثة: الاستراتيجية العلاجيـــة							
1	يعتمد المصرف إجراءات علاجية مبكرة في حالة تعرض الطرف الآخر لمشاكل مالية، بتحديد الأطراف التي يُحتمل أن تعجز عن السداد؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.							
2	يتفاوض المصرف مع الطرف الآخر (العاجز عن السداد) بشكلٍ مستمر من خلال الاتصالات المتكررة معه ؛ كمحاولة علاجية للتخفيف مخاطر الائتمان.							
3	يُجري المصرف الترتيبات اللازمة للإعادة الجدولة ، دون إحداث زويادة في مبالغ الديْن.							
4	يلجأ المصرف للإجراءات القانونية ، كإجراء حجز تحفظي على رصيد العميل المتخلف عن السداد.							
5	يتبع المصرف إجراءات ملائمة لحالات السداد المباحة لكل أداة تمويل إسلامي؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.							
6	يشتري المصرف سلعة بثمن أقل ، سبق له أن باعها وحصل مماطلة من العميل؛ ليبيعها لطرف ثالث أو ليؤجرها؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.							
7	يفرض المصرف غرامات مالية تصرف في أوجه البر، لتحقيق عملية الردع والإقلاع عن المماطلة في السداد .							
8	يضع المصرف مخصصات كافية ؛ كمحاولة علاجية للتخفيف من مخاطر الائتمان.							
9	يلتزم المصرف بمعايير الرقابة الدولية كالإلتزام بالحد الأدنى لكفاية رأس المال ما يُمكنه من تغطية مخاطر الائتمان.							
10	يُوفر المصرف إطار عمل لإجراء تخفيف مخاطر الائتمان يشمل تحديد ، قياس ، ومراقبة مخاطر الائتمان							

مدى استخدام استراتيجية التمويل

الرقم	الفقــرات	مدى ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		غير ملائمة	ملائمة	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	
الأداة الرابعة: استراتيجية التمويـــل								
1	يلتزم المصرف بالقواعد والأنظمة التي تسري على الأنشطة التمويلية، كعقود عمليات التمويل.							
2	يعمل المصرف على توثيق الدين بالرهن، كرهن العقارات، المنقولات؛ لتخفيف مخاطر الائتمان.							
3	يتعامل المصرف بأسلوب الضمانات العينية ، لضمان تخفيف مخاطر الائتمان.							
4	يحتفظ المصرف بوثائق الملكية، كالسيارات؛ لإمكانية استرداده للأصل المباع في حالة المماطلة في السداد.							
5	يرفع المصرف معدل الزيادة في الثمن الآجل في حالة عدم وجود وسيلة تمكنه من فرض غرامة تعويضية على العميل المماطل.							
6	يُدخل المصرف غرامة تعويضية ضمن سعر البيع المتفق عليه، مع الوعد بالحسم من خلال العقد عن السداد في الوقت المحدد.							
7	يقتطع المصرف جزءاً من الأرباح السنوية، ويُرفعه في حسابات خاصة، واستخدامه في العام القادم ، للتخفيفمن مخاطر الائتمان.							
8	يلجأ المصرف إلى التعامل مع عقود الخطوتيْن كبدائل مثل(شراء مرابحة وبيع أخرى ، السلم الموازي، والاستصناع الموازي).							
9	يعتمد المصرف على المقايضة لتخفيف مخاطر الائتمان كشراء سلعة مطلوبة حالاً مقابل ديون له على جهةٍ ما.							
10	يعفي المصرف عميله من غلامات التأخير مقابل قبول العميل لثمن مرتفع في عمليات مرابحة أخرى، لتعويض المصرف فرص الربح، مما يُسهم في تخفيف مخاطر الائتمان .							

مدى استخدام استراتيجية التنويع

الرقم	الفقــرات	مدى ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		غير ملائمة	ملائمة	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	
	الأداة الخامسة: استراتيجية التنويـــع							
1	يُفضل المصرف التنويع بتوسيع نطاق طبيعة القطاع الاقتصادي الذي يتعامل معه؛ لتعظيم العائد والتخفيف من مخاطر الائتمان.							
2	يُفضل المصرف التنويع من خلال التنويع في طبيعة العملاء؛ لتعظيم العائد والتخفيف من مخاطر الائتمان.							
3	يُفضل المصرف التنويع من خلال تواجده في مناطق جغرافية متعددة.							
4	يُفضل المصرف تنويع أشطته من خلال إنشاء شركات تابعة له، كشركات تأجير السيارات ؛ للإسهام بفعالية في تخفيف مخاطر الائتمان.							
5	يُفضل المصرف التنويع من خلال إسهامه في التصكيك واستثمارة في السندات المتوفرة للتخفيف من مخاطر الائتمان.							
6	يستند المصرف على عوامل الخطر عند تنويع المحفظة الائتمانية.							
7	يُفضل المصرف التنويع في استخدام إشارات الإنذار المبكر للحسابات الضعيفة التي قد تواجه مشاكل ائتمانية.							
8	يعتمد المصرف على خبراء لديهم القدرة على قياس المخاطر بشكل دقيق؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.							
9	يُفضل المصرف التنويع من خلال استخدامه لصندوق التكافل الائتماني في جمع أموال الزكاة المتعددة داخل الصندوق ؛ للحد من مخاطر الائتمان.							
10	يستخدم المصرف الفائض من صندوق الائتمان لتسديد الديون المتعثرة ؛ للحد من المخاطر.							

الملحق (2)

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	التخصص	مكان العمل
1	د. جهاد أبو السندس	علوم مالية ومصرفية	جامعة البلقاء التطبيقية
2	د.حسين سعيد	محاسبة	البنك الإسلامي الأردني
3	د. معتصم الدباس	علوم مالية ومصرفية	جامعة البلقاء التطبيقية

الملحق (3)

الاستبانة بصورتها النهائية

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

الأخ الفاضل / الأخت الفاضلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام أدوات تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية، كما تهدف إلى الكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة حول مدى استخدام أدوات تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية، تبعاً للمتغيرات الشخصية، وتعد هذه الدراسة جزءاً من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، من جامعة العلوم الإسلامية العالمية، بإشراف **الأستاذ الدكتور محمد صقر.**

يرجى التكرم بقراءة الفقرات، والإجابة عن الجزء الأول الذي يشمل البيانات الشخصية، والجزء الثاني ويشمل استبانة بعنوان: مدى استخدام أدوات تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية، وتتكون من خمسة مجالات تُمثل أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية.

هذا وسوف يكون لإجاباتكم الأثر الفاعل على نتائج الدراسة، علماً بأنه سيتم معالجة البيانات المستوفاة بسرية تامة، وسوف تستخدم لغايات تحقيق أهداف هذه الدراسة فقط.

شاكرةً لكم حسن تعاونكم ودعمكم للبحث العلمي

الباحثة: ناديا خشمان

الجزء الأول :البيانات الشخصية

يرجى وضع إشارة (√) داخل المربع الذي يمثل الإجابة الصحيحة لكل من الآتي:

المتغيرات الديمغرافية:

. الجنس:

□ ذكر أنثى □

. المؤهل العلمي:

دبلوم متوسط □ بكالوريوس دراسات عليا □

. التخصص العلمي:

محاسبة □ إدارة أعمال □ اقتصاد □ أخرى □

. سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات □ 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات □

10 سنوات إلى أقل من 15 سنة □ أكثر من 15 سنة □ .

. اسم المصرف:

البنك الإسلامي الأردني □ البنك العربي الإسلامي الدولي□

الجزء الثاني : الاستبانة وعنوانها: مدى استخدام أدوات تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية

الرقم	الفقرات	المستوى				
		موافق بشدة	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
	الأداة الأولى: استراتيجية الاستعلام	**مدى استخدام استراتيجية الاستعلام في تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية**الأردنية				
1	يقوم المصرف بالاستعلام عن الوضع المالي للعميل من خلال الرجوع إلى أنشطته السابقة؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.					
2	يقوم المصرف بالوقوف على الوضع المالي للعميل لدى تقييمه طلب التمويل؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.					
3	يُجري المصرف مقابلة شخصية تكشف جانباً عن سمعة العميل المالية قبل منحه التمويل؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.					
4	يقوم المصرف بالاستعلام عن مدخرات العميل الائتمانية من خلال البنك المركزي الأردني قبل منحه التمويل؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.					
5	يجري المصرف زيارة ميدانية للعميل ؛ للوقوف على وضعه المالي قبل منحه التمويل ؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.					
6	يُتابع المصرف وضع العميل الائتماني طيلة فترة استخدام العميل للتمويل؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.					
7	يقوم المصرف بتقييم الضمانات المقدمة من العميل بكل الوسائل الممكنة ؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.					
8	يستعلم المصرف عن القيمة المستقبلية للضمان بكل الوسائل الممكنة، للتخفيف من مخاطر الائتمان.					

الجزء الثاني : الاستبانة بعنوان: مدى استخدام أدوات تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية

الرقم	الفقرات	**المستوى**				
		موافق بشدة	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
	الأداة الثانية:استراتيجية الوقاية	**مدى استخدام استراتيجية الوقاية في تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية**				
1	يحتفظ المصرف برأس مال كافٍ للوقاية من مخاطر الائتمان.					
2	يرصد المصرف أية أحداث ذات علاقة بالعميل قد تؤثر سلباً على وضعه المالي؛ للوقاية من مخاطر الائتمان.					
3	يعتمد المصرف على ضمانات المتعاملين ؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.					
4	يُراجع المصرف الضمانات التي بحوزته بصورةٍ دورية ؛ لتقييم قيمتها المالية باستمرار.					
5	يُقيّم المصرف مخاطر الائتمان بشكلٍ مستقل لكل أداة من أدوات التمويل، نظراً للخصائص التي تميز كل أداة، كالطبيعة غير الملزمة .					
6	يُراجع المصرف إجراءات الضمان بصورة مستمرة للوقاية من مخاطر الائتمان.					
7	يُراجع المصرف إجراءات الكفالة بصورة مستمرة للوقاية من مخاطر الائتمان.					
8	يُحدد المصرف مستوى المخاطر المقبولة للأطراف المتعامل معها ؛ للتأكد من أن المعدل المتوقع للعائد على العمليات يتناسب مع مخاطرها ، ولتجنب مخاطر الائتمان المفرطة على مستوى كل عملية أو على مستوى المحفظة ككل.					

الجزء الثاني : الاستبانة بعنوان: مدى استخدام أدوات تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية

الرقم	الفقرات	**المستوى**				
		موافق بشدة	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
	الأداة الثالثة:الاستراتيجية العلاجية	**مدى استخدام الاستراتيجية العلاجية في تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية**				
1	يعتمد المصرف إجراءات علاجية مبكرة في حالة تعرض الطرف الآخر لمشاكل مالية قد تُؤدي إلى عجزه عن السداد؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.					
2	يتفاوض المصرف مع الطرف الآخر (العاجز عن السداد) بشكلٍ مستمر من خلال الاتصالات المتكررة معه ؛ كمحاولة علاجية للتخفيف من مخاطر الائتمان.					
3	يُجري المصرف الترتيبات اللازمة لإعادة جدولة الدين بدون فائدة.					
4	يلجأ المصرف للإجراءات القانونية ، كإجراء حجز تحفظي على ممتلكات العميل المتخلف عن السداد.					
5	يقوم المصرف بإعادة شراء سلعة باعها بثمن أقل، في حال حدوث مماطلة من العميل؛ ليبيعها لطرف ثالث أو ليؤجرها؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.					
6	يفرض المصرف غرامات مالية تصرف في أوجه البر، لتحقيق عملية الردع والإقلاع عن المماطلة في السداد .					
7	يحتفظ المصرف بمخصصات كافية ؛ كمحاولة علاجية للتخفيض من مخاطر الائتمان.					
8	يلتزم المصرف بمعايير الرقابة المصرفية كالإلتزام بالحد الأدنى لكفاية رأس المال ؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.					
9	يُوفر المصرف إطار عمل لتخفيف مخاطر الائتمان يشمل (تحديد ، قياس ، ومراقبة مخاطر الائتمان) .					

الجزء الثاني : الاستبانة بعنوان: مدى استخدام أدوات تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية

الرقم	الفقرات	المستوى				
		موافق بشدة	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
	الأداة الرابعة: استراتيجية التمويل	**مدى استخدام استراتيجية التمويل في تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية**				
1	يلتزم المصرف بالقواعد والأنظمة الرسمية التي تسري على الأنشطة التمويلية، كعقود عمليات التمويل.					
2	يعمل المصرف على توثيق الدين بالرهن، كرهن العقارات، المنقولات؛ لتخفيف مخاطر الائتمان.					
3	يتعامل المصرف بأسلوب الضمانات العينية ، لضمان تخفيف مخاطر الائتمان.					
4	يحتفظ المصرف بوثائق الملكية، كالسيارات؛ لإمكانية استرداده للأصل المباع في حالة المماطلة في السداد.					
5	يرفع المصرف نسبة الربح في الثمن الآجل في حالة عدم وجود وسيلة تمكنه من فرض غرامة تعويضية على العميل المماطل.					
6	يُدخل المصرف غرامة تعويضية ضمن سعر البيع المتفق عليه بالعقد مع الوعد بالحسم في حالة السداد في الوقت المحدد.					
7	يقتطع المصرف جزءاً من الأرباح السنوية لاحتياطي مخاطر الاستثمار واستخدامه مستقبلاً ؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.					
8	يلجأ المصرف إلى التعامل مع عقود الخطوتيْن مثل(السلم الموازي، الاستتصاع الموازي) كبدائل للتخفيف من المخاطر .					
9	يعتمد المصرف على المقايضة لتخفيف مخاطر الائتمان كشراء سلعة مطلوبة حالاً مقابل ديون له على جهةٍ ما.					
10	يعفي المصرف عميله من غرامات التأخير مقابل قبول العميل لثمن مرتفع في عمليات مرابحة أخرى، لتعويض المصرف فرص الربح، مما يُسهم في تخفيف مخاطر الائتمان .					

الجزء الثاني : الاستبانة بعنوان: مدى استخدام أدوات تخفيف المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية

الرقم	الفقرات	المستوى				
		موافق بشدة	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
	الأداة الخامسة :استراتيجية التنويع	**مدى استخدام استراتيجية التنويع في تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية**				
1	يُفضل المصرف التنويع بتوسيع نطاق طبيعة القطاع الاقتصادي الذي يتعامل معه؛ لتعظيم العائد والتخفيف من مخاطر الائتمان.					
2	يُفضل المصرف التنويع من خلال التنويع في طبيعة العملاء؛ لتعظيم العائد والتخفيف من مخاطر الائتمان.					
3	يُفضل المصرف التنويع من خلال تواجده في مناطق جغرافية متعددة.					
4	يُفضل المصرف تنويع أشطته من خلال إنشاء شركات تابعة له، كشركات تأجير السيارات ؛ للإسهام بفعالية في تخفيف مخاطر الائتمان.					
5	يُفضل المصرف التنويع من خلال إسهامه في التصكيك واستثمارة في الصكوك المتوفرة للتخفيف من مخاطر الائتمان.					
6	يستند المصرف على عوامل الخطر عند تنويع المحفظة الائتمانية.					
7	يُفضل المصرف التنويع في استخدام إشارات الإنذار المبكر للحسابات الضعيفة التي قد تواجه مشاكل ائتمانية.					
8	يعتمد المصرف على خبراء لديهم القدرة على قياس المخاطر بشكل دقيق؛ للتخفيف من مخاطر الائتمان.					
9	يُفضل المصرف التنويع من خلال استخدامه لصندوق التكافل الائتماني في جمع أموال الزكاة المتعددة داخل الصندوق ؛ للحد من مخاطر الائتمان.					
10	يستخدم المصرف الفائض من صندوق الائتمان لتسديد الديون المتعثرة ؛ للحد من المخاطر.					

نموذج التفويـض

أنا ناديا إبراهيم عبد الخشمان، أفوض جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد نسخ من أطروحتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: ناديا إبراهيم عبد الخشمان

التاريخ: / / 2014م

التوقيع: ....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الدراسة وعنوانها " أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية " .

وأجيزت بتاريخ : / / 2014 .

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
الأستاذ الدكتور :	، رئيساً	....
الأستاذ الدكتور :	، مشرفاً	....
الدكتور:	، عضواً	....

تاريخ المناقشة

/ / 2014

الإهـداء

إلى أعـز النـاس وأعطرهم طيباً وصفاء، إلى والدي رحمه الله...

إلى من علمتني عزيمتـها، الصبـر والوفـاء، إلى والدتي رعاها الله

إلى القلب الدافئ بالخير " زوجي" مزيـج السماحة والسخاء ...

إلى أبنائي الأعزاء معتصم ورند ورنيم... هدية رب من في الأرض والسماء

إلى من أعتز بسمائه وهوائه وترابه وأبنائـه وبناتـه ... وطنـي الأردن عنـوان العـزة والإبــاء...

الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على خير المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد...

لا يسعني وقد أنهيت هذا الإنجاز العلمي ، إلا أن أحمد الله الذي أعانني على إنجازه ، وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأساتذتي الأفاضل الذين مهدوا لي الطريق لتحقيق غايتي بما أسدوه لي من نصح وإرشاد وتوجيه، مما ساعدني في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود ، وأخص بجزيل الشكر والتقدير الأستاذ الدكتور **محمد صقر** الذي أشرف على هذه الرسالة، والدكتور **موسى القضاة** المشرف المشارك على هذه الرسالة أيضاً، فقد أحاطانني بلطفهما وكرمهما وأخلاقهما النبيلة ، ومنحاني من وقتهما الثمين، إذ كان لتوصياتهما السديدة وآرائهما القيمة الأثر الأكبر في إنجاز هذه الدراسة ، جزاهما الله عني خير الجزاء، وأدامهما مناراً للعلم.

لقد زادني شرفاً الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة بتفضلهم في قبولهم مناقشة هذه الدراسة، وإغنائها بملحوظاتهم وتوجيهاتهم القيمة وآرائهم السديدة، والتي ما من شك سيكون لها الأثر الكبير في إثراء هذه الدراسة .

والشكر موصول للأساتذة المحكمين، إذ منحوني من وقتهم وجهدهم ، مما أسهم ذلك في إعداد أداة الدراسة، كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أفراد عينة الدراسة ، وإلى الأستاذ الذي ساعدني في التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، وأتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من أسهم في إنجاز هذه الدراسة لهم مني فائق الاحترام والتقدير.

الباحثة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

" أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الاردنية"

إعداد

ناديا إبراهيم عبد الخشمان

المشرف الرئيس

الأستاذ الدكتور محمد صقر

المشرف المشارك

د. موسى القضاة

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع أدوات تخفيف مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية، وتم صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: ما مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية ؟

حيث هدفت الدراسةإلى التعرف على مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية ، وهدفت أيضاً إلى رصد الفروق في استجابات أفراد العينة حول مدى استخدام المصارف الإسلامية الأردنية لمخففات المخاطر الائتمانية ، تبعاً للمتغيرات الشخصية: (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة، اسم المصرف).

واختيرت عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية، والتي تكونت من (200) موظف من موظفي المصارف الإسلامية الأردنية ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS).

حيث أظهرت أبرز النتائج ما يلي: حيازة مخففات المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية الأردنية على المدى المرتفع، بنسبة (83.60%)، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات مجالات استخدام مخففات مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى لمتغير الجنس وفق استراتيجيات: (الوقاية والعلاجية والتمويل)،وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات مجالات استخدام مخففات مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى لمتغيرات: المؤهل العلمي ولصالح حملة مؤهل الدراسات العليا، التخصص ولصالح التخصصات الأخرى، سنوات الخبرة ولصالح ذوي الخبرة القصيرة (أقل من 5 سنوات)، اسم المصرف ولصالح البنك الإسلامي الأردني.

وفي ضوء نتائج الدراسة توصي بما يلي: ضرورة أن تتبنى المصارف الإسلامية في الأردن برنامجاً مصرفيا تثقيفياً، قائم على ندوات ومحاضرات ولقاءات؛ لرفع الوعي المصرفي بين الناس في معالجة التجاوزات الضارة بالعمل المصرفي، لاسيما المتعلق منها بمماطلة العملاء في السداد وخطورتها، وتطوير استراتيجية التمويل بما يتلاءم مع درجة تطور عمليات المصارف الإسلامية ، ومستوى مخاطر الائتمان المحتمل التعرض لها، والاهتمام بالمصارف الإسلامية والأخذ بعين الاعتبار لخصائصها من قبل البنك المركزي؛ بما يساعد على تطويرها وتعزيز أساليب استراتيجية التمويل لديها.

Tools Of Mitigation Credit Risk In Jordanian Islamic Banks

By
Nadia Ibrahim Abd Al-Khashamn

Supervisor
Prof Mohammad Saqr
Co-Supervisor
Dr Musa Al-Quda

Abstract

This study addressed the tools which are used to mitigate credit risk in the Jordanian Islamic banks. And the problem of the study was summarized by the following question: What is level of using credit risk's tools in the Jordanian Islamic banks?

This study aimed at identifying the extent of using the Credit risk mitigation tools in the Jordanian Islamic banks and the differences in the respondents' answers About the extent of use the Jordanian Islamic banks to mitigate credit risk according to the personal variables as : gender, scientific qualification, specialization, years of experience, bank's name .

The sample of the study, which was selected using Stratified Random method, consisted of 200 employee in Jordanian Islamic banks .And to achieve the objectives of the study, the analytical descriptive approach was used through the application of Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The most significant results were as follows : The tools of mitigate credit risks in Jordanian Islamic banks has the highest extent with (83.60%), There were no statistically significant differences between the means of the fields of using mitigating risks' tools in the Jordanian

Islamic banks attributed to the gender variable according to the prevention, treatment and funding strategies, & There were statistically significant differences between the means of the fields of using mitigating risks' tools in the Jordanian Islamic banks attributed to: the scientific qualification variable in favor of graduate studies , the specialization variable in favor of the other specializations, the years of experience variable in favor of short experience (less than 5 years) and the name of the bank in favor of Jordanian Islamic bank.

In light of the results, the study recommended the following : The necessity of the Islamic banks in Jordan to adopt an educational banking program based on seminars, lectures and meetings so as to raise banking awareness among people about dealing with the work's abuses especially which related to the customers' delayed payment and its risk, to develop funding strategy that is in line with the development's degree of the Islamic banks operations and the level of the possible exposure to credit risk, & paying attention to the Islamic banks and the Central Bank should take into account features of these banks so as to develop them and enhance their funding strategies .